وزارة التعليـــم العـــالي و البحـــث العلمـــي

جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:..... السنة الجامعية :2019/2018

قســـم :العـلـوم الاقتصـــاديـــة

.....

مـذكـــرة مقـدمـة في إطـار متطلبـات نيـل شهـــادة الماستـــر

تحـت عنـــوان:

أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1990 – 2017

تخـصص: اقتصـاد نقـدي وبـنـكـي

.....

من إعداد الطالـبة:

– بوسـواك عائـدة –

تـــحـــت إشـــــراف:

د/ العابد برينيس شريفة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، حيث زادت أهمية هذا النوع من الاستثمار في السنوات الأخيرة لاسيما في الدول النامية، لعدة أسباب أهمها توفير رأس المال ونقل المعرفة والتكنولوجيا، بالإضافة إلى العمل على الحد من مشكلة البطالة من خلال توفير مناصب الشغل. ولقد تم استخدام تحليل السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك عند التطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017).

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في الجزائر على المدى الطويل، في حين يوجد أثر معنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة التشغيل على المدى القصير باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط؛ أي أن تدفقه ساهم في خلق فرص عمل جديدة وإن كان ذلك بوتيرة ضئيلة لا ترقى للمستوى المرغوب.

وتوصي الدراسة بمجموعة من الاقتراحات أبرزها ضرورة عمل الدولة على الاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقوية الشراكة بين المستثمرين المحليين والأجانب خارج قطاع المحروقات بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، من أجل خلق فرص عمل وتنمية المهارات المحلية .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التشغيل، البطالة، السلاسل الزمنية، التكامل المشترك.

Abstract

This study aims at clarifying the impact of foreign direct investment on employment in Algeria. The importance of this type of investment has increased in recent years, especially in developing countries for many reasons such as: Providing capitals and transfer of knowledge and technology, In addition to reducing the problem of unemployment by providing jobs. Therefore, time series analysis and common integration test are used when applied to the case of Algeria during the period (1990-2017).

The study concluded that there is no long-term equilibrium relationship between foreign direct investment and employment in Algeria, while there is a significant effect of FDI inflows on the short-term employment ratio by using the simple linear regression model;Its influx has contributed to the creation of new jobs, but remained below the required level.

The study recommends a number of suggestions, most notably the need for the state to benefit from the advantages of foreign direct investment and to strengthen the partnership between local and foreign investors outside the hydrocarbon sector in line with the requirements of the economic development in order to create job opportunities and develop local skills.

Keywords: Foreign Direct Investment, Employment, Unemployment, Time Series, Common Integration.

- الإهداء-

بسم الله الرحمن الرحيم .الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين

{ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ}

إلى أعظم هبة من الله سبحانه وتعالى أدام الله عليهما الصحة و العافية

أبي العزيز منبع طموحي واهتمامي بالدارسة والبحث العلمي

أمي الغالية التي تحيطني بدعائها وتسدد من خطايا

إلى إخوتي آسيا،حميدة، الأميرة حدي، نور، تقوى، زينو، سيد احمد، مسعود

تعجز كل الكلمات عن تقدير حبي لأسرتي التي انعم الله علي بها ودون مساعدتهم وتفهمهم لي ما كنت أنهيت هذا البحث

إلى كل من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات أختي الدكتورة أمال وزوجها الأستاذ جلال

إلى صديقتي ورفيقة دربي فتيحة

دون أن أنسى الكتاكيت ا لغاليين على قلبي

يحي، أنسام، إدريس،

إلى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة وزملاء العمل

إلى كل من مد لي يد العون

- شكر و عرفان-

الحمد لله وكفى و الصلاة والسلام على النبي الذي اصطفى

{ وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب } ...(سورة هود الآية 88)

لا يسعني بعد أن وفقني الله لإتمام هذا البحث إلا أن أتقدم بشكري الخاص وامتناني وعظيم تقديري للدكتورة **"شريفة العابد برينيس"** لما قدمته لي من جهد ونصح ومعرفة طيلة انجاز هذا البحث

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في تقديم يد العون لانجاز هذا البحث

وأخص بالذكر الأستاذة أمال العابد برينيس

والدكتورة فريدة كافي

و إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل، من قريب أو بعيد

وإلى جميع أساتذة كلية

العلوم الاقتصادية بجامعة " الشاذلي بن جديد"

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة على تفضلهم بمناقشة وإثراء هذا البحث

1. مدخل الدراسة

إن التسارع في تشكيل النظام العالمي الجديد أثناء عقدي التسعينات والألفية الجديدة، بفعل العولمة ومنطق الشمولية وما نتج عنه من ترابط للدول فيما بينها بفعل التطور العلمي والمعرفي في وسائل الاتصال، قلص إلى حد كبير الزمن بين إنتاج وتطبيق المعرفة، وكذلك انفتاح الأسواق العالمية من خلال إلغاء بعض القيود بين الدول بفعل سياسات التحرر الاقتصادي والتجارة الدولية، وهو ما ساهم بشكل كبير في ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز مشجعة للمستثمرين الأجانب، وهذا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يؤديه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية.

ولهذا اندفعت الجزائر نتيجة لعوامل أساسية داخلية منها وخارجية، إلى تجسيد الإصلاحات الاقتصادية ومحاولة تكييف اقتصادها مع التحولات العالمية، ومن ثم الانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عملت على بذل كل الجهود لتحسين مناخها الاستثماري، وذلك لجذب أكبر قدر ممكن من هذا النوع من الاستثمار، كونها أضحت تدرك بأنه الأفضل من بين الأشكال الأخرى لتدفقات رأس المال الأجنبي، وذلك بالنظر إلى آثار هذا النوع من الاستثمار على اقتصادها، ولعل أهم أثر له تتمثل في تلك آثار التي يخلقها على مستوى التشغيل، هذا الأخير الذي يحتل صدارة اهتمام الدولة الجزائرية، باعتباره ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية.

ويعد هدف زيادة التشغيل وتحسين نوعيته أولوية بالنسبة للدولة الجزائرية خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة التي أصبحت تهدد الكيان الاقتصادي المحلي، تزامنا مع الارتفاع السريع للكثافة السكانية وبالتالي زيادة الفئة النشطة أي زيادة عرض العمل، الذي لا يمكن أن تستوعبه المؤسسات المحلية لوحدها لذا تلجأ لمساعد متمثل في المستثمر الأجنبي للمساهمة في تشغيل الشباب العاطل عن العمل وخاصة ذوي الشهادات، تلك الفئة المتعلمة التي أثقل كاهلها شبح البطالة، حيث تعتبر هذه الأخيرة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية ينجم من ظهورها وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار على تركيبة المجتمع.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تواجه مصاعب في تعبئة الموارد المحلية والأجنبية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية التي تحتاجها البرامج التنموية، والتي تمكن من خلق فرص عمل والخفض من معدلات البطالة.

2. إشكالية الدراسة

ومن خلال ما سبق سوف يركز هذا البحث على أحد أهم نتائج العولمة وهو الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره فيما يتعلق بظاهرة التشغيل بالجزائر كبلد مضيف، حيث عملت على استقطابه من خلال مجموعة من الإجراءات القانونية والمؤسساتية آملة في الاستفادة من المميزات التي يحظى بها.

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)؟

وحتى تتم الإحاطة بكل جوانب موضوع الدراسة تم تقسيم الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ هل يمكن أن توفر الإمكانيات والإجراءات المتخذة من طرف الدولة المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ❖ هل ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب شغل جديدة في الجزائر؟
- ❖ هل توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في الجزائر؟
- ❖ هل يوجد تأثير ايجابي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر؟

3. فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات السابقة تم تحديد مجموعة من الفرضيات التي تمكن من الوصول إلى أهداف الدراسة:

- ❖ وفرت الإمكانيات والإجراءات المتخذة من طرف الدولة المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ❖ تمكن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلق فرص عمل جديدة في الجزائر.
- ❖ توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في الجزائر.
- ❖ يؤثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ايجابي على التشغيل في الجزائر.

4. أهمية موضوع الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في مدى ضرورة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره محركا لاقتصاديات الدول لاسيما النامية منها، خاصة بعد انخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، من أجل خلق فرص عمل والتقليل من معدل البطالة.

5. أسباب اختيار الموضوع

من أسباب اختيار هذا الموضوع مايلي:

- ❖ الموضوع يندرج ضمن مجال التخصص؛
- ❖ قلة الدراسات والبحوث التي استخدمت الدراسات القياسية الإحصائية حول هذا الموضوع.

6. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- ❖ التطرق إلى أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل؛
- ❖ تتبع تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في الجزائر؛
- ❖ تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر.

7. حدود الدراسة

إن الحدود المكانية لهذه الدراسة شملت دولة الجزائر، أما الحدود الزمنية فكانت خلال الفترة (1990-2017) باعتبار هذه الفترة التي انتعش فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى أنها الفترة التي تبنت فيها الدولة جملة من الاصلاحات الاقتصادية.

8. منهج الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة وحتى تتم الإجابة على الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية واختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، اقتضى الأمر استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض الإطار النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل، وتحليل واقع كل منهما في الجزائر .وتم الاعتماد على منهج التحليل الكمي عند القيام بالدارسة القياسية لدارسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).

9. الدراسات السابقة

هناك العديد من البحوث والدراسات التي تناولت جوانب متعددة من موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه موضوعا ذو أهمية خاصة للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهناك من ربطه بمتغيرات اقتصادية مختلفة في العديد من الدول، كما أن هناك دراسات تطرقت لموضوع التشغيل والبطالة وقد تم ربطها هي الأخرى بعدة متغيرات، وفي ما يلي عينة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

أولا: دراسة دحماني محمد ادريوش (2006) بعنوان:

" إشكالية التشغيل في الجزائر" ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التشغيل في الجزائر من خلال الكشف عن العلاقة بين العرض والطلب في سوق العمل والكشف عن مظاهر وآليات اختلال سوق العمل.

وتوصلت الدراسة إلى أن سوق العمل في الجزائر متدهور و غير مستقر وأن الفجوة بين حجم العرض والطلب عليه تزداد اتساعا، بالإضافة إلى أن معدل نشاط الإناث مازال ضعيفا وبعيدا عن نظيره للرجال، وتدهور العمل الدائم وانتعاش العمل المستقل والعمل المؤقت واللذان أصبحا يمثلان حل لمشكلة البطالة في الجزائر.

وتوصي الدراسة إلى ضرورة عمل الحكومة على اعادة التوازن إلى سوق العمل، فعلى جانب العرض يتعين عليها تحسين خصائص قوة العمل برفع مستوى تعليمها ومهاراتها وتدريبها بما يتناسب مع احتياج سوق العمل، أما على جانب الطلب فيتعين على الدولة توفير البيئة الاستثمارية المناسبة.

ثانيا: دراسة بغداش عبد الكريم (2008) بعنوان:

"الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري 1996-2005 "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3.

هدفت الدراسة إلى إيضاح آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)، كالآثار على ميزان المدفوعات، الآثار على الاستثمار المحلي، الآثار عل التشغيل وعلى الصادرات.

وتوصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية على ميزان مدفوعات الجزائري، كما خلصت هذه الدراسة أيضا إلى أن لهذا النوع من الاستثمار آثار ايجابية على بعض جوانب الاقتصاد الوطني، كالاستثمار المحلي والتشغيل وتطوير الصادرات، لكن هذه الآثار الأخيرة لا ترقى إلى المستوى المرغوب فيه.

وتوصي الدراسة إلى عدم جلب هذا النوع من الاستثمار لأغراض تمويلية بحتة فقط، بل ينبغي التركيز على أهداف أخرى يكون الاقتصاد الوطني أو المؤسسات المحلية بحاجة إليها، كالمساهمة في تخفيض البطالة ونقل المهارات الفنية والتسييرية.

ثالثا: دراسة Bouri Sarah (2015) بعنوان:

"Les déterminants des investissements direct étranger Evidence empirique à partir des données de panel dans la région MENA (1980-2011) ", thèse de doctorat, Faculté des Sciences Economiques, Université Abou Bakr Belkaid-Tlemcen.

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل أو المحددات الرئيسية التي تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تعتمد عليها البلدان المستضيفة خلال تنفيذها لسياساتها، كما ركزت الدراسة على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية هذه المناطق والعمل على خلق رأس المال البشري وتنميته.

وتوصلت الدراسة إلى أن أهمية حجم السوق، الانفتاح التجاري، البنية التحتية والاستقرار السياسي تساعد على تفسير تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الدول.

رابعا: دراسة عميش عائشة وعمر صخري (2018) بعنوان:

" دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1970–2012) باستخدام منهجية التكامل المشترك وسببية جرانجر" ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 11، العدد 13، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى عرض واقع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في الجزائر خلال فترة محل الدراسة، بالإضافة إلى تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل باستخدام بعض الأساليب الإحصائية والقياسية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي عرف انتعاشا كبيرا خاصة بعد الاصلاحات التي قامت بها الجزائر، حيث عرف معدل البطالة انخفاضا ملموسا توازنا مع تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها، وبالنسبة للدراسة القياسية فتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل لا يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

وتوصي الدراسة إلى ضرورة الاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر وتفادي مخاطره، والعمل على تنويع مصادر الدخل من اجل ترك مجال وحرية التصرف وعدم التقيد بمجال واحد، مع ضرورة توفير البيانات والمعطيات الإحصائية للمؤشرات الاقتصادية من اجل تقييم الوضعية بشكل أدق وأحسن.

خامسا: دراسة إيناس فهمي حسين (2018) بعنوان:

" أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، الأردن.

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على مؤشرات سوق العمل الرئيسية متمثلة في نسبة التشغيل الإجمالي، ومعدل نمو إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل، ومعدل بطالة الإناث، في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1980-2015).

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي وموجب لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة التشغيل في الأجلين القصير والطويل إلا أن ذلك الأثر ضئيل، كما توصلت إلى عدم معنوية تأثير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل وعلى معدل بطالة الإناث سواء في الأجل القصير أو الطويل، وهذه النتائج تدل على صعوبة الاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة مباشرة لخفض معدل البطالة وزيادة التشغيل وتحقيق العدالة في التشغيل بين الذكور والإناث.

وتوصي الدراسة إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على الابتكار ونقل التكنولوجيا مثل قطاعات المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال لأنه وأن لم يحقق هدف زيادة التشغيل في الأجل القصير إلا أنه ومن خلال تحفيز الإنتاجية والنمو في الأجل الطويل يستطيع توليد فرص عمل متزايدة تتناسب مع الأعداد المتزايدة للداخلين لسوق العمل.

– ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

يمكن توضيح ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة من خلال النقاط التالية:

- ❖ اختلاف الفترة الزمنية للدراسة خاصة تلك المتعلقة بالقياس.
- ❖ الاعتماد على منهجية التكامل المشترك وتحليل السلاسل الزمنية في قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في الجزائر.
- ❖ دارسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، باستخدام متغيرين هما التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر و معدل التشغيل.

10. هيكل الدراسة

للتمكن من الوصول لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، وللإجابة على مختلف التساؤلات التي تم طرحها في نطاق إشكالية الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة يتبعها ثلاثة فصول وخاتمة كما يلي:

الفصل الأول تم فيه التطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر ، والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث حيث تم في المبحث الأول عرض مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تم التطرق في المبحث الثاني إلى نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم آثاره، أما المبحث الثالث فقد تم فيه عرض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أما الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى التشغيل في الجزائر وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر عليه، والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، حيث عرض في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتشغيل وسوق العمل، أما المبحث الثاني فقد تم فيه تقديم تحليل واقع التشغيل في الجزائر ، كما تم التطرق إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل في الجزائر.

الفصل الثالث تم تخصيصه لعرض دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تم في المبحث الأول التطرق إلى تحليل السلاسل الزمنية، فيما تم في المبحث الثاني التطرق إلى التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر.

تمهيد

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من بين المواضيع المهمة في الدراسات الاقتصادية ويعد من ضمن القضايا المطروحة للنقاش على مستوى الهيئات الدولية المتخصصة، ولقد تعددت النظريات التي تحاول تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والأساليب الكامنة والعوامل المؤثرة في قرار الشركات للاستثمار خارج الدولة الأم.

وقد زادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم مصادر التمويل الخارجي بعد تراجع الأشكال التقليدية الأخرى كالمساعدات والقروض، غير أنه ليس بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

لهذا تسعى عدة دول ومنهم الجزائر إلى اجتذاب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لما يحققه من مزايا على الصعيد الاقتصادي كونه يوفر مناصب شغل من جهة ويسمح بنقل المعارف التكنولوجية والإدارية من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وحجم تدفقه الوارد إلى الجزائر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الجوهرية التي تلقى اهتماما خاصا لدى كل الفاعلين الاقتصاديين، ولقد اختلف الباحثين في إعطاء مفهوم محدد للاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك سيتم في هذا المبحث عرض التعاريف المختلفة التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا أشكاله والخصائص التي يتميز بها.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار يشكل ظاهرة اقتصادية تعددت تعاريفه وأشكاله، إذ نجد من بين أشكاله الاستثمار الأجنبي والذي بدوره ينطوي على أشكال كثيرة منها الاستثمار الأجنبي المباشر، ولتحديد جوهر هذا الأخير تطلب الأمر التطرق أولا إلى تعريف الاستثمار وأنواعه بشكل عام للإلمام بكل الجوانب المحيطة به، ومن ثم سيتم تسليط الضوء على مختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: تعريف الاستثمار وأنواعه

تعددت تعاريف الاستثمار حيث يختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها.

1- تعريف الاستثمار

من بين التعاريف الخاصة بالاستثمار يتم ذكر:

- الاستثمار في اللغة مشتق من الثمر، أي حمل الشجر وأنواع المال، ويقال: ثمر الرجل ماله: نماه، وأثمر الرجل: كثر ماله.[1] وكلمة الاستثمار من المصطلحات الاقتصادية العالمية، ومعناها في علم الاقتصاد لا يخرج عن هذا المعنى اللغوي، لأنها يقصد بها أي زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع، مثل إقامة المصانع والمباني والمزارع والطرق وغيرها من المشروعات التي تعد تكثيرا للرصيد الاقتصادي للمجتمع.[2]
- ومن هنا يمكن تعريف الاستثمار على أنه "توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح والمال عموما، وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي".[3]
- ويعرف كذلك على أنه "عبارة عن توظيف أموال حالية في سبيل الحصول على إيرادات (عوائد) أكبر في المستقبل".[4]

---

[1] يحي محمد جويدة، (2017): المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر، ص23.

[2] محمد غانم، (2011): الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر، ص 33.

[3] طاهر حيدر حردان، (1997): مبادئ الاستثمار، الطبعة الثالثة، المستقبل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص30.

[4] بريبش السعيد، (2007): الاقتصاد الكلي "نظريات نماذج وتمارين محلولة"، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع: عنابة، الجزائر، ص 133.

❖ كما يعرف على أنه "التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة. وعلى ذلك فإن الاستثمار يمثل تدفقا نقديا وليس رصيدا قائما، وهذا يعني أن رأس المال يمكن قياسه عند نقطة زمنية معينة، وبالتالي فإن الاستثمار يمكن قياسه خلال فترة زمنية محددة".[1]

❖ ويضاف إلى هذه التعاريف مفهوم أخر للاستثمار حيث هو " التضحية بالأموال الحالية في سبيل الحصول على الأموال المستقبلية ".[2]

❖ وبالتالي فإن الاستثمار يهدف إلى زيادة في الثروة والمحافظة عليها.[3]

ومن خلال هذه التعريفات يتبين أن الاستثمار هو مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل، وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي، من خلال توظيف الأموال تحقق عوائد يتم الحصول عليها مستقبلا.

2- أنواع الاستثمار

ينقسم الاستثمار إلى عدة أقسام يمكن إيجازها فيما يلي:[4]

❖ **من حيث الوسائل**: وتتمثل في:

أ- الاستثمار المباشر: وهو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع باستثناء المتعلقة بالمساعدات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم إلى الدولة، فهو إذن استثمار في الأصول الحقيقية مثل العقارات والمشاريع المختلفة.

ب- الاستثمار غير المباشر أو الاستثمار المالي: وهو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء أوراق مالية لشركات تساهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع، حيث يتم توظيف الأوراق المالية (أسهم، سندات) من خلال البورصة، فالمستثمرين الذين يرغبون بالتعامل في البورصة يجب أن تكون لديهم القدرة على الاستثمار بالمدى الطويل، وأن يكون هدفهم الأساسي العائد المرتفع المرتكز على الاستثمار الطويل الأجل، وليس الربح السريع المتأتي من عمليات المضاربة غير المدروسة.

❖ **من حيث الدوافع**: وتتمثل في:

أ- الاستثمار الحكومي (استثمار الدولة): وهو الاستثمار الحكومي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها، وهذا النمط سائد في الدول الاشتراكية سابقا.

---

[1] قاسم نايف علوان، (2009): إدارة الاستثمار "بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 30.

[2] الحناوي محمد الصالح، (1997): أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص02.

[3] شقيري نوري موسى وآخرون، (2016): إدارة الاستثمار، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص18.

[4] أوعيل نعيمة، (2015): الاستثمار من الاقتصاد الوضعي إلى الاقتصاد الإسلامي "بداية تحرر الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص ص 22 – 23.

ب– الاستثمار الخاص: وهو استثمار القطاع الخاص، الذي تطور من المشروع الفردي أو العائلي المحصور استثماره بنشاط محدود إلى شركات ومؤسسات تضم عددا من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية، الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية.

ج– الاستثمار الأجنبي: وهو الاستثمار الذي يتم خارج موطنه بحثا عن دولة متلقية سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية سواء بهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لآجال طويلة، وقد يكون هذا الاستثمار مباشر أو غير مباشر، ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات.[1]

والشكل الموالي يوضح مختلف أنواع الاستثمار

الشكل رقم (1–1): أنواع الاستثمار

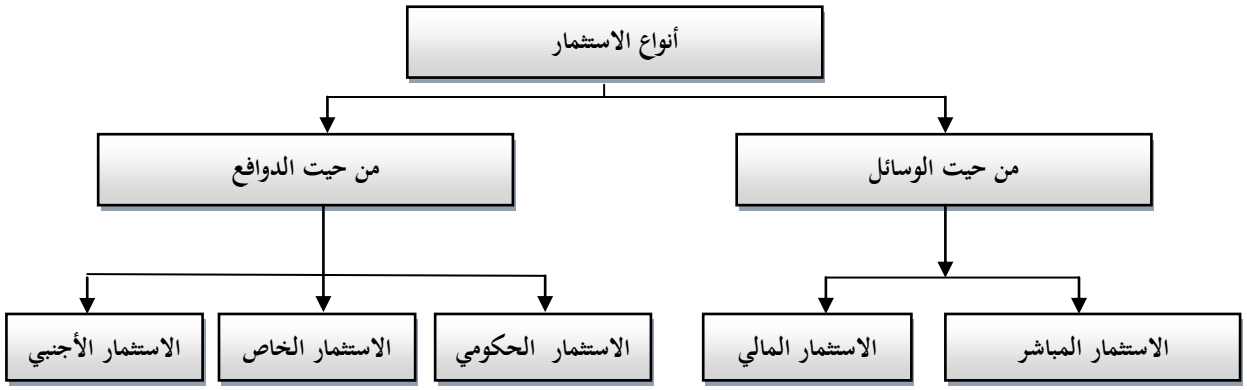

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

أوعيل نعيمة (2015): الاستثمار من الاقتصاد الوضعي إلى الاقتصاد الإسلامي "بداية تحرر الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص ص 22 – 23.

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة تعاريف وردت لمنظمات وهيئات دولية وكذا كتاب اقتصاديين، حيث اختلفت التوجهات والآراء حول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهم التعاريف الواردة في هذا السياق نذكر:

1– تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين

❖ **تعريف عبد السلام أبو قحف:** الاستثمار الأجنبي المباشر * **FDI** هو" الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة

[1] فريد النجار، (2000): الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر، ص23.

* FDI: Foreign Direct Investment

لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من المواد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية قي جميع المجالات إلى الدول المضيفة ".[1]

❖ **تعريف فريد النجار**: الاستثمار الأجنبي المباشر هو " السماح للمستثمرين من خارج الدولة بتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو الدخول كشركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة".[2]

❖ **تعريف (Bertin Gilles)**: الاستثمار الأجنبي المباشر هو"يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع الاستثماري، حيث يكون هذا الاستثمار في شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم".[3]

❖ **تعريف (Raymond Bertrand)**: الاستثمار الأجنبي المباشر هو " وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج، أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد آخر".[4]

2- تعاريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية

تم إدراج تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل بعض المؤسسات والهيئات الدولية كل حسب وجهته فيما يلي:

❖ **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *(UNCTAD)**: الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ذلك الاستثمار الذي يمّكن المستثمر الأجنبي من أن تكون له علاقة طويلة الأجل تعكس اهتماماته في مراقبة الشركة المتواجدة في بلد مضيف غير بلد إقامته، من خلال المشاركة الفاعلة في القرارات العملية، الإدارية والإستراتيجية لتلك المؤسسة".[5]

❖ **تعريف صندوق النقد الدولي **(IMF)**: الاستثمار الأجنبي المباشر هو "نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس أهداف المقيم في اقتصاده (المستثمر المباشر)، الذي يتحصّل على منفعة دائمة في مؤسسة ما في اقتصاد آخر

---

[1] عبد السلام أبو قحف، (2003): اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، مصر، ص367.

[2] فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3] عنترة برباش، (2016): أثر خطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص5.

[4] أوعيل نعيمة، (2006): واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998- 2005 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص4.

* UNCTAD: United Nations Conference On Trade And Development

[5] معط الله سهام، (2017): أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص10.

** IMF: International Monetary Fund

(مؤسسة الاستثمار المباشر)، وتفيد كلمة" منفعة دائمة "وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، وتقوم علاقة الاستثمار هذه بين الطرفين إذا ما اكتسب المستثمر المباشر 10 % أو أكثر من الأسهم العادية أو من قوة التصويت ".[1]

❖ **تعريف المنظمة العالمية للتجارة *(WTO)**: الاستثمار الأجنبي المباشر هو "عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يتخذ عدة أشكال يجريه مستثمر أجنبي ومن ثم يديره ويشرف عليه بشكل مستقل أو بشكل مشارك، وهذا المستثمر يتخذ عدة صفات (عمومي، خاص، طبيعي أو معنوي) في البلد غير البلد الذي يقيم فيه بغرض تحقيق أهداف مختلفة.

ثالثا: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

لمعرفة أهم الفروقات الكامنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر يتم أولا تحديد تعريف كلا المفهومين ثم الانتقال إلى استنباط أهم الفروقات الجوهرية بينهما، فالاستثمار الأجنبي المباشر قد تم تعريفه من قبل على أنه الاستثمار الذي يسمح للمستثمر الأجنبي بتملك لجزء أو كل المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى القيام بتسيير والمشاركة في إدارة المشروع.

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيمكن تعريفه على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي يقتصر عادة على انتقال عنصر رأس المال فقط، دون أن يكون للمستثمر الأجنبي ملكية كل أو جزء من المشروع الاستثماري أو لا يتمتع المستثمر الأجنبي بحق الرقابة أو السيطرة أو اتخاذ القرار في هذا الشكل.

وتتمثل أهم الاستثمارات غير المباشرة في تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من الأفراد أو مؤسسات أجنبية عامة أو خاصة أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، أو في المشروعات التي تقوم بها، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم حق إدارة المشروع.[3]

---

[1] بن عاشور رتيبة، (2015): جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص4.

* WTO: World Trade Organization

[2] تومي عبد الرحمان، (2001): واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص41.

[3] فرحي كريمة، (2013): أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 14.

ويمكن إبراز الفرق بينهما من خلال النقاط التالية:[1]

❖ ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك كيان أجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين ابتداء من نسبة تقدر بـ 10%، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فينطوي على تملك أفراد أو شركات أو هيئات على نسبة من الأوراق المالية شرط ألا تصل نسبتها إلى 10%.[2]

❖ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمنح المستثمرين المساهمين في الشركة إمكانية السيطرة أو التحكم في إدارة الشركة بينما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو يمنح المستثمرين فقط إمكانية الحصول على أرباح أو عوائد ناجمة عن نشاط الشركة دون أن يكون لهم الحق في إدارتها.

❖ من السمات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر تميزه بالاستقرار كونه يمثل تدفقات مالية طويلة الأجل، بعكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يعتمد على تدفقات مالية قصيرة الأجل تتميز بعدم الاستقرار، ويدخل فيها عنصر المضاربة لدرجة أنها تتحول لما يسمى بالأموال الساخنة التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي لأية دولة.

❖ الاستثمار الأجنبي غير المباشر يحقق نقلا دوليا فعليا لرأس المال وبكميات كبيرة في حين ثبت أن النقل الذي يحققه الاستثمار الأجنبي المباشر لرأس المال ليس بهذه الضخامة، إذ أن الشركات المستثمرة غالبا ما تلجأ لسد حاجاتها المالية الاستثمارية في الدول المضيفة إلى الأسواق المالية لتلك الدول.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن التمييز بين أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدة معايير، كالغرض الذي يسعى إليه المستثمر الأجنبي، وحسب ملكية الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى تصنيفات أخرى، وفيما يلي عرض موجز لهذه الأشكال.

أولا: تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض

وفقا لمعيار الغرض يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال التالية:

1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية

تسعى العديد من الشركات الأجنبية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية، وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.[2]

[1] قادري محمد، (2015): السياسة المالية وانعكاساتها في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، الجزائر، ص 86.

[2] بخيت حسان، (2018): تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 11.

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق

ساد هذا النوع من الاستثمارات قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويعتبر هذا النوع بديلا عن التصدير من الدولة الأم،كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رأس المال فيها، ويعتمد هذا الاستثمار على حجم السوق ونموها في البلدان المضيفة، ويقاس حجم السوق بمستوى الناتج المحلي وحصة الفرد منه، التي توضح القدرة الشرائية المؤثرة في الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات المتعددة الجنسيات.[1]

3- الاستثمار الباحث عن كفاءة في الأداء

وهنا تتجه الاستثمارات الأجنبية إلى الأصول العينية الباحثة عن الكفاءة الإنتاجية، مثل اتجاهات الاستثمارات الأجنبية نحو الدول كثيفة العمل، أو الدول ذات المزايا الاقتصادية في الإنتاج. [2]

فعندما ترتفع الأجور في البلد الأم تسعى الشركات متعددة الجنسيات للحصول على فرصة العمل المنخفض الكلفة في الدول النامية عن طريق تمركز صناعاتها أو الأجزاء كثيفة العمل من عملياتها الانتاجية فيها.[3]

4- الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتجية

يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.[4]

[1] عبد الرزاق حسين الجبوري،(2014): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع: عمان،الأردن، ص38.

[2] إمام محمد سعد، (2013): البترودولار والاستثمار الأجنبي دراسة تحليلية "لتداعيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي" ، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف: القاهرة، مصر، ص 98.

[3] عبد الرزاق حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص39.

[4] بيوض محمد علي، (2011): تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص31.

ثانيا: تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية

تصنف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية إلى:

1- الاستثمار المشترك

تعتبر الاستثمارات المشتركة أحد مشروعات الأعمال التي يمتلكها طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، بحيث لا تقتصر المشاركة على حصة كل طرف في رأس المال، بل تمتد إلى إدارة المشروع والعلامة التجارية والخبرة وبراءة الاختراع، كما أنها تعد أكثر الاستثمارات تفضيلا لدى الدول النامية لكونها تساعد على تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في شؤون الدول المضيفة.[1]

وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي وبنسب متفاوتة تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب، حيت تنص قوانين كثير من الدول على أن لا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي عن 49% من رأس مال المشروع، حيت تحرص الدول المستضيفة على أن تكون القرارات التي يتم اتخاذها في إطار الاستثمار الأجنبي تأخذ في اعتبارها المصالح الحيوية والهامة لاقتصادها المضيف.[2]

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

وهي مشروعات مستقلة مالكها هو المستثمر الأجنبي، بحيث تقوم بإنشاء فروع لها بالدول المضيفة تخصصها لعملية الإنتاج والتسويق، تعتبر من أكثر الأنواع التي تحبذها الشركات المتعددة الجنسيات، لأنها تتيح لها الحرية الكاملة في التصرف والتحكم، في حين يقابلها أحيانا رفض وتردد من الدول المضيفة التي تعتبره نوع من أنواع التبعية الاقتصادية والتدخل في شؤونها الداخلية، بالرغم مما يوفره هذا النوع من الاستثمارات من مزايا عديدة لهذه الدول من تطور تكنولوجي وفرص للتوظيف.[3]

وتجدر الاشارة أن المستثمر الأجنبي يحصل على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية:[4]

- بناء أو إقامة مشروع جديد تماما؛
- شراء مشروع قائم بالفعل؛
- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل، و يجري ذلك إذا كانت الشركة الدولية تملك مشروعا إنتاجيا هذا البلد.

[1] عبد السلام أبو قحف، (1989): الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر، ص34.

[2] يحي محمد جويدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 24- 25.

[3] يقور أحمد، (2015): أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص 25- 26.

[4] عميش عائشة، (2017): دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 22.

ثالثا: تصنيفات أخرى

بالموازاة مع الأشكال السابقة هناك تصنيفات أخرى لم تدرج تحت أي معيار محدد، لكنها نالت حيزا لا بأس به إذ تعد من أهم أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي مكملة للتصنيف الثاني وتتمثل في:

1- مشروعات أو عمليات التجميع

تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني(عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين سيارة مثلا لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة...الخ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه.[1]

2- الاستثمار في المناطق الحرة

المناطق الحرة هي مناطق تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات الجمركية والنشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق الجمركية والرسوم ومن إجراءات الرقابة على الإجراءات الخارجية في ما يخص الموارد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال.[2]

ويهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها عدد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.[3]

3- الشركات المتعددة الجنسيات

وتعتبر هذه الشركات من أهم أشكال هذا الاستثمار والمحرك الرئيسي حيث أن لها فروعا متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، وتتميز بكبر حجم إنتاجها وتنوعه، وباحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، كما أنها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.[4]

---

[1] أوعيل نعيمة، (2016): واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر1998- 2005، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية: الإسكندرية، مصر، ص 21.

[2] هشام بوعابية، (2017): التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 21.

[3] خاطر اسمهان، (2013): دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيصر، بسكرة، الجزائر، ص 69.

[4] أميرة حسب الله، (2005): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص20.

أما في ما يخص أكثر التعاريف شيوعا وقبولا للشركة متعددة الجنسات ما قدمه "**فرنون**" في هذا الخصوص، وهو أحد أهم أبرز الاقتصاديين في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعرف هذه الشركة بأنها "المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوي عن 100 مليون دولار والتي تمتلك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر".[1]

المطلب الثالث: خصائص وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال، وفيما يلي عرض لأهم الخصائص التي تميزه وأهميته بالنسبة للدول المضيفة.

أولا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بخصائص عديدة متنوعة تميزه عن باقي أنواع الاستثمارات الأخرى ومنها ما يلي:

- ❖ يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من المساعدات الائتمانية الرسمية والقروض التجارية في تحويل الأرباح المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات التي تستخدم فيه؛[2]
- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في وضع الاستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة؛[3]
- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة؛
- ❖ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ؛[4]
- ❖ يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته سعيا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، (2001): نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر، ص 25.

[2] بوجمعة بلال، (2007): تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان،الجزائر، ص 24.

[3] بن حافظ حمزة، (2011): دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، ص91.

[4] بن مريم محمد، بن نافلة قدور، (2017): أثر المتغيرات الحقيقية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد17، قسنطينة، الجزائر، ص3.

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لاقتصاديات الدول المضيفة فيما ما يلي:

- ❖ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي، خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك أي مداخيل من مصادر طبيعية واقتصادها يعتمد على الاستدانة من العالم الخارجي فقط؛
- ❖ تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، فضلا عن تأهيل العامل المحلي من خلال إنشاء معاهد لتدريب الأيدي الوطنية على الآلات والأساليب الحديثة والمتطورة في الإنتاج، بالإضافة إلى ذلك فهي تحفز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب؛
- ❖ ينسب للاستثمار الأجنبي الفضل في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية، التي يشكو منها البلد المضيف بما يوفره من فرص عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد.[1]
- ❖ تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد العديد من الفجوات الرئيسة في اقتصاد الدول ومنها:[2]
  - فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية؛
  - الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الخبرات والمعارف الفنية، والتنظيمية التسويقية؛
  - الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية، ضرائب على الأرباح، تزيد من إمكاناتها على الإنفاق ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها.

المبحث الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم آثاره

اهتمت العديد من التيارات الفكرية الاقتصادية بدراسة وتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من زوايا مختلفة، ولهذا سيتم في هذا المبحث عرض مختلف النظريات التي حاولت إعطاء تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا المحددات التي تدفع المستثمر الأجنبي للاستثمار في بلد آخر، وذكر بعض آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المضيفة.

[1] بونقاب مختار، زواويد لزهاري، (2018): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات "المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية،المجلد2، العدد 03، تيسمسيلت، الجزائر، ص ص 107 – 108.

[2] يامحمد نفيسة، (2016): تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، ص7.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم وعلى الدولة المضيفة، فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيرا يتماشى مع الفرضيات التي تقوم عليها، وفي هذا الإطار تم تقسيم هذه التفسيرات إلى: الاتجاه التقليدي والاتجاه الحديث.

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الاتجاه التقليدي

تتمثل أهم النظريات التي ساهمت في بناء الاتجاه التقليدي لتفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

1- النظرية الكلاسيكية

بنيت النظرية الكلاسيكية في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر على أساس مجموعة من الفرضيات وهي: المنافسة التامة، السوق الكاملة، لا وجود لتدخل الدولة ولا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج.[1]

ويفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة،[2] فهي تأخذ أكثر مما تعطي، ومن أهم رواد هذه النظرية، **أدم سميت، دافيد ريكاردو، جون ستورات ميل** وغيرهم من المفكرين الذين حاولوا إيجاد تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يرى **دافيد ريكاردو** أن انتقال رأس المال يكون من البلد الأكثر غنى إلى البلد الذي تكون إنتاجية رأس المال فيه أقل، وتستمر هذه الحركة إلى نقطة التي تصبح فيها إنتاجية الوحدة الأخيرة من رأس المال متساوية في البلدان عندها تتوقف الحركة حتى يظهر فرق جديد في العوائد.[3]

لكن هذه النظرية بشكل عام، لاقت انتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي: [4]

- ❖ الطابع السكوني الذي تميزت به، بحيث تم اعتبار أن الميزة النسبية* هي ثابتة، والواقع أثبت عكس ذلك بحيث قد نجد دولة ما تتمتع حاليا بالميزة النسبية ومستقبلا يحتمل أن تفتقرها؛

---

[1] بوجمعة بلال، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3] عميش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص52.

[4] فارس فضيل، (2004): أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص66.

* مبدأ الميزة النسبية ينص على أنّ كل بلد سيتخصص في إنتاج وتصدير تلك السلع التي يمكنه أن ينتجها بتكلفة منخفضة نسبيا (التي يكون فيها أكثر كفاءة نسبيا من البلاد الأخرى). وبالعكس كل بلد سيستورد تلك السلع التي ينتجها بتكلفة مرتفعة نسبيا (التي يكون فيها أقل كفاءة نسبيا من البلاد الأخرى)، وهي كامتداد لنظرية "الميزة المطلقة"،حيث قام دافيد ريكاردو بتفسير أساس التبادل الدولي على مبدأ الميزة النسبية في سنة 1817 م، وذلك بعد انتقاده لنظرية الميزة المطلقة لأدم سميت.

- ❖ الغموض الذي اكتنفها من حيث أنها لم توضح أسباب اختلاف هذه الميزة بين الدول المختلفة وعدم تمكنها من تقدير نسبة التبادل الدولي ولو أن نظرية القيم الدولية كان لها تفسير في ذلك، إلى جانب إغفالها لنفقات النقل؛
- ❖ اعتمادها على فرضية عدم إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول، مع أنه واقعيا هناك حركية انتقالها وخاصة حركية رأس المال.

2- النظرية النيوكلاسيكية (نظرية تحركات رأس المال)

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي والعالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة النامية منها.

ومن ثم فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أكبر عائد، حيث كان **أولين** (1933) أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي والذي أوضح أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة.[1]

لقد واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات حيت أنها فشلت في تقديم تفسير واضح للاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب عديدة وهي:[2]

- ❖ عدم التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر لأن أسباب وآثار كلا من النوعين لا بد أن تختلف؛
- ❖ عدم التطرق لشرح قيام عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات في حين لا تقوم بذلك البعض الآخر من الشركات؛
- ❖ فشل النظرية النيوكلاسيكية بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع فافتراضات **أولين** عن تحركات رأس المال كانت قد لاقت قبولا في الحقبتين اللاحقتين لظهورها، ولكن بعد عشرون عاما أصبح واضحا أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار المباشر؛
- ❖ عدم القدرة على شرح حالة حدوث الاستثمار من وإلى الدولتين أو في نفس الوقت بالإضافة إلى عدم القدرة على شرح الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير؛

[1] خالي خيرة، (2016): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم وا لتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، ص 39.

[2] رضا عبد السلام ،(2007): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة مقارنة لتجارب كل دراسة من شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية: مصر، ص39.

- ❖ الفشل في التعامل مع الواقع الاقتصادي للقيام على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي حسب الاتجاه الحديث

يقوم هذا الاتجاه على افتراض أساسي متمثل في أن كل من المستثمر والدولة المضيفة تربطهم علاقة المصلحة المشتركة، فكلا منها يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة.[1]

وهناك عدة نظريات تدخل ضمن هذا الاتجاه، وتتمثل في:

1- نظرية عدم كمال السوق

أعدت هذه النظرية على يد الاقتصادي الكندي **(Hymer)** في 1960 م، وتقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها.[2]

كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:[3]

- ❖ اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛
- ❖ توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية؛
- ❖ قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورت الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى؛
- ❖ اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ❖ التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور ؛
- ❖ الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذب الاستثمار في الدول النامية.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية، كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات

[1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] خاطر اسمهان، مرجع سبق ذكره ، ص 76.

[3] كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص ص 12 – 13.

الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة، ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب.[1]

2- نظرية دورة حياة المنتج

وضع هذه النظرية **ريموند فرنون** عام 1966، وتقوم على افتراض أساسي وهو أن هناك تفاوتا بين الدول في مجال التكنولوجيا، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة، وفي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة، أكد **فرنون** أن تميزها يعود أساسا إلى اهتمامها بالبحث والتطوير، وتخصيصها موارد مالية معتبرة لنفقات الاستثمار المتعلقة به.

ومع اشتداد المنافسة الدولية، وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج، تميل الميزة الاحتكارية لهذه الشركات إلى الانخفاض، إذ يمكن للشركات المنافسة إنتاج نفس المنتوج ولكن بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية، وهو ما يؤدي بها إلى تطوير منتوج بديل، ومن ثم البحث عن إستراتيجية بديلة للتوطن تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة لإنتاج وتسويق نفس المنتوج في البلدان المضيفة، ويميز **فرنون** بين ثلاثة مراحل في دورة المنتوج وهي: مرحلة المنتج الجديد؛ مرحلة المنتج الناضج؛ مرحلة المنتج النمطي.[2]

وقد وجهت الكثير من الانتقادات لهذه النظرية، من بينها: [3]

- ❖ لا يمكن تطبيق هذه النظرية على جميع المنتجات، فهناك سلع يصعب تقليدها أو إنتاجها بسهولة؛
- ❖ اكتفت هذه النظرية بتقديم تفسير للسلوك الاحتكاري للشركة، واتجاهها إلى الإنتاج في الدول الأجنبية للاستفادة من التسهيلات والتمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار، في حين لم تقدم تفسيرا واضحا للأسباب التي تدفع الشركات نحو الاستثمار المباشر في الدول الأجنبية بدلا من عقود التراخيص مثلا؛
- ❖ اهتمت بالاستثمارات الجديدة وعدم اهتمامها بالاستثمار لإنتاج منتوج متواجد من قبل.

3- نظرية الموقع

تعتمد نظرية الموقع بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون حقلا للاستثمار وممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى أنها تركز على العوامل البيئية المؤثرة على القرارات الاستثمارية للشركة في الدول المضيفة، أو كما يرى **باري** أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي

[1] عبد سلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص398.

[2] ليليا بن منصور، (2014): الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد 2، ص120.

[3] أوعيل نعيمة، (2016): واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998- 2005، مرجع سبق ذكره، ص40.

تربط العرض بالطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية والتسويقية والبحوث والتطوير ونظم الإدارة ...إلخ ، ويمكن ذكر العوامل الأساسية في ما يلي:[1]

- ❖ العوامل السوقية: درجة المنافسة، حجم السوق، منافذ التوزيع.
- ❖ العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل: القرب من المواد الأولية، توفير اليد العاملة.
- ❖ العوامل المرتبطة بالمناخ الاستثماري الأجنبي: مثل الاتجاه العام نحو قبول الاستثمارات أو قبول الأجانب.

ثم عدلت نظرية الموقع من قبل **روبرك** و**اسيمندس** حيث افترضا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (2–1): العوامل المؤثرة في الأعمال والاستثمارات الأجنبية حسب روبرك واسيمندس

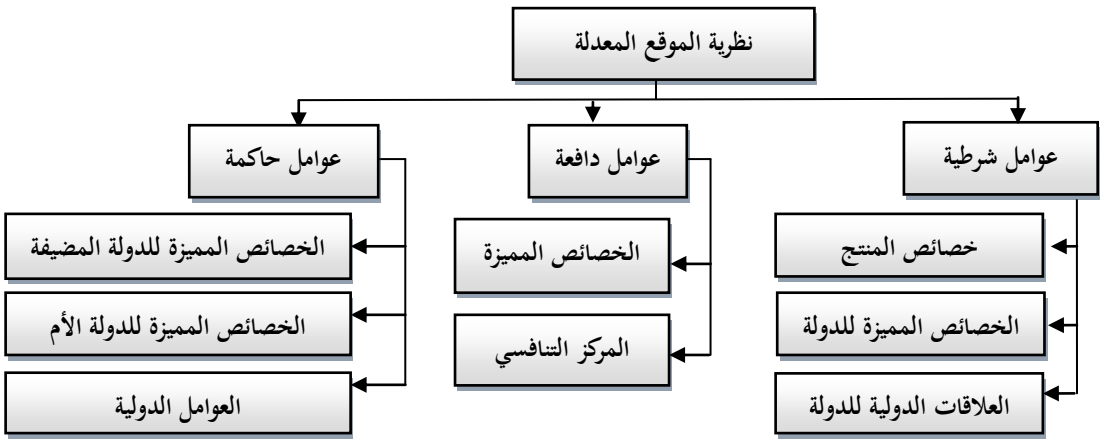

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

عبد السلام أبو قحف، (2003): اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، مصر، ص ص 405 – 406.

4– النظرية الانتقائية

يعتبر **جون دنينج** واضع اللبنة الأولى لهذه النظرية ولقد اطلق عليها مصطلح Le paradigme O.L.I. ووفقا لهذه النظرية ، فإن قرار الشركة بالاستثمار في الخارج يتوقف على ثلاثة ميزات ، أولها توفر الميزات الراجعة للشركة ذاتها ، وثانيها توفر ميزات الموقع في الدول المضيفة –التي تجعل من المفيد للشركة الاستثمار في دولة أخرى –وثالثها توفر ميزات التدويل الداخلي ، وذلك لتخفيض التكاليف بدلا من استخدام المصادر الخارجية كالتراخيص و الوكلاء التجاريون والموزعون، وعليه فإن هذا النموذج يفترض توافر ثلاث مزايا رئيسية لتدفق الاستثمارات وهي:[2]

مزايا الملكية O: Ownership advantage ، مزايا الموقع L: Location advantage

مزايا التدويل I: Internationalization advantage

[1] بن ياني مراد، (2012): سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية –حالة الجزائر–، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان ، الجزائر، ص ص 76 – 77.

[2] ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص 121 – 122.

وتتمثل تلك الأنماط في الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير والتعاقدات مثلما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (1-1): دخول الأسواق بحسب توفر المزايا تبعا للنموذج الانتقائي

أنماط دخول الأسواق	(O)مزايا الملكية	(L) مزايا الموقع	(I) مزايا التدويل
الاستثمار الأجنبي المباشر	متوفر	متوفر	متوفر
التصدير	متوفر	غير متوفر	متوفر
التعاقد	متوفر	غير متوفر	غير متوفر

المصدر: ليليا بن منصور،(2014): الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، ص 121

يلاحظ من الجدول السابق أن الشركة أمام ثلاثة خيارات لاختراق وخدمة السوق الخارجي، وذلك تبعا لتوفر المزايا المطلوبة لذلك.

- **الخيار الأول**: خدمة السوق الخارجي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتحقق عند جمع المزايا الثلاث: ميزات احتكارية، وتوطن، وتدويل.
- **الخيار الثاني**: خدمة السوق الخارجي عن طريق التصدير، ويتحقق ذلك عند توفر مزايا احتكارية، ومزايا التدويل.
- **الخيار الثالث**: خدمة السوق الخارجي عن طريق التعاقدات، ويتحقق ذلك عند توفر مزايا احتكارية، وعدم توفر مزايا التوطن والتدويل (أو الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية).

من خلال العرض السابق للنظرية الانتقائية نلاحظ أنها تملك قدرة أكبر على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي، وذلك لاعتمادها على عوامل متعددة عكس النظريات الأخرى .ولكن على الرغم من ذلك فقد قام **كوجيما** بانتقاد النظرية الانتقائية لكونها أكثر تركيزا على المسائل الكلية، ومن ثم فهي تعتبر قليلة الفعالية في صنع القرار والاستفادة منها في الدولة المضيفة والدولة الأم،كما أشار **باكلي** إلى أن العلاقة بين العناصر الثلاثة وتطورها عبر الزمن يكتنفها الغموض، حيث تم التعرض لها بشكل منفرد دون التعرض لعلاقة التأثير والتأثر بينها. كما أن معالجة فكرة مزايا الملكية على انفراد غير مجدية وعديمة القيمة لأن فكرة التدويل أي جعل السوق الدولية داخل إطار الشركة قادرة وكافية لشرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا يمكن للشركة تدويل إنتاجها دون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والإدارية.[1]

[1] بيوض محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 27 – 28 .

المطلب الثاني: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

سيتم في هذا المطلب عرض أهم محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم دوافع قيامه من وجهة نظر الدولة المضيفة وبالنسبة للمستثمر الأجنبي.

أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة

حتى تنساب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر الآتية:

1- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار

إن توفر الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يضبط الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة في اجتذابه، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا لا بد من توفر الآتي:[1]

- ❖ وجود قانون موحد للاستثمار خال من الغموض ويتميز بالثبات والشفافية؛
- ❖ أن يكفل قانون الاستثمار حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية للمستثمر؛
- ❖ ضمان الحماية للمستثمر من المخاطر كالتأميم والمصادرة، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج؛
- ❖ وجود نظام قضائي يكفل تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

2- الاستقرار السياسي

يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يتخذ قرار الاستثمار على أساس درجة استقرار النظام السياسي في البلد، ويفضل المستثمر النظم السياسية المستقرة والديمقراطية بدلا من تلك المتدخلة في الشؤون الاقتصادية، وتفرض قيودا كثيرة على الاستثمار وتلك التي تغير سياساتها باستمرار.[2]

3- الاستقرار الاقتصادي

إن قرار الاستثمار في أية دولة يعتمد على عدة محددات، وقد تعمل هذه المحددات على التأثير على قرار الشركات الأجنبية بعدم الاستثمار وقد ينحصر تأثيرها في تخفيض حجم الاستثمار في تلك الدولة، ومن أهم هذه المحددات ما يلي:[3]

[1] فاطمة رحال، (2012): أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر: 200-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة ، الجزائر، ص 105.

[2] بن عباس حمودي ، (2012): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الصين- ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، ص 82.

[3] قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص 353.

- ❖ تكلفة عناصر الإنتاج؛
- ❖ عمالة وعوامل مادية وأجور نقل: فكلما كانت هذه التكاليف في دولة معينة أقل من غيرها من الدول شجعت الشركات الأجنبية على الاستثمار فيها؛
- ❖ حجم السوق في الدولة المراد الاستثمار فيها: حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة؛
- ❖ المناخ الاقتصادي للاستثمار من حيث وجود أو عدم وجود قيود لمراقبة العملة وسهولة أو صعوبة الإجراءات التي تفرضها الدولة وقوانين الاستيراد والتصدير وكذلك السماح أو عدم السماح للأجنبي بالتملك؛
- ❖ وجود منافسة قوية للمشاريع المراد إقامتها في الدول المستثمر فيها.

ثانيا: دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر

لمعرفة الأسباب التي تدفع إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر سيتم دراسة هذه الدوافع من وجهة نظر الدولة المضيفة ومن وجهة نظر المستثمر الأجنبي.

1- دوافع المستثمر الأجنبي

للمستثمر الأجنبي عدة أسباب تدفعه إلى الاستثمار في بلد غير بلده الأصلي، سيتم ذكر منها الآتي: [1]

- ❖ زيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر؛
- ❖ زيادة المبيعات حيث مهما كان كبر حجم سوق دولة ما، فإنه يبدو صغيرا جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها؛
- ❖ الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها؛
- ❖ الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثير من الدول المستثمر فيها، من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها ومن أهمها تقديم الحوافز الضريبية الدائمة وغيرها.

2- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدولة المضيفة

تسعى الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف إستراتيجية والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الاقتصاد ومن أهم هذه الدوافع ما يلي:[2]

- ❖ تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد؛

[1] حايد مروان، (2014): دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الجزائري 1990- 2012، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 2، العدد 1، المدية، الجزائر، ص31.

[2] فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 36.

- ❖ الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وتطوير الإدارة المحلية؛
- ❖ المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية؛
- ❖ توظيف عوامل الإنتاج المحلية؛
- ❖ إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات؛ وزيادة الصادرات من خلال الشركات الوافدة؛
- ❖ إنشاء صناعة جديدة؛ والتوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف؛
- ❖ تنمية التجارة الخارجية وتحسين المركز التنافسي للدول.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المضيفة

إن محاولة تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة تعد مسألة مثيرة للنقاش بين مؤيد ومعارض ولكل مبرراته، ومن واقع الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية في تنمية اقتصاديات الدول المضيفة فإنه من الخطأ تعميم أي رأي سواء مؤيد أو معارض في مدى إسهام الاستثمارات الأجنبية وفعاليتها حيث أن: [1]

- ❖ بعض هذه الآثار قد تكون ايجابية في دول وسلبية في أخرى ونفس الشيء بالنسبة لنوع المشروع حتى وإن كان في الدولة نفسها؛
- ❖ أسلوب قياس عوائد تلك الاستثمارات يختلف من دولة إلى أخرى ومن مشروع إلى آخر، كما أن هناك صعوبة في قياس بعض المتغيرات النوعية كميا رغم أهميتها في تقييم الاستثمار.

ورغم كل هذه الصعوبات إلا أنه يمكن إجراء تقييم لبعض الآثار المترتبة عن هذه الاستثمارات كالآتي:

أولا:آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة معدل التكوين الرأسمالي

تعد هذه الفائدة من أهم الفوائد التي تذكر للاستثمارات الأجنبية، إذ أن معظم البلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها، مما تضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف والفوائد الثقيلة والمضرة على المدى القصير والمتوسط بالاقتصاد الوطني، وإما تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأتي معظمها من جانب الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطورة يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها، وذلك لقدرة هذه الشركات الأجنبية على تحمل مخاطر في ميادين قد تحمل الدولة المستقبلة تكاليف باهظة.

بالإضافة إلى أنها تساهم في سد بعض الفجوات الرئيسية في البلدان النامية، فهي تساهم في سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة، وسد فجوة النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بوجه عام واستيراد مستلزمات الإنتاج بوجه

[1] عميش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

خاص، وسد الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة عن طريق حصيلة الضرائب من نشاط المشروعات الاستثمارية.[1]

ثانيا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا

إن الدلالة المنهجية للفظ التكنولوجيا* بأنه التطبيق العلمي على نطاق تجاري، وصناعي للاكتشافات العلمية والاختراعات المختلفة وهذا التطبيق هو الذي يضعها في خدمة المجتمع، إذ يساعد على التوسع السريع في الإنتاج وعلى تحسين مستواه وخفض تكاليفه، من خلال التجارة الدولية والاستثمار المباشر وعقود الإنتاج الدولي من الباطن، واتفاقيات التعاون المشترك ومشروعات تسليم المفتاح وغيرها من أشكال الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، إضافة إلى البعثات العلمية والدراسية والتدريبية الخارجية التي يمكن التوسع في الاستفادة منها.

وبذلك فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى تنمية التكنولوجيا الوطنية للدول المضيفة بدرجة تحقق لها الاستقلال النسبي، وعدم اعتمادها الكلي على الدول الأجنبية، إلا أن ذلك يتطلب تهيئة البيئة الملائمة للتكنولوجيا المنقولة لمواكبة التقدم وما يرتبط بذلك من تكاليف باهظة ترتبط بعنصر الملائمة.[2]

ثالثا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

إن دراسة وتقييم أثر الاستثمارات الأجنبية على التجارة وميزان المدفوعات يستلزم تحديد الآتي:[3]

1- التدفقات الداخلية: وهذا يتمثل بالآتي:

- ❖ مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في مشروع الاستثمار، حيث أنه كلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع كلما زاد حجم التدفق النقدي؛
- ❖ مقدار الوفرة من النقد الأجنبي الناجم عن الوفرة في الواردات؛
- ❖ مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منح تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب؛
- ❖ مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة للتصدير؛
- ❖ القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

2- التدفقات الخارجية: وهذه تتمثل بالآتي:

- ❖ مقدار التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي لاستيراد مواد خام ومواد أولية؛

---

[1] بن حافظ حمزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 115 – 116.

* يمكن تعريف التكنولوجيا بصفة عامة بأنها "فن وعلم أصول الصنعة وكذلك بما تحتويه وتتطلبه من دراسات وبحوث و مهارات لازمة للتطبيق في مجال أو مجموعة مجالات إنتاجية معينة ". للمزيد من المعلومات ارجع إلى: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي،مرجع سبق ذكره، ص 450.

[2] أوعيل نعيمة، (2016): واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998- 2005، مرجع سبق ذكره، ص ص 65 – 66.

[3] قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص 363.

- ❖ مقدار الأجور والمرتبات الخاصة بالعاملين المحولة للخارج؛
- ❖ مقدار الأرباح المحولة للخارج؛
- ❖ مقدار رأس المال المحول للخارج بعد فترة من مرحلة التشغيل؛
- ❖ فروق أسعار تحويل المواد الخام.

عند دخول الاستثمار الأجنبي للبلد، يحدث تدفق للعملة الصعبة ثم يتم إنتاج فائض قابل للتصدير، وسلع تحل محل الواردات وهذا ما سيزيد في الجانب الدائن من الميزان، مقابل ذلك سيتم تحويل الأرباح للبلد الأصلي وهذا ما سيسجل في الجانب المدين للميزان، وبما أن تحويل الأرباح ورأس المال للبلد الأصلي محدود، فهذا ما يجعل الجانب الدائن للميزان أكبر من الجانب المدين، فهو يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات.[1]

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عملت الجزائر خلال مرحلة التسعينيات على بذل مجهودات كبيرة لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم، وتحديث الأنظمة والقوانين والتشريعات المتحكمة بالاستثمار، لتحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستثمار في الجزائر، لذا سيتم عرض في هذا المبحث أهم القوانين المشرعة للاستثمار بالإضافة إلى تحليل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

المطلب الأول: مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وبيئة عمله

تتوفر الجزائر على مجموعة من المقومات التي تجعل منها بلدا مستقطبا للاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى البيئة التشريعية التي تتضمن مجموعة من القوانين التي من خلالها يتم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما سيتم توضحيه في هذا المطلب.

أولا: مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتمتع الجزائر بمجموعة من المؤهلات والإمكانيات تجعل منها بلدا جاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمثل في:[2]

- ❖ الموقع الجغرافي المتميز، بحيث تتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من البلدان الأوروبية وتمثل بوابة إفريقيا، وهي تتربع على مساحة تقدر بـ 2.381.741 كلم^2 وتتمتع بشريط ساحلي طوله 1200 كلم؛
- ❖ تنوع الأقاليم المناخية وبالتالي تنوع الثروة النباتية والمحاصيل الزراعية؛

[1] أوعيل نعيمة، (2016): واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998- 2005، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2] مصباح بلقاسم، (2006): أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة- حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 90.

- ❖ توفرها على موارد طبيعية مختلفة، حيث تحتوي على ثاني احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي، إضافة إلى احتياطها من البترول، الحديد، الفوسفات، النحاس والمعادن الثمينة... وغيرها؛
- ❖ توفرها على الهياكل القاعدية الضرورية من موانئ، مطارات، طرقات، المناطق الصناعية، شبكات السكك الحديدية ووسائل الاتصال الحديثة؛
- ❖ امتلاكها ثروة بشرية هامة (أكثر من 70% منها شباب) مما يساهم في توفير اليد العاملة المؤهلة؛
- ❖ احتواءها على أكثر من 41 مليون نسمة مع معدل متزايد للنمو الديمغرافي.

كل هذه المؤهلات تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر وجلبه، غير أن هذه العوامل وحدها لا تكفي إذا لم ترافقها بعض المؤهلات الاقتصادية الأخرى، وهي ذاتها المؤهلات التي عملت وتعمل الحكومة الجزائرية على توفيرها وهي:[1]

- ❖ الاستقرار السياسي والأمني والتشريعي؛
- ❖ الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو ايجابية؛
- ❖ الحوافز الجبائية والضريبية؛
- ❖ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- ❖ الشراكة الأورومتوسطية؛
- ❖ إصلاح القطاع المصرفي وقطاع العدالة.

ثانيا: البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد مر قانون الاستثمار في الجزائر بعدة تطورات وتغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد، خاصة في سنوات التسعينات حيث قامت بتعديلات وإصلاحات اقتصادية ومالية هامة، وذلك من خلال إصدارها لقوانين تشجيع المستثمرين وإنشاء هيئات مكلفة بترقية ودعم الاستثمار.

1- قانون الاستثمار لسنة 1990

ويعرف أيضا بقانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990، جاء هذا القانون لإعطاء تسهيلات مالية ونقدية للمتعاملين الأجانب الذين يريدون الاستثمار في الجزائر، فنص على إلغاء كل الفوارق بين المستثمر المحلي والأجنبي، وأدخل التميز بين المقيم وغير المقيم عوض المحلي والأجنبي، كما خول مهمة الترخيص للاستثمارات الأجنبية من هذا التاريخ إلى مجلس النقد والقرض بالبنك المركزي عوض اللجنة الوطنية للاستثمارات التابعة للإدارة.[2]

[1] مصباح بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2] فرحي كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 278.

وقد رخص هذا القانون لغير المقيمين تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية ويحدد قانون النقد والقرض كيفية إجراء هذه التحويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في المجالات التالية:[1]

- ❖ توازن سوق الصرف؛
- ❖ إحداث وترقية الشغل؛
- ❖ تحسن مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين؛
- ❖ شراء الوسائل التقنية للاستغلال محليا مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية.

2- قانون الاستثمار لسنة 1993

لمواصلة تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر، تم إصدار المرسوم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر، وهو يهدف أساسا إلى فسح مجال الشراكة بين رأس المال الوطني ورؤوس الأموال الأجنبية، وتهيئة الظروف الملائمة لتسهيل انتقال رؤوس الأموال، وإعطاء ضمانات مطمئنة بمعية حوافز تشجيعية للاستثمار، وإعطاء أولوية للمشروعات التي من شأنها زيادة موارد البلاد من العملات الصعبة.[2]

ومن بين ما يميز هذا المرسوم أنه جاء بقوانين جديدة ومتميزة، كما تضمن نظاما جديدا لتشجيع الاستثمارات الخاصة، وذلك من خلال إنشاء وكالات الاستثمار التي تسهر على خدمة المستثمرين واعتماد نظام المناطق الحرة لجلب الاستثمارات الأجنبية وتتمثل أهم النقاط التي جاء بها هذا المرسوم في:[3]

- ❖ إلغاء القيود التي ميزت 1982-1986 فيما يتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط.
- ❖ استعمال كل المعلومات التي تقف أمام حركة الاستثمارات الأجنبية سواء كانت مباشرة أو مبنية على أساس الشراكة (المادة 49 منه).

3- قانون الاستثمار لسنة 2001

في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي بشرتها الجزائر منذ سنوات عديدة صدر الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها، إلى جانب نصوص قانونية أخرى تندرج ضمن طابع تشريعي وتنظيمي للقانون العام الذي يحكم الاستثمارات في الجزائر، والمادة 30 من الأمر

---

[1] ديغيش خيرة، (2018): الخوصصة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر 1990-2013)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص ص 134 - 135.

[2] بركة محمد، (2014): تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجزائر حالة الجنوب الشرقي خلال الفترة 2006 – 2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 96.

[3] عليوش قربوع كمال، (1999):قانون الاستثمار في الجزائر، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص 14.

المذكور نصت على إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر، ولا سيما تلك الواردة في المرسوم التشريعي رقم 12/93 المتعلق بترقية ودعم الاستثمار وتضمن هذا القانون المبادئ التالية :[1]

- ❖ مبدأ حرية الاستثمار ورفع القيود الإدارية المفروضة، وعدم اللجوء للتأميم؛
- ❖ حرية الاستثمار وقيد التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة؛
- ❖ ضمان التحويل الحر للرأسمال وعائداته؛
- ❖ منح مزايا جبائية وجمركية، وتتمثل في صنفين من المزايا أدرجها ضمن نظامين النظام العام والنظام الخاص (الاستثنائي) وذلك في المادتين 9 و10 منه.

وبذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره وترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوئها وظهورها، ومن أجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم وتطوير الاستثمار أنشأ القانون الجديد هيئتين أساسيتين هما: المجلس الوطني للاستثمار، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وهي بديل عن الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة ودعم الاستثمار المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة1993. [2]

4- قانون الاستثمار لسنة 2006

جاء الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، ليعدل ويتمم الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، ويتضمن هذا الأمر مجموعة من التعديلات والتتميمات يمكن ذكر أهمها فيما يلي:[3]

- ❖ تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القوانين من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، وتخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل إنجازها إلى التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- ❖ تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تتم عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار، وتحدد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار؛

[1] رزيق سورية، (2018): دور الاستثمار الأجنبي في النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة – ، الجزائر، ص ص 186 – 187.

[2] محجوب آسية، (2018): الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي الجزائري وأثره في تطوير الصناعة المصرفية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص ص 120 – 121.

[3] ديغيش خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 138 - 139.

- ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار، ويوضع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، ويكلف هذا المجلس بمسائل متصلة بإستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات، وبالموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 12 وبصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر؛
- تنجز المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال موافقة ومساعدة المستثمرين وكذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة.

5- الأمر 09-01 متضمن قانون المالية التكميلي لـ 2009

تم إصدار الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2009، الذي أحدث بعض التغيرات خصوصا فيما يتعلق بنسب مشاركة المستثمر الأجنبي في الاستثمار وشرط الاستفادة من الضريبة، بالإضافة إلى الرقابة المفروضة على حركة رؤوس الأموال، فالأحكام التي جاء بها هذا القانون شددت من حرية المتعامل الأجنبي للاستثمار، حيث نصت المادة 58 من هذا الأمر على عدم امكانية إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51 % على الأقل من رأس المال.[1] وهذا تطبيقا لمبدأ الأفضلية الوطنية بقاعدة 51 % للطرف الوطني و49 % للطرف الأجنبي.

6- قانون الاستثمار لسنة 2016

إضافة للقوانين والأوامر السابقة صدر القانون رقم 16-09 المؤرخ بـ 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، يحدد فيه مجال تطبيق الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، وذكر الضمانات الممنوحة لهذه الاستثمارات والمزايا التي تستفيد منها من قبل الدول، حيث حددت هذه المزايا ضمن ثلاثة مستويات التالية:[2]

- المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة؛
- المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل؛
- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

[1] الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 أكتوبر 2009، المادة 58، ص 13.

[2] القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 3 أوت 2016، المواد 12- 19 ، ص ص 19-21.

المطلب الثاني: حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

بعدما تم التطرق سابقا إلى أهم القوانين والمراسيم التشريعية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر سيتم عرض فيما يلي تأثيرها على المستثمر الأجنبي من خلال تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي، وأهم دول الشركات الأجنبية المستثمرة.

أولا: مراحل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن العشرين أحجاما ضئيلة نظرا للظروف السياسية والأمنية التي كانت تمر بها، بالإضافة إلى بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، لتشهد بعدها وابتداء من سنة 2001 ارتفاعا معتبرا،[1] والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-3): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

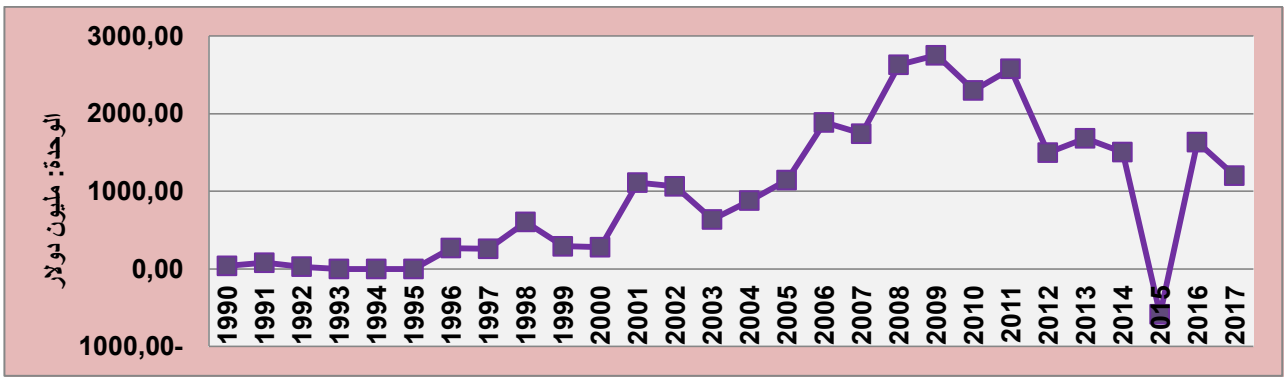

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

البيانات الإحصائية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2019/03/21، الساعة 9:00، متاحة على موقع الالكتروني: http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi/

من خلال الشكل (1-3) أعلاه يتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2017) عرفت تذبذبا واضحا وعدم استقرار من سنة إلى أخرى، إلا أنها شهدت قفزة مهمة حيث انتقلت من 40 مليون دولار سنة 1990 إلى 1203 مليون دولار سنة 2017، ويرجع هذا التطور في نمو التدفقات خلال هذه الفترة لتوجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وسعيها إلى جذب الاستثمار الأجنبي إليها، من خلال وضع إطار قانوني لتشجيع المستثمر الأجنبي، متضمن عدة إعفاءات جمروكية ومنح امتيازات سخية ومتتالية وخصخصة مختلف القطاعات الإستراتجية، مع تعديل وتطوير القوانين لتلائم متطلبات رؤوس الأموال الأجنبية، ويمكن تتبع تطورات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر طول هذه الفترة من خلال المراحل التالية:

[1] فضيلة خيرة، (2019): دور الحوافز الضريبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب- خلال الفترة (2001-2016)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس، الجزائر، ص 319.

1- المرحلة الأولى (1990-1995)

يمكن توضيح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر في هذه المرحلة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-4): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (1990-1995)

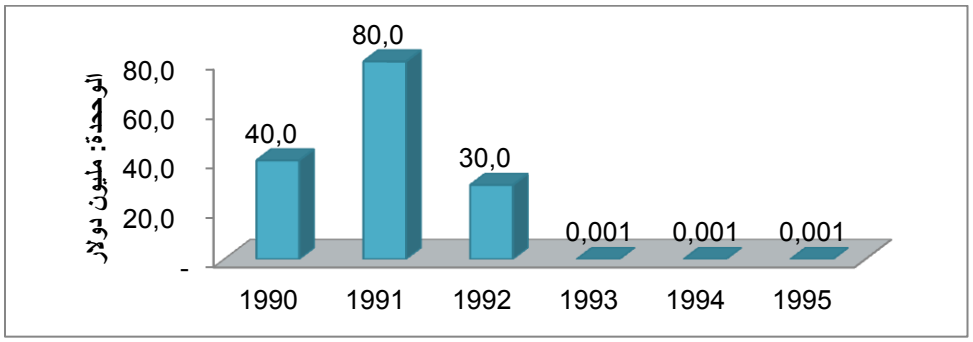

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

البيانات الإحصائية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2019/03/21، الساعة 9:00 متاحة على موقع الالكتروني: http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi/

من خلال الشكل رقم (1-4) يتضح أن الجزائر حققت مستويات مقبولة من التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر وصلت إلى 80 مليون دولار في بداية التسعينيات نتيجة فتح المجال أمام الخواص، لكن يلاحظ غياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي خلال الفترة 1993-1995 ليصل إلى 0.001 مليون دولار بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي نتيجة تفاقم أزمة الديون الخارجية وما تبعها من تنفيذ الشروط الصارمة للتعديل الهيكلي التي وضعتها المؤسسات الدولية.

2- المرحلة الثانية (1996-2000)

تميزت هذه المرحلة بعودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-5): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (1996-2000)

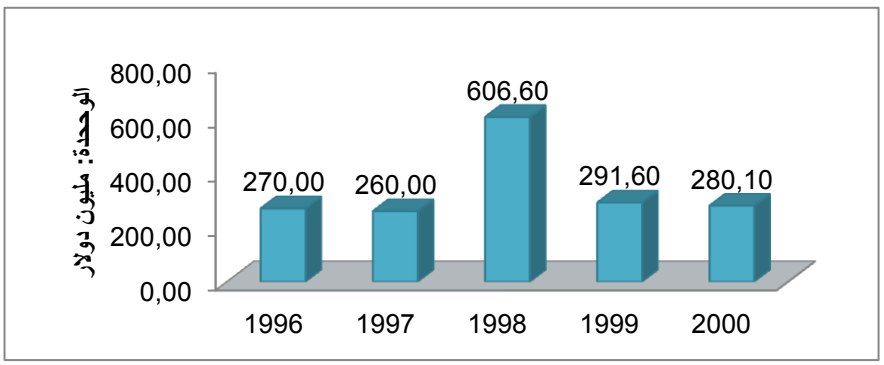

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

البيانات الإحصائية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2019/03/21، الساعة 9:00 متاحة على موقع الالكتروني: http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi/

يتضح من خلال الشكل (1-5) أن هذه المرحلة تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر فلقد حققت التدفقات الواردة أرقاما لم تحقق من قبل تراوحت قميتها بين 270 و606 مليون دولار والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة.

3- المرحلة الثالثة: (2001- 2007)

شهدت هذه المرحلة تحسن استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر كما يبينها الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-6): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (2001- 2007)

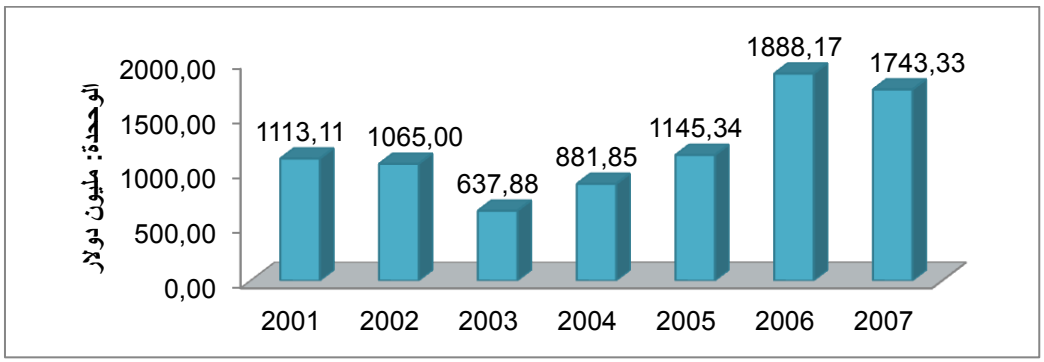

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

البيانات الإحصائية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2019/03/21، متاحة على موقع الالكتروني: http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi/

من خلال الشكل رقم (1-6) يتضح أن حجم التدفقات الواردة عرف تحسنا كبيرا رغم تذبذبها حيث وصلت إلى ما يقارب 1.8 مليار دولار سنة 2006، ويمكن إرجاع ذلك بسبب:[1]

- التشريع الجديد والإطار المؤسساتي الذي حفز تدفقات هذا النوع من الاستثمار؛
- التدفقات المحققة في قطاع الاتصالات بدخول شركة أوراسكوم تلكوم والوطنية الكويتية؛
- خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة (ISPAT) الهندية؛
- الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات من قبل الشركات الأجنبية بسبب ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية.

ولكن الحكم بتحسن مناخ الاستثمار في الجزائر يعد في الحقيقة حكما خاطئا لكون جميع الاستثمارات تقريبا قد تم تحقيقها في قطاع المحروقات، هذا القطاع الذي لا يساهم كثيرا في خلق فرص العمل، وهو قطاع ضعيف التأثير على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.[2]

[1] رزيق سورية، مرجع سبق ذكره، ص 260 .

[2] محجوب أسية، مرجع سبق ذكره، ص 127.

4- المرحلة الرابعة (2008- 2017)

الشكل رقم (1-7): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (2008- 2017)

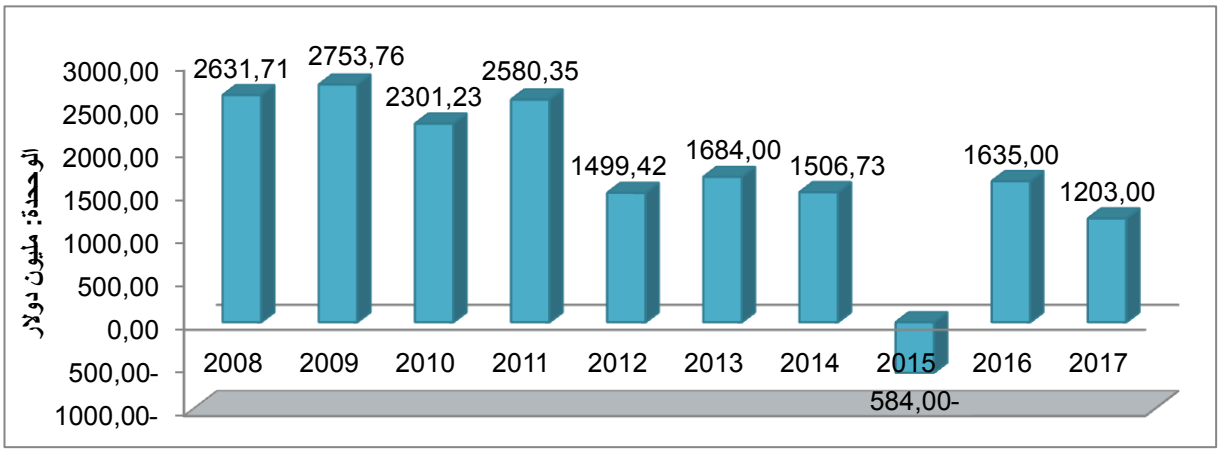

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

البيانات الإحصائية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2019/03/21، متاحة على موقع الالكتروني: http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi/

يتضح من خلال الشكل رقم (1-7) أن الجزائر سجلت سنة 2008 مبلغا معتبرا ومرتفعا مقارنة بسنة 2007 حيث بلغ ارتفاعها نسبة 44.26 %، وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري 2008)، أما في سنة 2010 فقد سجل تدفق الاستثمار الأجنبي انخفاض بمعدل 22.53% مقارنة مع سنة 2009، في حين عاد بالارتفاع في سنة 2011 إلى 2580.35 مليون دولار، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع العربي وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه للاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري يتوفر فيه الاستقرار الأمني.

لكن لم تستطع تدفقات الاستثمار الأجنبي المحافظة على وتيرة النمو للسنوات الموالية حيث عرفت تراجعا طفيفا سنة 2014، يتبعه سقوط حر في سنة 2015 بقيمة سالبة بلغت - 584 مليون، وكذلك انخفض مجددا سنة 2017 بمعدل 21.43 % مقارنة مع سنة 2016 التي عرفت انتعاشا من جديد بقمة 1635.0 مليون دولار، ويرجع هذا لما شهدته أسعار البترول من تراجع خلال تلك الفترة، كما شهدت نفس الفترة تراجع في قيمة العملة المحلية وهذا باعتبار أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر يغلب عليها الطابع التنموي، فهي عبارة عن مشاريع ذات تغطية مالية حكومية.

ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية

لكل قطاع من القطاعات جاذبيته الخاصة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لمجموع المزايا والتحفيزات الموجودة فيه، لذا سيتم الإشارة إلى أهم هذه القطاعات الاقتصادية، من خلال الجدول التالي الذي يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

جدول رقم (1-2): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%
الزراعة	13	1,44%	5 768	0,23%
البناء	142	15,76%	82 593	3,28%
الصناعة	558	61,93%	2 050 277	81,37%
الصحة	6	0,67%	13 572	0,54%
النقل	26	2,89%	18 966	0,75%
السياحة	19	2,11%	128 234	5,09%
الخدمات	136	15,09%	130 980	5,20%
الاتصالات	1	0,11%	89 441	3,55%
المجموع	901	100%	2 519 831	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2017 (تحديث أوت 2018)،تاريخ الاطلاع 2019/03/21، الساعة 10.30، http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

استنادا إلى الجدول السابق تم استخلاص الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-8): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2017)

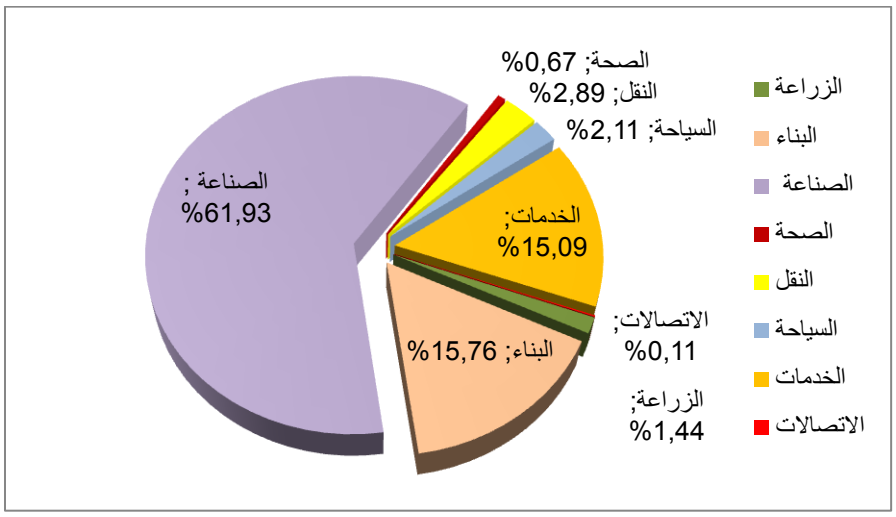

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2017 (تحديث أوت 2018)،تاريخ الاطلاع 2019/03/21، الساعة 10.30 ، http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين أن قطاع الصناعة احتل مرتبة الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة المحققة مما يعني أنه الوجهة المفضلة للمستثمر الأجنبي، حيث بلغ عدد المشاريع في هذا القطاع 558 مشروع خلال الفترة (2002-2017)، بقيمة إجمالية قدرت بـ 2050277 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل 61.93% من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية المتدفقة إلى الجزائر، ثم تلى ذلك قطاع البناء بـ 142 مشروع، وبقيمة 82593 مليون دينار

جزائري، هو ما يمثل أزيد من 15% من إجمالي عدد المشاريع ليأتي فيما بعد قطاع الخدمات ب 136 مشروع ولكن بقيمة أكبر من قطاع البناء والتي بلغت 130980 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل كذلك أزيد من 15 % من إجمالي المشاريع. ليأتي فيما بعد قطاعي النقل ولسياحة بنسب متقاربة، تزيد عن 2 % من إجمالي المشاريع الاستثمارية المتدفقة، وبـ 26 و19 مشروع على التوالي، وبقمتي 18966 و128234 مليون دينار جزائري على التوالي. أما النسبة المتبقية، المتمثلة في 2.22% من إجمالي المشاريع، فتتقاسمها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، يأتي في مقدمتها قطاع الزراعة بنسبة 1.44%، وبثلاثة عشرة مشروع، وقيمة 5768 مليون دينار جزائري، ثم قطاع الصحة بنسبة 0.67% وفي الأخير قطاع الاتصالات بنسبة 0.11%، مسجلا بذلك قيمة 89441 مليون دينار جزائري.

من خلال ما جاء من بيانات، في الشكل السابق، تبين أن قطاع الصناعة قد احتل المرتبة الأولى، وبنسبة جد مرتفعة، نظرا إلى احتوائه على قطاع المحروقات التي تعد أهم مجالات الاستثمارات الأجنبية بالجزائر.

بالإضافة إلى المشاريع التي أبرمتها الجزائر مؤخرا في مجال الصناعات الثقيلة نجد المشروع الجزائري الألماني الإماراتي لإنتاج مركبات عسكرية من نوع" فورزفاقن"، بالإضافة إلى مشروع مصنع السيارات " رونو الجزائر" بالشراكة مع الشركة الفرنسية لإنتاج السيارات.

ثالثا: أهم الدول المستثمرة بالجزائر

لا يمكن أخذ لمحة مفصلة عن الاستثمار الأجنبي بالجزائر دون الإطلاع على أهم الدول المستثمرة في هذا البلد، ويمكن الاستدلال على أهم هذه البلدان من خلال تقديم توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق للفترة الممتدة مابين 2002 و2017 كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق للفترة (2002-2017)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري
اوربا	472	1 148 208
اسيا	114	169 732
امريكا	18	68 813
الدول العربية	262	1 057 257
إفريقيا	6	39 686
استراليا	1	2 974
متعدد الجنسيات	28	33 160
المجموع	**901**	**2 519 831**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2017 (تحديث أوت 2018)،تاريخ الاطلاع 2019/03/21، الساعة 11.00، http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

استنادا إلى الجدول السابق تم استخلاص الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-9): توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق للفترة (2002-2017)

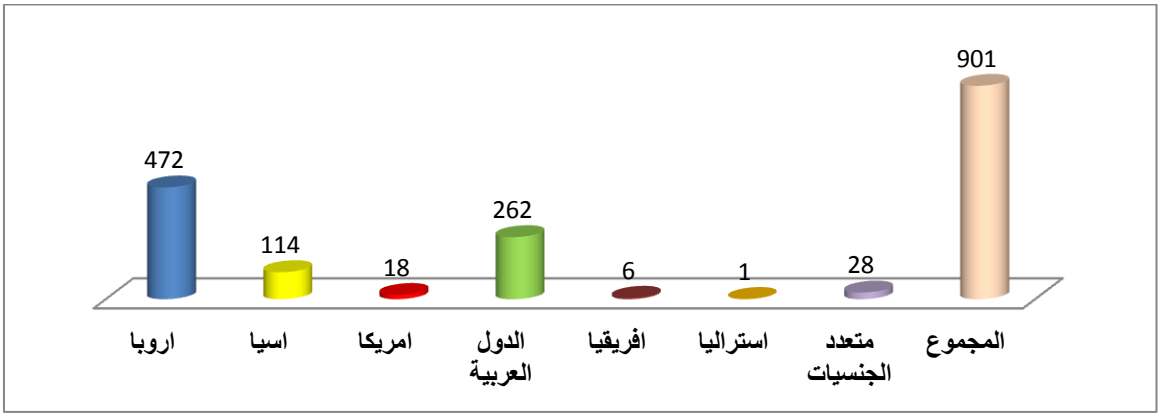

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2017 (تحديث أوت 2018)،تاريخ الاطلاع 2019/03/21، الساعة 11.00 ، http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

يتبين من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الدول الأوروبية تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر من حيث المشاريع خلال الفترة (2002-2017) بـ 472 مشروع ولقد استحوذ الاتحاد الأوروبي على النصيب الأكبر منها بـ 332 مشروعا، أغلبها متمركز في قطاع المحروقات، والصناعة الصيدلانية والغذائية، تليها البلدان العربية بقيمة استثمار قدرت بـ 1057257 مليون دينار جزائري لإنجاز 262 مشروعا استثماريا موزعا على قطاعات الاتصال، الأشغال العمومية، والصناعات البتروكيماوية، أما الاستثمارات الدول الآسيوية فكانت بـ 114 مشروعا خاصا بقطاع المحروقات والأشغال العمومية والبنية التحتية بغلاف مالي قدر بـ 169732 مليون دينار جزائري.

وفي ما يخص الاستثمارات باقي الدول فتبقى قليلة جداً، لهروب الاستثمارات هذه الدول نحو بلدان أخرى أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، وربما أكثر مردودية وربحا من الجزائر، لذا يجب على الجزائر السعي جاهدة لجلب استثمارات هذه الدول نحوها مستقبلا وإعادة النظر في صياغة سياسة استثمارية جديدة.

المطلب الثالث: الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من أبرز دوافع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مساهمته في بناء وتطوير القدرات الإنتاجية لاقتصاد الدول المضيفة، إذ من المنطقي أن تختلف الأهمية النسبية لحجم معين من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة إلى أخرى باختلاف حجم الاقتصاد، وهو الأمر الذي يجعل مقارنة القيم المطلقة لتدفقات هذا الاستثمار بين مختلف الدول تعطي صورة خاطئة في أغلب الحالات،[1] لذا يمكن تحديد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الاقتصاديات

[1] دحو سليمان، بن مسعود محمد، (2017): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية وفق المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 7، العدد 12، الوادي، الجزائر، ص 87.

بدقة من خلال مؤشرين هما: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت ونسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يلي عرض لتطور هذين المؤشرين في الجزائر ومقارنتها مع الدول النامية والعالم.

أولا: تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يقصد بإجمالي تكوين رأس المال الثابت يقصد به الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة، مضافا إليها التجديدات والتحسينات والإضافات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة، زائد قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء، وهو بذلك جزء من الاستثمار الذي يشمل بالإضافة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت التغير في المخزون.[1]

يمكن التعرف على مدى أهمية وملائمة حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق نسبة هذه التدفقات إلى إجمالي تكوين للرأس مال الثابت ومقارنتها مع دول النامية ودول العالم، فكلما زادت هذه النسبة كلما كان الاستثمار الأجنبي المباشر مكملا للاستثمار المحلي بما يوفره من تمويل وتكنولوجيا وأن مشاريع الاستثمار الأجنبي لها تأثير كبير على مختلف القطاعات المحلية، وهذا ما سيوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-10): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي رأس المال الثابت (2001-2016)

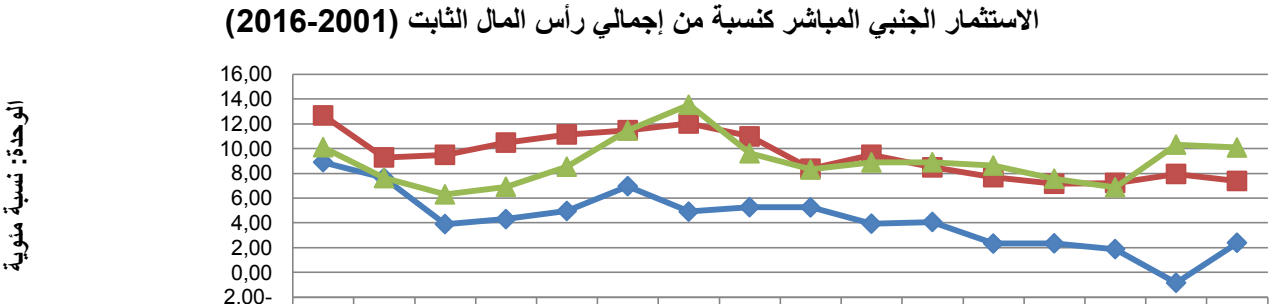

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر (بمتوسط 4,26)	8,90	7,64	3,90	4,30	4,96	6,96	4,91	5,26	5,25	3,93	4,07	2,33	2,35	1,88	0,84-	2,40
الدول النامية (بمتوسط 9,46)	12,67	9,29	9,49	10,48	11,14	11,48	12,02	10,98	8,37	9,50	8,48	7,69	7,16	7,23	7,95	7,39
دول العالم (بمتوسط 8,98)	10,11	7,62	6,30	6,92	8,54	11,46	13,54	9,62	8,31	8,88	8,90	8,63	7,57	6,88	10,32	10,09

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة و التنمية (الاونكتاد)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2019/03/25، الساعة 17.30، متوفر على الموقع:

https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

بالنسبة للبيانات الخاصة بسنة 2017 غير متوفرة.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن متوسط نسبة مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت لا يتجاوز 4.26% في الجزائر مقارنة بمتوسط النسبة بـ 9.46% في الدول النامية و 8.98% في دول العالم، الأمر الذي يبين ضعف الاقتصاد الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم اعتماده بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل الاستثمار المحلي، كما يتبين أن أعلى نسبة تم تحقيقها في الجزائر

[1] عميش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 159.

خلال الفترة (2001-2016) كانت سنة 2001 بنسبة 8.90% لتعرف بعدها تذبذبا من سنة إلى أخرى حيث بلغت هذه النسبة 6.96% سنة 2006 أما في سنة 2009 فقد بلغت 5.25% لتصل إلى 2.35 سنة 2013، أما في سنة 2015 فلقد سجلت نسبة سالبة (– 0.84%) بسبب التدفقات السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر التي عرفتها هذه السنة لتشهد بعدها ارتفاعا بسيطا لتصل إلى نسبة 2.40% سنة 2016.

وبهذا يتضح بأن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموطن في الجزائر لا يعد مصدر هام لتمويل الاستثمار في الجزائر، حيث يظل أثره الكمي ضعيف، هذا عدا عن الأهمية النوعية للاستثمار الأجنبي والكفيلة بتنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي، والتي تظل هي بدورها هامشية.

ثانيا: تطور نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي

تعكس نسبة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي مدى أهمية تدفق هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي وبالتالي مدى الأثر الذي يحققه على اقتصاد البلد المضيف، حيث اتضح أن الدول التي تتمتع بمستوى مرتفع من الاستثمار هي نفس الدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة.[1] والشكل التالي يوضح نسبة هذا الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 وحتى 2017 .

الشكل رقم (1-11): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال (2001-2017)

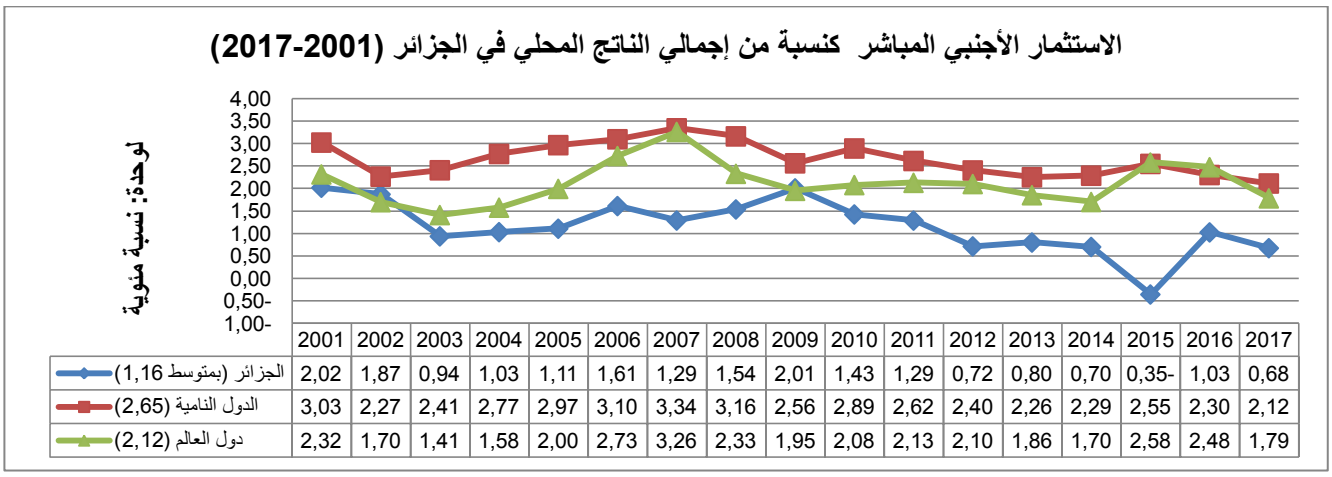

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر (بمتوسط 1,16)	2,02	1,87	0,94	1,03	1,11	1,61	1,29	1,54	2,01	1,43	1,29	0,72	0,80	0,70	0,35-	1,03	0,68
الدول النامية (2,65)	3,03	2,27	2,41	2,77	2,97	3,10	3,34	3,16	2,56	2,89	2,62	2,40	2,26	2,29	2,55	2,30	2,12
دول العالم (2,12)	2,32	1,70	1,41	1,58	2,00	2,73	3,26	2,33	1,95	2,08	2,13	2,10	1,86	1,70	2,58	2,48	1,79

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على

قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة و التنمية (الاونكتاد)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2019/03/25 ، الساعة 23.00، متوفر على الموقع:
https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي تعرف تذبذب طفيفا، إذ رغم التطور المسجل في بعض السنوات إلا أنه تميز بالضعف حيث سجلت أعلى مستوى لها سنة 2001 بنسبة

[1] عميش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 134.

قدرت بـ 2.02% لتعرف بعد ذلك انخفاضا كبيرا حيت وصلت إلى 0.94% سنة 2003، تم ارتفعت في حدود 2.01% سنة 2009، ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى 2 753,8 مليون دولار وإلى الفرص الاستثمارية الكبيرة التي أتاحتها الجزائر في إطار المخططات التنموية، بعدها تستمر هذه النسبة بالانخفاض التدريجي سنة بعد الأخرى رغم الإصلاحات والتعديلات والقوانين التي سنتها الحكومة الجزائرية حتى نهاية 2015 التي ظهرت بنسبة سالبة تمثلت في (-0.35 %) بسبب تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي في هذه السنة، وعلى العموم تعد هذه النسب قليلة مقارنة ببقية الدول النامية التي حققت نسب فاقت النسب المسجلة في العالم، مما يؤكد مدى اهتمام الدول النامية بجذب هذا الاستثمار وارتفاع الكمية المتدفقة إليها ومدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للعالم فقد عرفت هذه النسبة ارتفاعا متتاليا إلى غاية 2008 ثم سجلت انخفاضا متتاليا نتيجة للازمة العالمية وتداعياتها.

من خلال تحليل مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت الناتج المحلي الإجمالي، اتضح انه رغم استمرار التذبذب في قيمة التدفقات الواردة إلى الجزائر إلا انه سجل تحسنا ملحوظا خاصة منذ بداية الألفية الثالثة، إلا أن ما تبين فعلا هو عدم تحسن موقع الجزائر في هذه الظاهرة وضعف درجة الاستفادة منها مقارنة ببقية الدول النامية، رغم تميزها بمقومات طبيعية وبشرية هائلة.

خلاصة الفصل

خلال التسعينات اهتمت الجزائر باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للإسهام في تدعيم التنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، ولتحقيق ذلك منحت عدة حوافز وتسهيلات لضمانات عبر مختلف قوانين الاستثمار خاصة قانون 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات والذي ظهرت تماما بعد سنة 1996 حيت شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تطورات كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة .

إلا أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقيت متدنية ولا تتناسب مع طموحات المخطط الجزائري لتشجيع وجذب هذا النوع من الاستثمارات، وهذا راجع إلى تمركز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات بالإضافة إلى عدة معوقات ومن أهمها مشكلة التمويل وعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية.

وبما أن فتح الأبواب أمام الاستثمارات لأجنبية، يؤدي إلى خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل مما يقلص من مشكلة البطالة في البلد المضيف، ونظرا لأن ظاهرة التشغيل تعتبر من الأولويات الوطنية بالإضافة لكونها أحد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن يؤثر فيها تدفق الاستثمار الأجنبي سوف يتم التطرق لهذه الظاهرة في الفصل الثاني بمزيد من التفصيل والتوضيح.

تمهيد

ظل التشغيل والبطالة محور اهتمام المفكرين الاقتصاديين على تعداد المدارس التي ينتمون إليها، واختلفت الرؤى في ذلك باختلاف المبادئ والعصور، وامتد الاهتمام إلى الخبراء الاقتصاديون وبعض المنظمات الدولية وإلى صناع القرار في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية، في محاولة منهم لتفسير الخلل القائم في سوق العمل.

وفي ظل التحولات التي شهدها الاقتصاد الجزائري وكدا سوق العمل، تدخلت الحكومة الجزائرية في هذا السوق من خلال رسم وتنفيذ سياسة عامة للتشغيل في إطار برامج تنموية للاقتصاد تهدف إلى ترقية التشغيل والحد من البطالة، وبما أن الحكومة لن تتمكن من استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل في دوائر ومؤسسات الدولة، لذلك يبرز دور الاستثمار الأجنبي المباشر كحل مثالي للنهوض بمستويات التشغيل والمساهمة في توفير مناصب شغل.

وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل للإطار المفاهيمي للتشغيل وسوق العمل ومن تم تقديم عرض تحليلي عن واقع التشغيل في الجزائر، مع تبين دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل في الجزائر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتشغيل وسوق العمل

المبحث الثاني: تحليل واقع التشغيل في الجزائر

المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل في الجزائر

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتشغيل وسوق العمل

يرتبط كل من البطالة والتشغيل بسوق العمل وما يحكمه من محددات وتقنيات لتحديد حجمه وخصائصه من جهة، والتنبؤ بالسلوك المتوقع لهذه المحددات من جهة أخرى، فضرورة المعرفة المعمقة للمفاهيم الخاصة بالبطالة والتشغيل وسوق العمل تحتل مكانة خاصة في الفهم الجيد لديناميكية واختلال سوق العمل.

المطلب الأول: عموميات حول التشغيل والبطالة

سيتم تسليط الضوء في هذا المطلب على بعض المفاهيم والتعاريف العامة المستعملة من قبل الاقتصاديين والمرتبطة بالتشغيل والبطالة.

أولا: تعريف التشغيل وأنوعه

1- تعريف التشغيل:

فيما يخص تعريف التشغيل فقد اختلفت زوايا النظر في تحديد معنى واحد للتشغيل، وهذا راجع إلى اهتمامات الباحثين وتخصصاتهم، إلا أنه يمكن القول أن التشغيل في معناه الضيق يعني: "السعي إلى إيجاد عمل لكل من يطلبه".[1]

أما في المعنى الواسع للتشغيل فيعني: "تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد الحصول على قدر معين من التدريب والتأهيل والتكوين فالتشغيل يشمل الاستمرارية في العمل ويعطي لصاحبه الحق في الضمان الاجتماعي والحق في رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التدريب حسب الشروط التي يضعها القانون".[2]

كما يقصد بالتشغيل بأنه " عملية التحاق العمال بالوظائف المخصصة لهم بالمنشأة، والتي تتناسب مع مؤهلاتهم وخبرتهم. ويعني هذا من وجهة نظر مكاتب التوظيف عملية التحاق العامل العاطل بالعمل المناسب".[3]

وكذلك هناك من عرف التشغيل بأنه "تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال المطلق للموارد البشرية والمادية".[4]

---

[1] حمزة عبد القادر، (2013): ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 63.

[2] المرجع نفسه، ص 64.

[3] زيد بن محمد الرماني، (2001): البطالة – العمالة – العمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار طويق للنشر والتوزيع: الرياض، السعودية، ص 58.

[4] دحماني محمد ادريوش، (2013): إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، ص 43.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التشغيل هو عبارة عن عملية تنظيم واستمرارية في العمل على أحسن وجه ممكن، والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية، بما يتناسب مع مؤهلات العمال وخبرتهم ويضمن لهم حق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية حسب الشروط التي يحددها القانون.

2- أنواع التشغيل:

هناك اختلاف كبير وتباين في الآراء حول تصنيف التشغيل، وسيتم عرض ذلك فيما يلي:

أ- التصنيف الأول للتشغيل:[1]

يمكن تمييز حسب هذا التصنيف:

- ❖ التشغيل المأجور: وتضم هذه الفئة

- شخص في حالة عمل أثناء الفترة المرجعية (أي شخص قام بعمل مقابل أجرة أو راتب).

- الأشخاص المشتغلين لكن غير عاملين: هم الذين قاموا سابقا بنفس العمل الحالي، لكن كانوا غائبين خلال فترة الإسناد، وكلهم ذوي علاقة قانونية بأعمالهم حيت أنهم مؤمنين على الرجوع للعمل، فترة غياب العمل.

- ❖ التشغيل غير المأجور: هذه الفئة تضم الأشخاص الذين مارسوا خلال الفترة المرجعية عمل بهدف الحصول على فائدة أو أرباح عائلية مقابل راتب، الأشخاص الذين يملكون مؤسسات خلال فترة الإسناد، لكن مؤقتا ليسوا في عمل لأسباب خاصة.
- ❖ الأشخاص الغائبون مؤقتا على أعمالهم لأسباب صحية، حوادث، عطل، ....
- ❖ الموظفون والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص.
- ❖ الإعانات العائلية: الذين يعيشون ويسكنون ويحصلون على قليل من السيولة، هذه الأخيرة إذا، ليست عبارة عن أجر.
- ❖ التكوين: الخاص بالأشخاص وعموما الشباب الذين يتعلمون حرف ويحصلون على أجر من أجور ذوي الاختصاص.

[1] دحماني محمد ادريوش، (2006): إشكالية التشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، ص 92.

ب- التصنيف الثاني للتشغيل:[1]

وهناك من يصنف التشغيل كمايلي:

- **الشغيل الكامل:** وهو الحالة التي يوجد فيها عمل لكل العمال المتاحين والذين يرغبون في العمل، وهذا يعني أنه يوجد من الوظائف بقدر ما يوجد من العمال، لأنه توجد وظائف شاغرة بقدر ما هناك من عمال ليسوا في وظائفهم، ولكن تبقى مسألة التشغيل الكامل مفهوم نظري لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع.
- **الشغيل الدائم والمتقطع:** وهو علاقة عقد العمل غير المحدود بين العامل وصاحب العمل، أما التشغيل المتقطع فهو تلك العلاقة المحدودة زمنيا والناجمة عن عقد العمل بين العامل وصاحب العمل، ويظهر بصفة عامة في القطاع الزراعي لأنه مرتبط بمواسم، وبصفة أقل حدة في القطاع الخدمي والصناعي، وهذا تبعا لحاجة المؤسسات الإنتاجية.

ثانيا: تعريف البطالة

اختلفت التعاريف التي تطرقت إلى البطالة من حيث صياغة هذا التعريف، لكنها اتفقت في المعنى والمفهوم الأساسي لها.

يعرف بعض الاقتصاديين البطالة على أنها "عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه".[2]

كما تعرف البطالة على أنها" التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، بالرغم من القدرة والرغبة في العمل والإنتاج."[3]

وتعتبر مشكلة البطالة " ظاهرة اجتماعية ذات صفة عالمية سواء كان المجتمع متقدما أو ناميا، وأدق تعريف للبطالة هو أن العاطلين عن العمل هم القادرون والمؤهلون على العمل، والمستعدون للقيام به ولكنهم عاجزون عن العثور على العمل المناسب، واعتبر البعض أن العاطلين عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يعملون سابقا لكنهم متعطلون عن العمل في وقت الإحصاء".[4]

أما المكتب الدولي للعمل فيرى أن[5] "فئة البطالين تتكون من كل الأشخاص الذين تراوح أعمارهم بين 16 و59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين في أحدى الفئات التالية:

---

[1] حمزة عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 64 – 65.

[2] داود خيرة، (2010): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الدول العربية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1998-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر،ص 79.

[3] الوزني خالد واصف، أحمد حسين الرفاعي،(2014): مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الحادية عشر، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص265.

[4] إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، (2004):مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 151.

[5] شلالي فارس،(2005): دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص3.

- ❖ من دون عمل :أي الذين باستطاعتهم العمل فورا.
- ❖ متاح للعمل :أي الذين في انتظار عمل بأجر، أو العمل لحسابهم الخاص.
- ❖ الباحثين عن العمل :أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة زمنية معينة للبحث عن عمل مأجور.

وحسب الديوان الوطني للإحصاء الجزائري **ONS*** يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:[1]

- ❖ أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 16 و59 سنة.
- ❖ لا يملك عملا أثناء إجراء التحقيق الإحصائي.
- ❖ أن يكون في بحث عن عمل، أي أنه اتخذ كل الإجراءات الكفيلة للعثور على منصب عمل (كالتسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل، الإعلان في الجرائد...).
- ❖ أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

يبدو أن مجمل التعاريف السابقة تنطلق من مفهوم مشترك للبطالة، يستند إلى إدراج خصائص محددة تعطي صفة الشخص العاطل عن العمل، معتمدين في ذلك على المعايير التي حددها المكتب الدولي للعمل.

وعلى العموم يمكن صياغة تعريف شامل للبطالة على أنها وجود أشخاص في سن العمل، يرغبون فيه، مؤهلين له، ولكن لا يجدوه.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول سوق العمل

يعد العمل محور اهتمام الفرد والعنصر الذي تشترك فيه كافة المجالات التي تنظم الحياة اليومية. وينظر إلى العمل في الاقتصاد على أنه منتج يباع ويشترى في سوق تعرف بسوق العمل، وعلى أنه يخضع لقانون العرض والطلب شكله شكل المنتجات الأخرى.

أولا: تعريف العمل

يعد العمل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج حيث يشكل القوة البشرية التي تؤثر بشكل فاعل على النتائج النهائية لكافة الأنشطة الإنتاجية. ويمكن تعريفه على أنه "الوظيفة التي يقوم بها الإنسان بقواه الجسدية والخلقية لإنتاج الثروات والخدمات".[2]

* ONS: Office National Des Statistiques

[1] شليغم سعاد، (2016): أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية –جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 18.

[2] وراد فؤاد، (2008): الحماية الاجتماعية والتشغيل (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، ص63.

ويعرف كذلك على أنه المجهود الإنساني سواء كان فكريا أو جسديا الذي يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها.[1]

ويمكن التمييز بين التشغيل والعمل فيما يلي:[2]

- ❖ أن التشغيل يشير إلى جملة من الشروط والإجراءات التي تسبق عملية التوظيف، بينما يشمل مفهوم العمل المهام التي يتم تنفيذها بعد مرحلة التوظيف.
- ❖ التشغيل له بعد معياري، فهو يتحكم في ديناميكية وحركية اليد العاملة من وإلى سوق العمل دخولا وخروجا، بينما يمثل العمل بعدا إجرائيا، باعتباره وسيلة وعامل للإنتاج، مثله مثل باقي عناصر الإنتاج الأخرى كرأس المال والعامل التقني.

ومنه يمكن القول أن التشغيل عامل إدماج، أما العمل فهو عامل إنتاج، لذا يسبق التشغيل العمل بالضرورة، حسب دور ووظيفة كل منهما.

ثانيا: مفهوم سوق العمل

باعتبار العمل سلعة يطبق عليها قانون العرض والطلب فان لها سوق يحكمها ويقوم بتنظيمها وهذا ما سيتم توضحه من خلال العناصر التالية.

1- تعريف سوق العمل:

يعتبر سوق العمل أحد أشكال الأسواق ويمكن تعريفه اقتصاديا بأنه "تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف" [3]

كما يعرف بأنه "المكان الذي يجتمع فيه كلا من المشترين والبائعين لخدمات العمل، والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأخير خدماته أما المشتري فهو صاحب المنشأة".[4]

انطلاقا من التعاريف السابقة لسوق العمل يظهر بأن هذا الأخير يتركب من مجموعة من المكونات تتمثل في البائع الذي يمثله العامل والمشتري الذي يمثل المؤسسة أو صاحب العمل، إضافة إلى الإطار الذي تتم فيه عملية التبادل سواء كان هذا الإطار مكانا ماديا أو إلكترونيا كالإنترنيت أو الهاتف أو الفاكس.

[1] داود خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[3] نعمة الله نجيب ابراهيم،(1997): نظرية اقتصاد العمل، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة: الاسكندرية، مصر، ص 15.

[4] مدحت القريشي، (2007): اقتصاديات العمل،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 21.

ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق مايلي:[1]

- ❖ غياب المنافسة الكاملة: يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال، كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي والمهني حيث الأجور العالية.
- ❖ تأثر عرض العمل: وذلك بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة).
- ❖ سهولة التمييز بين خدمات العمل ولو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين أو لأسباب اختلاف السن أو الثقافة...الخ .
- ❖ تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي.
- ❖ سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصر الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي.

2- الطلب وعرض العمل:

يمكن تحديد مفهوم الطلب والعرض على العمل كالآتي:

- ❖ **الطلب على العمل:**

يقصد بالطلب على العمل "قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند أجر حقيقي معين".[2]

إن الطلب على العمل يمثل الجانب الأخر من سوق العمل، إذ يشتري أو يستأجر رب العمل خدمات العمل من السوق مقابل ما يدفعه من أجر للعاملين، ويتميز الطلب على العمل بأنه طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها العامل، إذ أن صاحب العمل يستأجر العمال لغرض استخدامهم في إنتاج السلع والخدمات وليس العمل بحد ذاته.

- ❖ **العرض على العمل:**

يعرف عرض العمل بأنه عبارة عن "عدد العمال الراغبين في العمل عند الأجر الحقيقي السائد"[3]

كما أن عرض العمل هو أحد جانبي سوق العمل، إذ يعرض العامل خدماته في السوق مقابل أجر يراه كاف للتخلي عن وقت، أي أن العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه نتيجة التخلي عن جزء

[1] بن شهرة مدني، (2009): الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع: الجزائر، ص179.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص31.

[3] ضياء مجيد الموسوي، (2013): أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص 293.

كبير أو صغير من وقته للعمل السوقي المأجور، وهذا يعني أن عرض العمل سوف يعتمد على المستوى السائد للأجور وعلاقتها بأسعار الإنتاج.

❖ **توازن سوق العمل:**

يحدث التوازن نتيجة تفاعل كل من قوى العرض والطلب على العمل في السوق، الأمر الذي ينتج عنه تحديد مستوى الأجور وساعات العمل المعروضة، والتعريف الأدق للتوازن في سوق العمل هو أنه يمثل عدد الساعات التي يرغب العمال عرضها وبيعها في السوق والتي تتساوى مع عدد الساعات التي يرغب أصحاب العمل شرائها أو استخدامها.[1]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسوق العمل

عمد الفكر الاقتصادي بمختلف مدارسه النظر إلى سوق العمل من منظورين رئيسيين تنطوي تحتهما نظريات مختلفة لسوق العمل، هذين المنظورين هما المنظور التقليدي والمنظور الحديث لسوق العمل وسيتم عرض أهم هذه النظريات فيما يلي:

أولا: المنظور التقليدي لسوق العمل

يندرج تحت هذا المنظور عدة نظريات إلا أنه سيتم عرض مختصر للنظرية الكلاسية والكينزية.

1- النظرية الكلاسيكية:

يعتبر الإقتصادي الفرنسي **جان باتيست ساي** من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية، وهو صاحب القانون المعروف بقانون ساي الذي يقول أن العرض يخلق الطلب المساوي له، وبالتالي فعرض قوة العمل يجب أن يقابله طلب مساوي وفقاً للتوازن في سوق تنافسية.

وقد ارتكزت النظرية الكلاسيكية على افتراضين هما:[2]

❖ خضوع النظام الرأسمالي لمبدأ المنافسة الكاملة التي تمنع بائعي السلع والخدمات من السيطرة على أسعارها في السوق التنافسي؛

❖ التشغيل الكامل هو الوضع الطبيعي للاقتصاد.

ويعتبر الكلاسكيون أنه من العرض والطلب يتكون سوق العمل ويتجدد الأجر الحقيقي التوازني (ثمن العمل) الذي يستقر عنده العمل، من خلال تعادل العرض والطلب، ومن ذلك فان التحليل الكلاسيكي ينظر للعمل على أنه سلعة

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2] كحل الراس ليندة،(2014): سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص8.

قابلة للتبادل في السوق، مثل سائر السلع أي التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل، وهذا ما نادى به **آدم سميث** فان العمالة الكاملة يمكن تحقيقها عن طريق تراكم رأس المال.

2- النظرية الكنيزية:

اهتمام كينز بدراسة البطالة وانتقاده إغفال الكلاسيك لها، أعطى لسوق العمل مكانة في تحليله، فهو يتبنى نفس وجهة نظرهم في تحليله للطلب على العمل في حين اختلف عنهم في تحليله لعرض العمل.

ويقوم النموذج الكينزي على مجموعة من الفرضيات نذكر منها[1]:

- ثبات الأسعار؛
- وجود التشغيل الناقص؛
- النظرية الكينزية صالحة في المدى القصير.

حيت لاحظ كينز أن حالة التوظيف الكامل ماهي إلا حالة خاصة جدا، وأن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب، والذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية.

ثانيا: المنظور الحديث لسوق العمل

يضم المنظور الحديث لسوق العمل عدة نظريات من أهمها مايلي:

1- نظرية البحث عن العمل:

استطاعت هذه النظرية في السبعينيات أن توفر إضافة مهمة لمختلف نظريات سوق العمل، حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل، وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات مما يدفع بالأفراد للسعي من أجل الحصول عليها ولو نسبيا، كذلك محاولة اكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح، وعليه يمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية: [2]

- إن الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة؛
- كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليها عاليا؛

[1] كحل الراس ليندة ،مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] عقون سليم،(2010): قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 27.

- ❖ الأفراد العاطلين هم أوفر حظا في الحصول على المعلومات من خلال حركيتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين، لتصبح البطالة من هذه النظرة استثمارا؛
- ❖ أن هناك حدا أدنى للأجور، لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه، يسمى بالأجر الاحتياطي أو أجر القبول، بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل والتخلي عن البحث عندما يكون الأجر أكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية حول سوق العمل ارتفعت حظوظه في انتزاع العمل الأفضل والفوز بالأجر المرتفع.

2- نظرية اختلال سوق العمل:

تقوم هذه النظرية على فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية ويمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات، ولا تقتصر هذه النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل فحسب، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع، وبتفاعل هذين السوقين ينتج عنه نوعين من البطالة هما:[1]

- ❖ **النوع الأول:** ويتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه، وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.
- ❖ **النوع الثاني:** في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي.

3- نظرية تجزئة سوق العمل:

تقوم هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى، وتفترض هذه النظرية أن سوق العمل ينقسم إلى سوقين هما:[2]

[1] عقون سليم، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] بقاط حنان، (2007): نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 30 – 31.

- **السوق الرئيسية:** تتكون من مجموع الوحدات الإنتاجية كبيرة الحجم والتي تستخدم فنون إنتاجية وتكنولوجية كثيفة رأس المال الحديث، وبالتالي فإن العاملين فيها لا بد أن يتمتعوا بقدر عالي من المهارات سواء عن طريق التأهيل أو التدريب، وبحكم كبر الحجم لهذه المنشآت وسيطرتها على أسواق السلع فهي تتمتع بقدر عالي من الاستقرار والربحية عن طريق الممارسة، ومن ثم استقرار أحوال العاملين فيها.
- **السوق الثانوية:** تتكون من وحدات إنتاجية صغيرة أو من وحدات كبيرة الحجم لكن أدوات الإنتاج المستخدمة بدائية، وتستخدم عمالة كثيفة بمهارات متدنية، ومنتجات هذه السوق قليلة الربحية وتعجز عن المنافسة وتكون عرضة سهلة للتقلبات والاختلالات الاقتصادية، وبالتالي فهي لا تتمتع بقدر كافي ومأمون من الاستقرار الذي ينعكس بدوره على استقرار العاملين فتبرز ظاهرة البطالة بين أفرادها بشكل كبير. وترجع أسباب تجزئة السوق إلى أسباب تاريخية تؤدي إلى تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار، أو إلى التغيرات التقنية.

المبحث الثاني: تحليل واقع التشغيل في الجزائر

لقد سعت الجزائر من خلال السياسة التنموية المتبعة إلى تحقيق هدف التنمية الشاملة للوطن، ويأتي التشغيل على رأس هذه الأولويات للحد من البطالة، ولهذا خصص هذا المبحث لعرض أهم المحطات التي مر بها التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) مع تقسيم هذه الفترة إلى فترات زمنية تبعا للبرامج والإصلاحات التنموية المعتمدة، بالإضافة إلى تقديم فكرة عن وضعية سوق العمل في الجزائر من خلال عرض واقع القوة العاملة في الجزائر، ثم التطرق إلى خصائص التشغيل في الجزائر.

المطلب الأول: المحطات الهامة للتشغيل في الجزائر

لقد مر التشغيل في الجزائر منذ التسعينات بمرحلتين مهمتين، حيث شملت المرحلة الأولى الفترة (1990-2000) والتي امتازت بجملة من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، والمرحلة الثانية تتمثل في الفترة (2001-2017) والتي تميزت بتنفيذ برامج تنموية مدعمة ذاتيا.

أولا: المرحلة الأولى (1990-2000)

تميزت هذه المرحلة بالانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق، وكانت المؤشرات الاقتصادية والمالية سلبية للغاية أهمها، تدني المداخيل من العملة الصعبة، ثقل الديون الخارجية، تدهور سعر صرف الدينار الجزائري، تقليص حجم الواردات، تسريح العمال من المؤسسات العمومية بسبب غلقها أو بيعها، وكذلك ضعف الجهاز الإنتاجي وتخلي الدولة عن دورها في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الاتفاقات المبرمة مع الهيئات الدولية التي كان لها آثار سلبية جدا خصوصا على المدى

القصير والمتوسط،[1] تمثلت أساسا في تقليص دور الدولة كمصدر استيعاب اليد العاملة مما أدى إلى زيادة عدد العاطلين حيت سجل 1233 ألف بطال سنة 1991 ليصبح 1344 ألف بطال سنة 1992 واستمر في الزيادة سنتي 1993 و 1994 من 1519 ألف إلى 1660 ألف بطال على التوالي.[2]

وخلال هذه الفترة وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية فدخلت في عمليات التعديل الهيكلي تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير سنة 1994، والتي تقوم أساسا على الانكماش في الإنفاق الحكومي وذلك بخوصصة المؤسسات العمومية وتسريح أعداد كبيرة من العمال، حيت سرح أكثر من 500 ألف عامل وأغلقت أكثر من 1000 مؤسسة عمومية بين سنتي 1994 و1998.[3]

وأهم ما يميز نهاية هذه المرحلة هو الاختلال الذي عرفه معدل البطالة، بعد أن كان 27.3 كمتوسط للفترة 1994-1998، حيث سجل ارتفاعا بنسبة 29.5 % لسنة 2000 وهو ما يعادل 2.61 مليون عاطل عن العمل[4]، ولقد تم فقدان 216980 منصب شغل[5] خلال نفس السنة فقط وهذا بالرغم من المساعدات الدولية والإمكانات التي حاولت الدولة توفيرها.

ثانيا: المرحلة الثانية (2000-2017)

تميزت هذه المرحلة بتبني الدولة لبرامج استثمارية تنموية، وهذا بالاعتماد على الرخاء الاقتصادي المسجل من الفترة 2000 إلى 2013 نتيجة ارتفاع أسعار النفط، حيت انتقل سعر النفط من 27.6 دولار سنة 2000 إلى 105.87 دولار سنة 2013، وهذا أدى إلى ارتفاع قيم الإنفاق العام من 1178.22 مليار دج سنة 2000 إلى 789.8 مليار دج سنة 2013[6] ، وهو ما انعكس بدوره على عملية التشغيل حيت عرف هذا الأخير تحسنا كبيرا نتيجة هذه البرامج التنموية.

[1] دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، مرجع سبق ذكره، ص 190.

[2] محفوظ مراد،(2014): المحطات الهامة لسياسة التشغيل في الجزائر، مجلة الإرادة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 2، ص ص 69 – 70.

[3] رابحي بوعبد الله، (2016): دراسة فعالية نفقات التكوين المهني في تحقيق متطلبات سوق العمل (حالة الجزائر)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، ص 242.

[4] IMF, Country Report (March 2003): Algeria" Selected Issues and Statistical Appendix", Report N.03/69, p 50.

[5] عميش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[6] المومن عبد الكريم، (2017): تأثير التوسع في الانفاق الحكومي على التشغيل بالجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2016، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 23، الجزائر، ص 116.

ففي سنة 2001 تم الإعلان عن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)، حيت خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج ثم أصبح غلافه المالي النهائي يبلغ 1.216 مليار دينار، وهذا بعد أن تم إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا،[1] وبلغت تكلفة البرنامج المقترح لهذه الفترة فيما يخص قطاع التشغيل والحماية الاجتماعية ما يقدر بـ 16 مليار دينار جزائري. حيث اختص ببرامج ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمرتبطة بالولايات المحرومة، وتسمح هذه البرامج بإنشاء ما يعادل 70.000 منصب شغل دائم لتلك الفترة، أي ما يقدر بـ 22.000 منصب شغل إضافي كل سنة بتكلفة تبلغ 7 مليار دج، أما فيما يخص النشاط الاجتماعي فإن الأمر يتعلق بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة، حيث تم تخصيص لها غلاف مالي قدر بـ 3 مليار دج وتم تخصيص كذلك مبلغ قدر بـ 0.7 مليار دج لاقتناء 500 حافلة للنقل المدرسي للبلديات المحرومة والمعزولة،كما يسعى هذا البرنامج لتأطير سوق العمل من خلال وكالة تشغيل الشباب بغلاف مالي قدره 0.3 مليار دج.[2]

ثم في سنة 2005 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009)، واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في المسار التنموي للجزائر وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج[3]، وقد تمكن هو الآخر من استحداث مناصب شغل جديدة حيت انتقل من 64092 منصب سنة 2005 إلى 162290 سنة 2008 ليصل إلى 170858 سنة 2009.[4]

بعدها في سنة 2010 تم الشروع في برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) الذي اهتم خاصة بدعم التنمية الفلاحية والريفية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تم تخصيص مبلغ 150 مليار دج من أجل ترقيتها كما تمت برمجة لتدعيم تأهيل 2000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بالإضافة إلى تسيير القروض البنكية. أما قطاع التشغيل فخصص له مبلغ 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات

[1] مسعي محمد،(2012): سياسة الإنتعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 10، الجزائر، ص1.

[2] مشوك لامية، (2018):سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة (2001-2004)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3 ، العدد 2، الجزائر،ص ص 614 – 615.

[3] عماري عمار، محمادي وليد، (2013): أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول " تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد يومي 11 و12 مارس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، سطيف، الجزائر، ص8.

[4] عميش عائشة، عمر صخري (2018): دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1970-2012) باستخدام منهجية التكامل المشترك وسببية جرانجر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 11، العدد 13، الجزائر، ص 183.

المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل.[1] ولقد سجل حجم العمالة النشطة ارتفعا من 10812 ألف شخص سنة 2010 لتصل إلى 11453 ألف شخص سنة 2014، كما تم استحداث 1935031 منصب عمل خلال هذه الفترة.[2]

وصولا إلى عام 2016، حيت اعتمدت الجزائر نموذجا جديدا للنمو*بغية تنويع الاقتصاد، والذي يهدف إلى تحقيق معدل نمو سنوي بـ 6.5 % والحد من البطالة لتصل إلى 7 % مع حلول عام 2030.[3]

المطلب الثاني: وضعية سوق العمل في الجزائر

تقتضي دراسة تطور سوق العمل في الجزائر، دراسة تطور كل من جانب العرض والطلب فيه، ولأجل هذا الغرض سيتم التطرق إلى عنصرين يشمل الأول تطور القوة العاملة(جانب العرض)في حين يخص العنصر الثاني تطور الطلب على العمل من خلال عرض تطور القوة العاملة المشتغلة والمعطلة في الجزائر.

أولا: تطور القوة العاملة في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)

يتكون مجموع السكان من القوة العاملة مضافا إليها السكان خارج القوة العاملة، وبعبارة أخرى يشمل السكان النشطين وغير النشطين*.كما أن القوة العاملة هي الأخرى تشمل قوة عاملة مشتغلة وأخرى عاطلة، بالإضافة إلى أنها تعتبر جزء فعال في المجتمع والتي يقع على عاتقها إعالة باقي الفئات الأخرى من السكان وذلك لما يمثلونه من صفة لا يشتركون بها مع غيرهم من باقي فئات المجتمع الأخرى وهي القدرة على العمل، وقد عرفت القوة العاملة في الجزائر تطورا ملحوظا، وهذا ما يشير له الشكل التالي:

[1] بشيكر عابد، (2016) دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة (2001–2014)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 2، الجزائر، ص ص 27 – 28.

[2] المومن عبد الكريم، تأثير التوسع في الانفاق الحكومي على التشغيل بالجزائر دراسة قياسية للفترة 1990–2016، مرجع سبق ذكره، ص 117.

* النموذج الجديد للنمو المصادق عليه في شهر جويلية 2016 من طرف الحكومة في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا، والذي سيتم على ثلاث مراحل: مرحلة الاقلاع(2016–2019)، مرحلة الانتقال(2020–2025) ومرحلة الاستقرار(2026–2030)، لمزيد من المعلومات ارجع إلى مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، متاح على موقع الوزارة الأولى:/http://www.premier-ministre.gov.dz/ar

[3] مؤتمر منظمة العمل الدولية لتشغيل الشباب في شمال أفريقيا،(2017): التأكيد مجددا على الالتزام بتشجيع تشغيل الشباب في شمال أفريقيا– خارطة طريق تشغيل الشباب في شمال أفريقيا، المنعقد يومي 26 و27 سيتمبر، جنيف، سويسرا، ص1.

* يتكون مجموع السكان(القوى البشرية) من فئتين سكانيتين هما، النشيطين اقتصاديا: وهم قوة العمل في المجتمع التي تشمل جميع الأفراد المشتغلين والمتعطلين سواء يعملون فعلا أو يبحثون عن عمل، أما الفئة الثانية من السكان فتشمل غير النشيطين اقتصاديا: وهم (طالب، رب منزل له دخل، عاجز/ مريض، متقاعد...أخرى) ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر وخارج قوة العمل(أي لا يعملون ولا يبحثون عن عمل وغير متاحين للعمل وغير قادرين على العمل)، هذا التعريف حسب الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم (2-1): تطور القوة العاملة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)

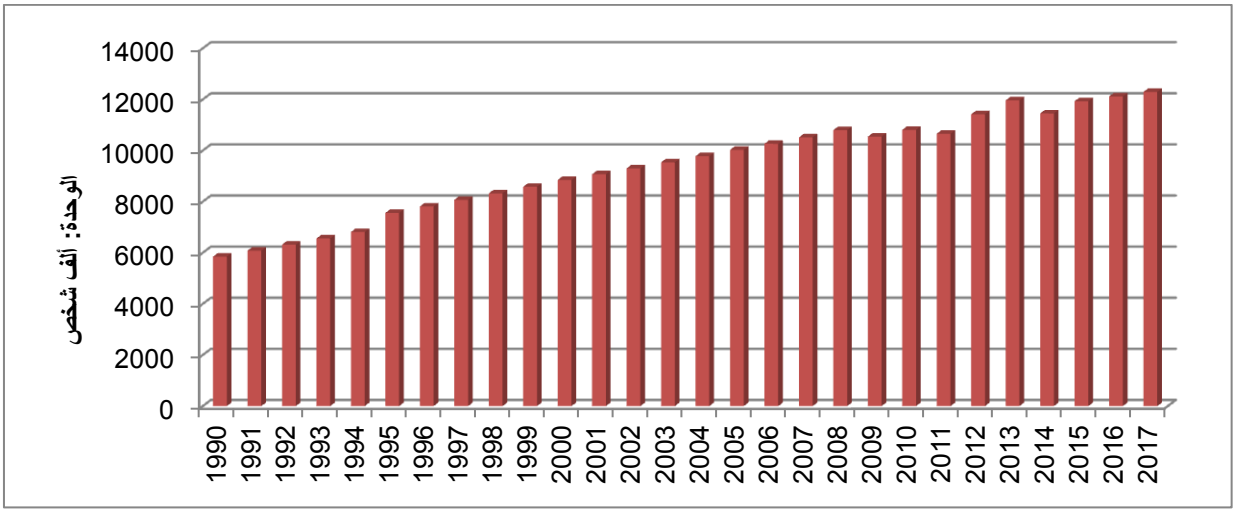

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-IMF, Country Staff Report (September 1998), Country Report (March 2003): Algeria" Selected Issues and Statistical Appendix", Report N.98/87, Report N.03/69, p 49, p 50.

-Banque d'Algérie, Rapport 2006(Juin 2007),Rapport 2009(Juillet 2010),Rapport 2013(Octobre 2014),Rapport 2017 (Juillet 2018): Evolution économique et monétaire en Algérie, p 164, p 207, p 162, p 111.

يتضح من خلال الشكل رقم (2-1) أن القوة العاملة (السكان النشطون) خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017 في تزايد مستمر وتطور سريع من سنة إلى أخرى، حيث تضاعف عددها ليبلغ 12298 ألف شخص سنة 2017 بعد أن كان عددهم لا يتجاوز 5851 ألف شخص سنة 1990، ويعود هذا الارتفاع إلى أن الوافدين لسوق العمل هم من مواليد فترة السبعينات والثمانينات التي عرفت معدلات نمو سكانية مرتفعة خاصة عقب السياسة السكانية التي اتبعتها الجزائر بعد الاستقلال والتي عملت على زيادة عدد السكان، بالإضافة إلى تغير دور المرأة في المجتمع وولوجها إلى سوق العمل.[1] ولقد استمرت القوة العاملة في نمو رغم أنها شهدت تذبذبات طفيفة في السنوات الأخيرة، وبهذا سجل سوق العمل الجزائري التحاق حوالي 263342 آلاف شخص نشط بمعدل زيادة سنوية في المتوسط حوالي 238 آلاف شخص خلال الفترة (1990- 2017).

وما يميز القوة العاملة في الجزائر هو غلبة الطابع الشبابي، هذا الأخير الذي يعد محددا أساسيا للطلب على العمل، كما يعتبر من أهم العوامل التي تحدد طبيعة سياسة التشغيل، ففي سنة 2016 بلغت نسبة قوة العمل من الفئة العمرية (15-24) و(25-34) على التوالي 25.1% و60.9%[2] ، وارتفعت نسبة قوة العمل لهذين الفئتين العمريتين سنة 2017 إلى 27.2% و61.3%[3] على التوالي، وهذا ما يمثل تحديا للحكومة الجزائرية للتكفل بها وتحقيق رغبتها وحقها

[1] المدهون حسن، (2016):إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية قياسية- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص118.

[2] ONS, Activité, Emploi et chômage En Septembre 2016,N°763, p3.

[3] ONS, Activité, Emploi et chômage En Septembre 2017,N°796, p3.

في التشغيل. ولقد استحوذت قوة العمل على نسبة أكثر من 40 % من إجمالي السكان خلال سنة 2017، والشكل الموالي ويوضح توزيع السكان لشهر سبتمبر2017.

الشكل رقم (2-2): توزيع المجتمع الجزائري لشهر سبتمبر 2017

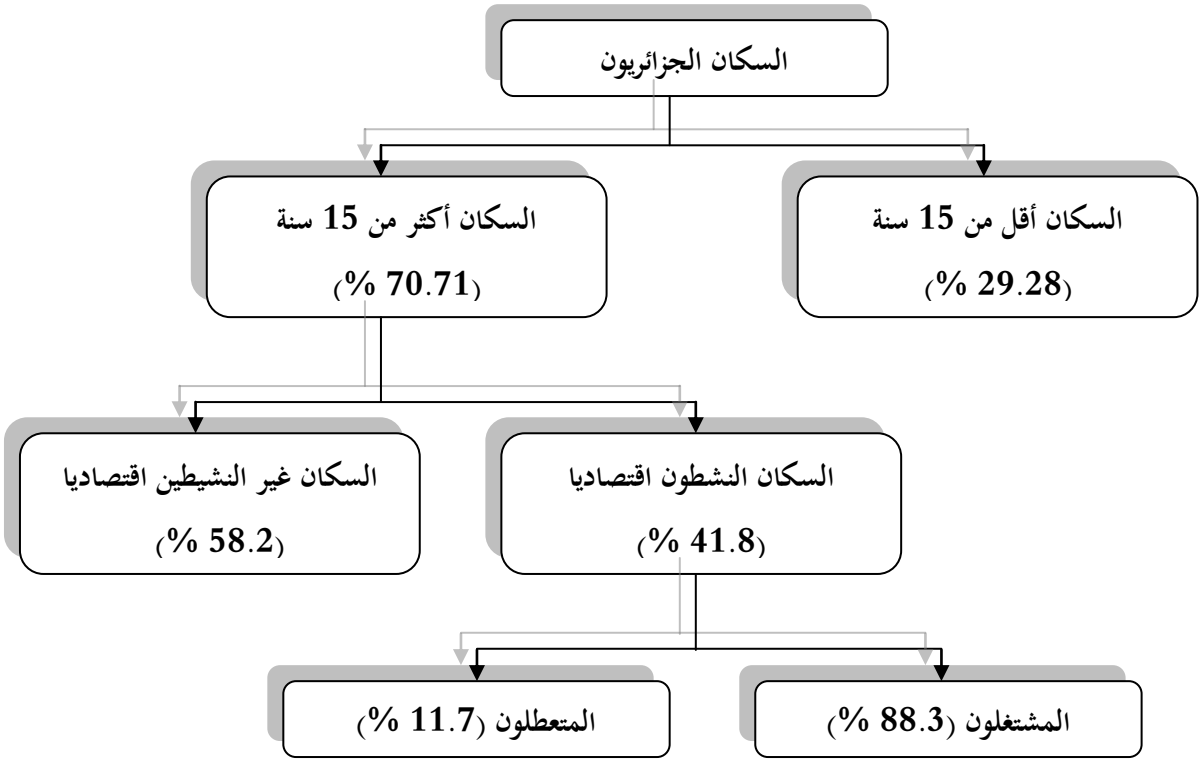

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- قاعدة بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2019/04/20، الساعة 10:00، متوفرة على الموقع:http://data.worldbank.org

- ONS, Activité, Emploi et chômage En Septembre 2017,N°796, p3.

ثانيا: تطور القوة العاملة المشتغلة والعاطلة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

يمكن إعطاء فكرة عن واقع الطلب على العمل من خلال تتبع التطور الحاصل في القوة العاملة المشتغلة والعاطلة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2 – 1): تطور القوة العاملة المشتغلة والعاطلة في الجزائر خلال الفترة (1990–2017)

الوحدة: ألف شخص

السنة	القوة العاملة	القوة العاملة المشتغلة	القوة العاملة العاطلة	معدل التشغيل % *	معدل البطالة %
1990	5851	4695	1156	80,2	19,8
1991	6085	4852	1233	79,7	20,3
1992	6318	4974	1344	78,7	21,3
1993	6561	5042	1519	76,8	23,2
1994	6814	5154	1660	75,6	24,4
1995	7561	5436	2125	71,9	28,1
1996	7811	5602	2209	71,7	28,3
1997	8072	5815	2257	72,0	28,0
1998	8326	5993	2333	72,0	28,0
1999	8583	6073	2510	70,8	29,2
2000	8850	6240	2610	70,5	29,5
2001	9074	6494	2580	71,6	28,4
2002	9303	6890	2413	74,1	25,9
2003	9540	7278	2262	76,3	23,7
2004	9780	8051	1729	82,3	17,7
2005	10027	8497	1530	84,7	15,3
2006	10267	9002	1265	87,7	12,3
2007	10514	9269	1245	88,2	11,8
2008	10801	9581	1220	88,7	11,3
2009	10544	9472	1072	89,8	10,2
2010	10812	9736	1076	90,0	10,0
2011	10661	9599	1062	90,0	10,0
2012	11423	10170	1253	89,0	11,0
2013	11964	10789	1175	90,2	9,8
2014	11453	10239	1214	89,4	10,6
2015	11932	10594	1338	88,8	11,2
2016	12117	10845	1272	89,5	10,5
2017	12298	10858	1440	88,3	11,7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-IMF, Country Staff Report (September 1998), Country Report (March 2003): Algeria" Selected Issues and Statistical Appendix", Report N.98/87, Report N.03/69, p 49, p 50.

-Banque d'Algérie, Rapport 2006(Juin 2007), Rapport 2009(Juillet 2010), Rapport 2013(Octobre 2014), Rapport 2017 (Juillet 2018): Evolution économique et monétaire en Algérie, p 164, p 207, p 162, p 111.

* تم حساب معدل التشغيل من خلال العلاقة: معدل التشغيل= القوة العاملة/القوة العاملة المشتغلة.

استنادا إلى الجدول السابق يتم استخلاص الشكل التالي:

شكل رقم (2-3): تطور معدلات التشغيل والبطالة في الجزائر للفترة (1990 – 2017)

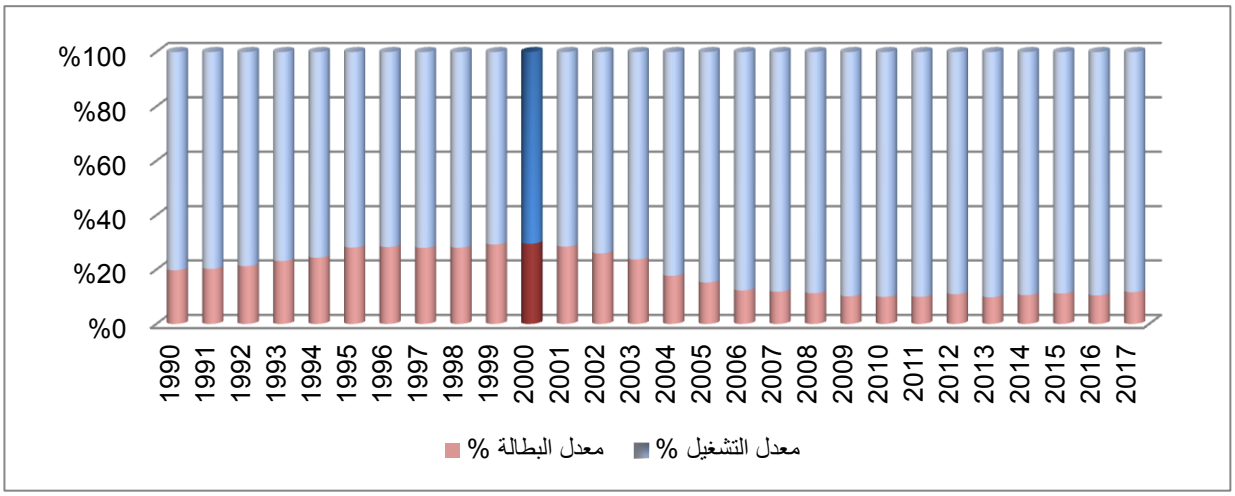

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-IMF, Country Staff Report (September 1998), Country Report (March 2003): Algeria" Selected Issues and Statistical Appendix", Report N.98/87, Report N.03/69, p 49, p 50.

-Banque d'Algérie, Rapport 2006(Juin 2007),Rapport 2009(Juillet 2010),Rapport 2013(Octobre 2014),Rapport 2017 (Juillet 2018): Evolution économique et monétaire en Algérie, p 164, p 207, p 162, p 111.

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول رقم (2-1) والشكل (2-3) يتضح أن القوة العاملة المشتغلة (العمالة) خلال هذه الفترة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث بلغ عددهم في سنة 1990 حوالي 4695 ألف عامل ليبلغ عددهم 6240 ألاف عامل سنة 2000 ، أما سنة 2017 فبلغ عددهم 10858 ألف أي أن حجم العمالة قد تزايد بحوالي خمس أضعاف ما كان عليه سنة 1990، والملاحظ أن الفترة 2000-2017 تميزت بنمو سريع وكبير للفئة المشتغلة عن باقي الفترات الأخرى ويرجع هذا للبرامج التنموية التي اعتمدتها الدولة خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى برامج وأجهزة التشغيل التي استحدثها الدولة لتوفير مناصب شغل للشباب خاصة.

أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة فقد سجلت ارتفاعا خلال الفترة (1990- 2000)، حيث انتقلت من 19.8%سنة 1990 إلى 29.5% سنة 2000 ، وهذا نتيجة الأزمة التي مر بها الاقتصاد الجزائري الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل، لأنه في الواقع هذه الزيادة في البطالة يمكن تفسيرها لانخفاض النشاط التنموي في الجزائر خلال هذه الفترة لكون التشغيل يعتمد على الاستثمار وهذا الأخير سجل تراجع كبيرا خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد، إضافة إلى ذلك فإن الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي قد أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية ودفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها

لعدم إيجاد مصادر التمويل، حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل وغلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية ما بين 1994-1998.[1]

وانطلاقا من سنة 2001، سجلت معدلات البطالة تراجعا محسوسا، حيث انخفضت من 28.4 % سنة 2001 إلى 11.7 % سنة 2017 ، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الأوضاع الأمنية للبلاد في أواخر التسعينات التي ساعدت على الاستقرار السياسي والاقتصادي مع تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية بسبب الارتفاع الكبير وغير المسبوق لأسعار البترول، هذا الارتفاع في الأسعار أدى إلى انتهاج سياسة انفاقية توسعية من خلال عقد عدة برامج كان أولها برنامج الإنعاش الاقتصادي وثانيها برنامج دعم النمو وآخرها البرنامج الخماسي مما أدى ذلك إلى تنشيط الاستثمار العمومي وخلق فرص عمل خاصة في قطاع الخدمات وفي قطاع البناء والأشغال العمومية، وبصفة غير مباشرة في مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع كصناعة مواد البناء وصناعة الزجاج والنجارة وغيرها.

المطلب الثالث: خصائص التشغيل في الجزائر

قد لا يختلف سوق العمل عن باقي أسواق عمل الدول النامية، سواء في وضعيته الحالية أو تطوره منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بوجود عدد هائل من البطالين رغم استحداث مناصب شغل جديدة في كل مرة، وان تم تشخيص عملية التشغيل التي تعتبر أهم تحدي أما السلطات فانه سيتم إيجاد بأنها تتميز بعدة خصائص، إلا أنه سيتم التركيز في هذا المطلب على العناصر التالية:

أولا: التشغيل في القطاع العام والقطاع الخاص

مع بداية التسعينات شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية ومالية كان لها الأثر الكبير في كلا القطاعين الخاص والعام، خاصة بعد تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي والذي أدى إلى خوصصة وحل عدد كبير من المؤسسات العمومية مما جعل القطاع الخاص المسيطر الأكبر من حيت مساهمته في خلق مناصب عمل، حيت شغل القطاع الخاص 63.1% من إجمالي اليد العاملة خلال سنة 2017، في حين استحوذ القطاع العام على 57.9% فقط، مع تسجيل تباينات حسب الجنس حيت تمركزت اليد العاملة النسوية في القطاع العام بنسبة 56.9% من مجموع اليد العاملة النسوية.[2] والجدول الموالي يبن توزيع المشتغلين حسب القطاع (عام – خاص) خلال الفترة (2007-2017).

[1] شلالي فارس، مرجع سبق ذكره، ص70.

[2] ONS, Emploi et chômage En Septembre 2017, op.cit, p 18-19.

الجدول رقم (2 – 2): توزيع فئة المشتغلين بين القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2007–2017)

الوحدة: (1000 وظيفة)

السنة	القطاع العام		القطاع الخاص	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة(%)
2007	2987	34,76	5607	65,24
2008	3149	34,43	5997	65,57
2009	3234	34,14	6238	65,86
2010	3346	34,37	6389	65,63
2011	3843	40,04	5756	59,96
2012	4354	42,81	5816	57,19
2013	4440	41,16	6348	58,84
2014	4100	40,04	6139	59,96
2015	4455	42,05	6139	57,95
2016	4355	40,16	6490	59,84
2017	4001	36,85	6857	63,15

Source: ONS, Activité, Emploi et chômage En Septembre 2017, N°796, p 13.

استنادا إلى الجدول السابق يتم استخلاص الشكل التالي:

الشكل رقم (2 – 4): تطور فئة المشتغلين حسب القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2007–2017)

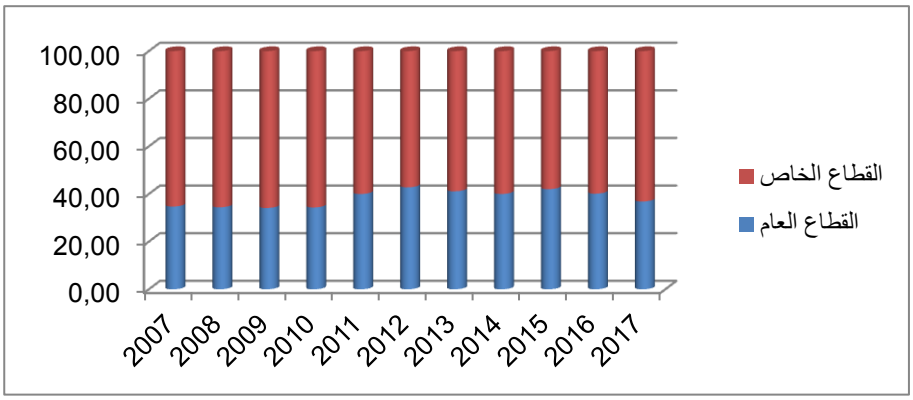

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد:

ONS, Activité, Emploi et chômage En Septembre 2017, N°796, p 13

من خلال الجدول رقم (2-2) والشكل رقم (2 – 4) تظهر مدى مساهمة كل من القطاع العام والخاص في عملية التشغيل حيث يحتل القطاع الخاص المرتبة الأولى في تغطيته لمناصب الشغل خلال الفترة (2007-2017)، إذ استطاع أن يمتص أكثر من نصف المشتغلين، وخاصة أنه شمل كل المجالات الاقتصادية لاسيما التجارة، الإدارة، النقل، والبناء والأشغال العمومية، حيت بلغت أدنى نسبة له 57.19% سنة 2012 وأعلى نسبة له 65,86% كانت سنة 2009.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة لهذه الفترة تذبذبا طفيفا في مساهمة القطاع الخاص، وطبعا هذا التراجع لم يؤثر على احتلال هذا القطاع للمرتبة الأولى في عملية التوظيف، حيث يشتغل في القطاع الخاص 6857 ألف من المشتغلين بنسبة 63,15% وهذا مقابل 4001 ألف مشتغل في القطاع العام مشكلين ما نسبته 36,85% في سنة 2017، ويرجع السبب في هيمنة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل إلى تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي التي تهدف إلى تحفيز وانتعاش الاقتصاد من جديد من خلال وضع استراتجية تسمح بإطلاق عملية تنمية مستدامة، والأخذ بعين الاعتبار منح الأفراد الوسائل التي تمكنهم من خلق الثروة، وتشجيع الفرص التي من شأنها خلق مناصب شغل دائمة.

ورغم التطور الذي شهده التشغيل في القطاع الخاص، إلا أن دوره في التشغيل بالجزائر مازال صغيرا مقارنة بدول العالم حيت يتيح القطاع الخاص أكثر من 90% من فرص العمل، خاصة بعدما أصبح القطاع الخاص هو العنصر الأساسي في عملية التنمية والمحرك الرئيسي للاقتصاد.[1]

ثانيا: التشغيل في القطاع غير الرسمي*

أحد المؤشرات الرئيسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم أداء سوق العمل، هو طبيعة ونوعية فرص العمل،ولقد أدى القطاع غير الرسمي دورا مهما في عملية خلق فرص العمل، فعندما تصل الأنشطة غير الرسمية والعمالة الناقصة إلى نسبة كبيرة، فإن ذلك يجعل معدلات العمالة والبطالة تفقد دلالاتها.[2] وتعود بداية الحديث عن العمل غير الرسمي في الجزائر لسنوات التسعينات من القرن الماضي، لكن تم ذلك بدون وجود عناصر إحصائية التي بإمكانها أن تحدد مجال تكونه وتشكله، وفي السنوات الأخيرة أصبح بالإمكان التفريق بين القطاع الرسمي والعمل غير الرسمي من خلال تحديد بعض الخصائص للعمل غير الرسمي، كحالات مناصب العمل غير مستفيدة من تغطية الضمان الاجتماعي،[3]

[1] بقاط حنان، مرجع سبق ذكره، ص 117.

* يمكن تعريف القطاع غير الرسمي بأنه" :أنشطة اقتصادية لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، كما أنها لا تدخل في حسابات الناتج الوطني على عكس أنشطة القطاع الرسمي.

[2] المدهون حسن، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[3] المومن عبد الكريم،(2017): دور سياسات التشغيل في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، ص 151.

فجزء كبير من العمالة يتم استيعابه في القطاع غير الرسمي، والذي يمتاز بالعمالة الهشة التي لا تحصل على التغطية الاجتماعية أو المميزات النسبية التي يحصل عليها العاملون في القطاع الرسمي، والجدول التالي يوضح مدى مساهمة القطاع غير الرسمي في استحداث مناصب شغل.

الجدول رقم (2 – 3): مساهمة القطاع الرسمي وغير الرسمي في التشغيل خلال الفترة (2007–2017)

الوحدة: (1000 مشتغل)

السنة	القطاع الرسمي	النسبة	القطاع غيرالرسمي	النسبة
2007	4 322	50,29%	4 272	49,71%
2008	4 567	49,93%	4 579	50,07%
2009	4 694	49,56%	4 778	50,44%
2010	4 856	49,88%	4 879	50,12%
2011	5 227	54,45%	4 372	45,55%
2012	5 922	58,23%	4 249	41,78%
2013	6 211	57,57%	4 577	42,43%
2014	5 972	58,33%	4 267	41,67%
2015	6 515	61,50%	4 079	38,50%
2016	6 747	62,21%	4 098	37,79%
2017	6 198	57,08%	4 660	42,92%

Source: ONS, Activité, Emploi et chômage En Septembre 2017, N°796, p 13.

استنادا إلى الجدول السابق يتم استخلاص الشكل التالي:

الشكل رقم (2 – 5): مساهمة القطاع الرسمي وغير الرسمي في التشغيل خلال الفترة (2007–2017)

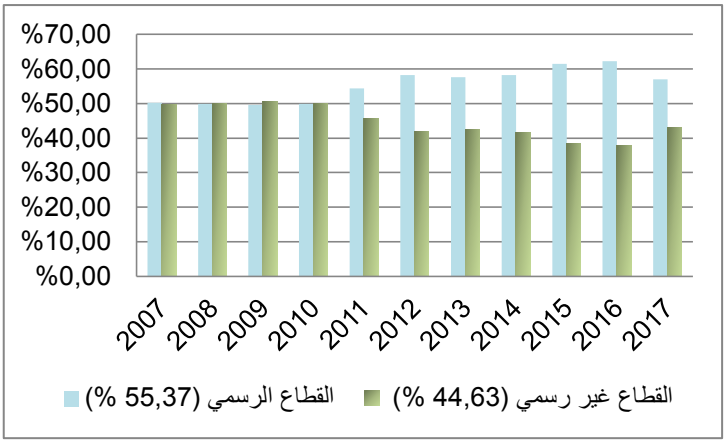

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

ONS, Activité, Emploi et chômage En Septembre 2017, N°796, p 13.

من خلال معطيات الجدول رقم (2 – 3) و الشكل قم (2 – 5) أعلاه، يتبن أن القطاع غير الرسمي خلال الفترة (2007-2017) قد ساهم بنسبة 44.63 % من مجموع العمالة لتوفير مناصب خلال هذه الفترة، وبما أن جميع عمليات التوظيف الحكومية توصف بأنها رسمية، لهذا فإن القطاع الخاص هو المساهم الوحيد في خلق هكذا نوع من مناصب الشغل التي تتسم بكونها غير رسمية. ولقد عرف القطاع غير الرسمي تراجع وتذبذبات في استقطاب اليد العاملة خلال العشر سنوات الأخيرة فلقد بلغ أقصاه سنة 2009 حيث ساهم بـ 50,44 % من إجمالي اليد العاملة وهو ما يعادل 4778 ألف مشتغل غير خاضع للضمان الاجتماعي، وبلغت أدنى قيمة له سنة 2015 حيت ساهم بـ 38,50 % من إجمالي اليد العاملة، ويعود سبب هذا التراجع للسياسة التي اتبعتها الدولة للتخفيف من حدة العمل غير الرسمي بالجزائر حيت تم الاعتماد على ثلاث محاور أساسية تتمثل في:[1]

- تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل.
- إنشاء وتنصيب هياكل للتنسيق ما بين القطاعات.
- متابعة آليات تسير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها.

هذه المحاور الثلاثة وإن لم تكن لها علاقة مباشرة مع مستوى العرض والطلب، إلا أنها عناصر أساسية في تسيير سوق العمل من حيث أنها تساهم في تصحيح الاختلالات، وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين عروض العمل والطلبات، إلى جانب أنها تضمن تكافؤ الفرص بين كل المواطنين في سعيهم للحصول على مناصب شغل.

المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب شغل في الجزائر

من بين آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف أن له دورا هاما في تنشيط سوق العمل من خلال توفير فرص عمل جديدة وبالتالي التقليص من حدة البطالة، لكن يبقى هذا الأثر مسألة نسبية إذ يختلف حسب الإستراتجية المتبعة من طرف الشركات الأجنبية المستثمرة وحسب طبيعة النشاط المتبع، ولهذا سيتم تخصيص هذا المبحث لإبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومدى مساهمته في خلق فرص عمل في الجزائر.

[1] المومن عبد الكريم، دور سياسات التشغيل في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)-، مرجع سبق ذكره، ص 151.

المطلب الأول: الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر

للاستثمار الأجنبي المباشر أثر مباشر على التشغيل والذي يتوقف على عوامل وطيدة الصلة بالأنماط السلوكية والممارسات الفعلية للشركات المتعددة الجنسيات، ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي:

أولا: شكل الدخول إلى السوق وحجم المشروع

يعتبر شكل الدخول إلى السوق من أهم العوامل المؤثرة على قدرة الشركات متعددة الجنسيات على استحداث فرص عمل بالدولة المضيفة، فوجود المؤسسات الأجنبية بهذه الدول يأخذ عدة صور، تتمثل في إنشاء مشروعات جديدة أو إعادة شراء مشروعات قائمة، ولكل شكل من هذه الأشكال تأثير مباشر على حجم التشغيل، وتختلف آثاره حسب الحالات التالية:[1]

1- حالة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع معين لإنشاء وحدة إنتاج جديدة:

في هذه الحالة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل جزءا مهما من تدفق رؤوس الأموال المستثمرة التي تسمح بتوفير مناصب شغل، وبالتالي يكون الاستثمار الأجنبي ذو تأثير إيجابي على مستوى العمالة، حيث نجد أن الاستثمار الجديد يمكن من إضافة وحدة إنتاجية جديدة تمثل إضافة للطاقة الإنتاجية بالاقتصاد المضيف، لذلك ينتج عنها زيادة في فرص العمل.

2- حالة اقتناء شركة موجودة:

في حالة اقتناء شركة موجودة فإن هذا يؤدي إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية بنسبة أقل وكذلك الأمر بالنسبة لفرص العمل، حيث يحتمل أن يتم قرار الاستغناء الجزئي أو الكلي للعمال، مما يؤثر سلبا على مستوى العمالة وفي هذه الحالة يظهر الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في اقتصاد الدولة المضيفة.

وفيما يخص حجم المشروع فمن الملاحظ تفضيل معظم الشركات الأجنبية الحجم الكبير لمشروعاتها وذلك لاعتبارات اقتصادية عديدة منها:[2]

- الاستفادة من وفرات الحجم، وزيادة الإنتاجية، حيث تزيد الإنتاجية كلما تم الانتقال من فئات الحجم الصغرى إلى الفئات الكبرى (علاقة طردية).

[1] بوراوي ساعد، (2008): الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر – تونس – المغرب) دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، ص 47.

[2] عميش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص ص 248 – 249.

- ❖ رغبة الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار بالسوق المحلي من خلال السيطرة على أكبر حصة سوقية ممكنة، ومنع المشروعات المحتمل انضمامها من الدخول في الصناعة الأمر الذي يعني توطيد خاصية التركز الصناعي.
- ❖ حرص الشركات المتعددة الجنسيات على تكوين طاقات احتياطية لاعتبارات سوقية تتعلق بتوقعات العرض والطلب في المستقبل، ومنها الرغبة في توفير قدر من المرونة يسمح بمواجهة التطورات السريعة في الطلب، وكذلك ضمان إمكانية الحصول على الموارد الأولية والسلع الوسيطة بصورة منتظمة، وأيضا تخوف هذه الشركات من صعوبة الحصول على الموافقات الرسمية على التوسعات المطلوبة في المستقبل.

بينما تجسد علاقة حجم المشروع بالتشغيل من خلال تميز الشركات المتعددة الجنسيات بالحجم الكبير، الأمر الذي يساهم في تعظيم قدرتها الاستيعابية ليس للآلات والمعدات فقط بل تمتد لتشمل القوى البشرية بمختلف أشكالها الماهرة وغير الماهرة، ويمكن لهذه الشركات التوسيع في نشاطها من خلال تكثيف استخدام العمالة المتاحة دون الحاجة إلى عمالة إضافية، إلا أنه من الممكن أن تحسن من مستوى التشغيل في الأجل الطويل وذلك من خلال إعادة استثمار أرباحها وخلق طاقات إنتاجية جديدة.

ثانيا: طبيعة التكنولوجيا المستخدمة وطبيعة السوق المستهدف

إن نجاح الدولة المضيفة في اختيار نوع التكنولوجيا المناسبة سوف يؤثر إلى حد كبير على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها، حيث أن تطبيق أي نوع من التكنولوجيا يحتاج إلى تهيئة بيئة معينة تشمل الخبرات والمهارات اللازمة للاستخدام التكنولوجي، فإذا قامت الشركات المتعددة الجنسيات بنقل مستوى عالي من التكنولوجيا، أو التركيز على المشروعات التي تتميز بكثافة رأس المال فإن هذا سوف يؤدي إلى قلة عدد فرص العمل الجديدة، بالإضافة إلى ارتفاع نسب البطالة وبصفة خاصة العمال الغير المهرة، أما في حالة نقل مستوى منخفض من التكنولوجيا أي إذا اتجهت للاستثمار في المشروعات التي تتصف بالاستخدام المكثف للعمال، فإن هذا قد يتقابل مع أهداف الدولة المضيفة بشأن تقليل نسب البطالة وسوف يؤدي إلى توفير قدر كبير من العمالة بحيث يمكن توجيه فائض العمالة إلى قطاعات ومجالات إنتاجية أخرى.[1]

أما فيما يخص طبيعة السوق المستهدفة فيجب التفرقة بين الصناعات الموجهة للتصدير والصناعات الموجهة لإحلال الواردات، فالأولى لها اتجاه إنتاجي توسعي يستهدف مجموعة أسواق خارجية وهو ما يتطلب توظيف يد عاملة بشكل متزايد للاستجابة للطلب الخارجي الذي يرتبط به نمو مناصب العمل، أما الثانية فموجهة بالأساس لسوق واحدة غير

[1] عبد السلام أبوقحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 130 – 133 – 134 - 150 بتصرف.

قابلة للنمو (أو ذات نمو بطئ) على الأمدين القصير والمتوسط وهو ما يقلل من نسبة مساهمتها في توفير فرص عمل جديدة.

ثالثا: توطن الاستثمار

تتأثر القدرة التشغيلية للاستثمار الأجنبي المباشر بالموقع الذي يتوطن فيه هذا الاستثمار بالدولة المضيفة، أي مكان إقامة المشروع الاستثماري، حيث أنه إذا تم اختيار منطقة صناعية مزدحمة، والتي تتسم بالأجور المرتفعة، نظرا لما تتطلبه طبيعة المنطقة والمشروع من عمالة ماهرة ومدربة وذات خبرات معينة، بالإضافة إلى الحاجة إلى القرب من الأسواق، مما يترتب عليه توفير فرص عمل أقل، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة فرصة العمل بهذه المناطق، في حين نجد العكس في حالة ما إذا أراد المستثمر الأجنبي توطين مشروعه الاستثماري بالمناطق الأقل تقدما والتي تتسم بانخفاض معدلات الأجور بها نظرا لانخفاض مهارة العمالة التي تتطلبها نوعية النشاط الاستثماري، مما يترتب عليه توفير المزيد من فرص العمل، مع العلم أن اختيار المستثمر للمكان الذي يتوطن فيه المشروع الاستثماري يتوقف على ظروف سوق العمل، الاتحادات والنقابات العمالية، القوانين التي تؤثر على سعر عنصر العمل، ونوع النشاط الذي تمارسه هذه الشركات وما يتطلبه من مهارات معينة والقرب من أسواق معينة.[1]

المطلب الثاني: الأثر الغير مباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر

يظهر الأثر الغير مباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التشغيل في الدول المضيفة من خلال الحالات التالية:

أولا: الأثر على إجمالي الاستثمار المحلي

إن للاستثمار الأجنبي المباشر دور هام في التأثير على الاستثمار المحلي بالدولة المضيفة، وذلك في ظل ما تمارسه هذه الاستثمارات من مزاحمة ومنافسة للاستثمارات المحلية من خلال الأثرين التاليين:[2]

❖ **أثر الإحلال:**

بمعنى أن الفروع الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة ومهارات إدارية وقنوات دولية للتسويق، وعلامات تجارية عالية فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية فهذا ما يؤدي بها إلى الزوال وخروجها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، ويحل محلها المستثمر الأجنبي.

[1] عميش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص ص 250 – 251.

[2] نزاري رفيق، (2008): الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة: تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، ص ص 97 -98.

❖ **أثر التكامل:**

يعني أن الشركات المتعددة الجنسيات تملك تكنولوجيا متقدمة، وأن الشركات المحلية لديها إمكانية لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة وهذا يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جلب رؤوس الأموال من الخارج، أي أن تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط، فهنا ينشأ الأثر التكاملي وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة.

وبالتالي فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي يتوقف على أيهما أكبر أثر الإحلال أم أثر التكامل، وما يصحبه من تأثير على التشغيل، حيث إذا استطاعت الشركات المحلية الصمود والاستمرار فإن دخول الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن يحفزها على زيادة إنتاجها وصادراتها وبالتالي النهوض بمستويات التشغيل، شرط أن لا يكون النشاط كثيف الرأسمال والتكنولوجيا، أما إذا عجزت هذه الشركات عن الصمود أمام المنافسة وكانت غير كفء، فإنها ستضطر للخروج من السوق وبالتالي فقدان العديد من الوظائف وزيادة معدلات البطالة.

ثانيا: الرفع من الإيرادات الحكومية

عندما تقوم الشركات الأجنبية بدفع الضرائب المستحقة عليها في المدى الطويل الناتجة عن النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها في الدول المضيفة، فهي بذلك تساهم في الرفع من الإيرادات الحكومية، الأمر الذي يسمح للحكومات من توجيه هذه الإيرادات المحصلة من مختلف الشركات الأجنبية وفق إستراتجية مسئولة وفعالة لتنشيط بعض القطاعات أو تحسين بعضها الآخر، أو توسيع نشاطات استثمارية مختلفة، مما يترتب حتما على هذه الخطوة خلق وتوفير فرص جديدة للعمل لأجل امتصاص اليد العاملة العاطلة في الدول المضيفة.[1]

ثالثا: الأثر على مجمل الاقتصاد الوطني

إن وجود الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل أمامية وخلفية بين مختلف النشاطات الاقتصادية في الدولة، حيث أن الشركات الأجنبية عند شروعها في نشاطها الاقتصادي، فإنها تؤسس علاقات اقتصادية مع المتعاملين معها، وهؤلاء إما أن يكونوا موردين أو عملاء محليين، وهذا يؤدي بهؤلاء الموردين والعملاء إلى خلق مناصب شغل جديدة على مستوى شركاتهم من أجل تغطية الطلب الجديد لهذه الشركات وتقديم خدمات مساعدة لها وكذا تصريف منتجاتها، وينقسم الأثر غير المباشر الذي تخلفه الشركات الأجنبية على التشغيل إلى:[2]

[1] داود خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[2] المرجع نفسه، ص 145.

❖ **أثر الارتباطات الأمامية:**

عندما تندفع الشركات الأجنبية لاقتناء حاجيات ضرورية تخص سيرورة نشاطها من الموردين المحليين في الدول المضيفة، فإن هؤلاء الموردين سعيا منهم لإنجاح عملية التوريد وتكريس روابطهم مع تلك الشركات يقومون بتحقيق مناصب شغل جديدة حفاظا على تلك الروابط واستمرارها.

❖ **أثر الارتباطات الخلفية:**

إن نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ومن أجل تسويق ذلك الإنتاج تستعين هذه الشركات بموزعين وبأعوان خدمات ما بعد البيع على المستوى الوطني، وينتج عن ذلك خلق مناصب شغل جديدة على مستوى هؤلاء الزبائن، وهذه المناصب الجديدة ناتجة عن الارتباطات الخلفية التي تربط المشروعات الأجنبية بعملائها المحليين.

رابعا: الأثر على المنافسة

غالبا ما تحسم المنافسة بين الفروع الأجنبية والشركات المحلية في نفس قطاع الصناعة أو النشاط لصالح الفروع الأجنبية، نظرا لقدراتها العالية في مجال الكفاءة والمهارات التنظيمية والتسييرية، وأمام عجز الشركات المحلية في مواجهة ومنافسة الفروع الأجنبية، يتحتم عليها الخروج من السوق، واتخاذ قرار الغلق وهو ما يؤدي إلى تسريح العمال، وبالتالي يكون الأثر سلبيا في هذه الحالة.[1]

وقد يأخذ الأمر شكلا مغايرا إذا حفز دخول الفروع الأجنبية الشركات المحلية على توسيع طاقتهم الإنتاجية وتحسين وتطوير أساليبهم التصنيعية والتسويقية ومواكبة التكنولوجيا المستخدمة، وكذا تنمية مهارات اليد العاملة، الأمر الذي يمكن الشركات المحلية من التكيف مع نسق المنافسة وبالتالي المحافظة على مناصب الشغل واستحداث مناصب جديدة حتى تتمكن من منافسة تلك الفروع الأجنبية.

المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل في الجزائر

من أهم الدوافع وراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو مدى مساهمته في تكوين وتأهيل ورفع مستوى العمالة المحلية بالإضافة إلى الحد من ارتفاع معدل البطالة بفتح فرص عمل جديدة، ولإبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص الشغل سيتم عرض حجم التشغيل الذي وفرته المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترتين التالتين:

[1] بواروي ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 48.

- ❖ الفترة من 1993 إلى 2001 حيت تميزت هذه الفترة بارتفاع معدلات البطالة، إذ بلغت 23.2 % سنة 1993 ووصلت إلى أقصى حد لها خلال هذه الفترة بـ 29.5 % سنة 2000.[1]
- ❖ الفترة من 2002 إلى 2017 فلقد سجلت معدلات البطالة خلال هذه الفترة تراجعا محسوبا، حيت انخفضت من 25.9 % سنة 2002 إلى 11.7 % سنة 2017.[2]

أولا: حجم التشغيل الذي وفرته المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (1993–2001)

لإبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص الشغل خلال هذه الفترة سيتم التطرق إلى مايلي:

1- حجم التشغيل الناجم عن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر:

تميز عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية خارج قطاع المحروقات بالضآلة خلال الفترة (1993-2001)، حيت بلغ المجموع الكلي للمشاريع 440 مشروع فقط خلال تسع سنوات مستحدثة لـ 51909 منصب عمل، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (2 – 4): فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة(1993–2001)

السنوات	عدد المشاريع	عدد المشتغلين	النسبة (%)
1994–1993	61	8 747	16,85
1995	17	2 550	4,91
1996	49	6 070	11,69
1997	59	6 378	12,29
1998	51	5 902	11,37
1999	60	5 957	11,48
2000	100	11 696	22,53
2001	43	4 609	8,88
المجموع	440	51 909	100

المصدر: من اعدا الطالبة بالاعتماد على:

أورابية عزيز، (2012): السياسة الاستثمارية و التشغيل في الجزائر للفترة (2000-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جزائر، ص78.

[1] IMF, Country Staff Report (September 1998), Country Report (March 2003): Algeria" Selected Issues and Statistical Appendix", Report N.98/87, Report N.03/69, p 49, p 50.

[2] Banque d'Algérie, Rapport 2006(Juin 2007),Rapport 2009(Juillet 2010),Rapport 2013(Octobre 2014),Rapport 2017 (Juillet 2018): Evolution économique et monétaire en Algérie, p 164, p 207, p 162, p 111.

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح تذبذب عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية، حيث أنها ساهمت في خلق مناصب شغل في الفترة (1993-2001) في الجزائر بنسبة 12.5 % وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع ما تتوفر عليه الجزائر من قدرات بشرية هائلة، و هذا راجع إلى عدم ثبات القوانين التشريعية لفترة التسعينات ونتيجة أيضا للإصلاحات الاقتصادية المتكررة، وما تبعها من تنفيذ الشروط الصارمة للتعديل الهيكلي التي وضعتها المؤسسات الدولية بسبب تفاقم أزمة الديون الخارجية.

كما تعد سنة 1995 أقل مشاركة في توفير مناصب عمل بنسبة 4.91 % نظرا لغياب الشبه كامل للاستثمارات الأجنبية في هذه السنة، في حين تقاربت النسب للفترة الممتدة من 1996 إلى 1999، بينما تعتبر سنة 2000 هي السنة التي تم فيها توظيف أكبر عدد من العمال ما يعادل 22.53 % من إجمالي الموظفين حيث بلغت عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية خلال هذه السنة 100 مشروع مستحدثة **11 696** منصب عمل.

وعموما فقد تمكنت المشاريع الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من توفير ما بين 2550 و11696 منصب عمل خلال هذه الفترة، ورغم التحسن المسجل في فرص العمل المستحدثة إلا أنها تبقى قليلة جدا وضعيفة و لا ترقى للمستوى المطلوب.

2- توزيع العاملة الناجمة عن المشاريع الأجنبية حسب القطاعات:

إن الجدول الموالي يوضح توزيع مناصب العمل حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تم استحداثها من طرف المستثمر الأجنبي خلال الفترة (1993-2001):

الجدول رقم (2 – 5):توزيع التشغيل الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة(1993-2001)

القطاعات	عدد مناصب العمل	النسبة (%)
الزراعة	3945	7,60
الصناعة	31030	59,78
البناء و الأشغال	6895	13,28
سياحة	2877	5,54
خدمات	6695	12,90
الصحة	124	0,24
التجارة	343	0,66
المجموع	51909	100

المصدر: عميش عائشة، (2017): دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 256.

يتضح من الجدول أعلاه أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الصناعة هي التي استقطبت العدد الأكبر من الأيدي العاملة مقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيت احتل قطاع الصناعة الصدارة بتوفيره 31030 منصب عمل وهو مايعادل 59.78 % من إجمالي المناصب المستحدثة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 6895 منصب مساهما بـ 13.28 % وهي نسبة ليست ببعيدة عما استحدثه قطاع الخدمات الذي تمكن من توفير 6695 منصب أي ما يعادل 12.90 %، ويأتي في المرتبة الرابعة قطاع الزراعة بـ 7.60 %، ويليه قطاع السياحة بنسبة 5.54 %، أما باقي القطاعات فقد ساهمت بنسب ضئيلة لا تكاد تذكر وهذا بسبب قلة المشاريع الأجنبية في هذا المجال، إضافة إلى أن هذه القطاعات لا تحتاج إلى عدد كبير من اليد العاملة.

ثانيا: حجم التشغيل الذي وفرته المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002–2017)

يمكن توضيح حجم التشغيل الذي وفرته المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال هذه الفترة من خلال عدد مناصب الشغل التي وفرتها المشاريع الأجنبية مقارنة بالمشاريع الاستثمارية الأخرى بالجزائر، وكذلك حسب مناصب الشغل التى وفرتها حسب القطاعات.

1– حجم التشغيل في كل من المشاريع الوطنية والمشاريع الأجنبية خلال الفترة (2002–2017)

تساهم كل من المشاريع الوطنية والأجنبية في خلق مناصب شغل ولكن بنسب متفاوتة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2 –6): عدد مناصب الشغل الموفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية خلال الفترة (2002–2017)

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
الاستثمار المحلي	62334	98,58	1098011	89,15
الاستثمار الأجنبي	901	1,42	133583	10,85
المجموع	63235	100	1231594	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002–2017 (تحديث أوت 2018)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2019/03/22، الساعة 10.30، http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

واستنادا للجدول السابق يتم استخلاص الشكل التالي:

الشكل رقم (2 – 6): عدد مناصب الشغل الموفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية خلال الفترة (2002–2017)

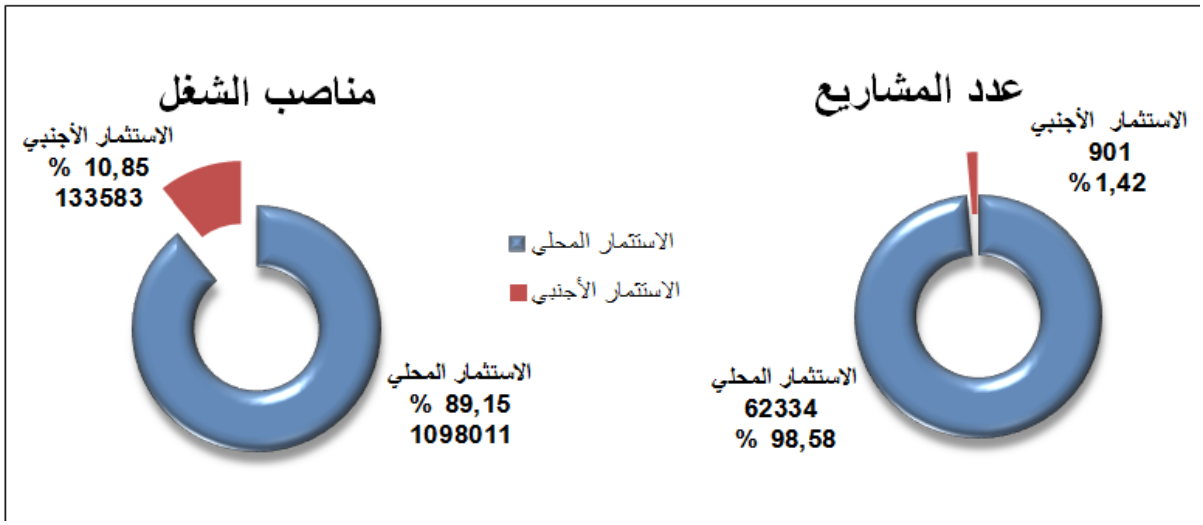

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002–2017 (تحديث أوت 2018)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2019/03/22، الساعة 10.30، http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول (2–6) والشكل (2–6) أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل بالجزائر خلال هذه الفترة (2002–2017) تبقى محدودة، حيث بلغ العدد الإجمالي من مناصب الشغل الذي وفرته المشاريع الاستثمارية خلال هذه الفترة 1231594 منصب شغل، منها 1098011 كان مصدرها الاستثمار المحلي بنسبة 89.15 %، أما الاستثمار الأجنبي فلم يساهم إلا بـ 133583 منصب شغل فقط بنسبة 10.85%، إلا أن هذه النسبة قد تبدو معقولة إذا ما قورنت بنسبة عدد المشاريع الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة والتي تصل إلى 1,42% من إجمالي المشروعات الاستثمارية بما يعادل 901 مشروع، فإذا ما تم تصور ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية إلى نسب أكثر من 1,42% من مجموع الاستثمارات القائمة، فإن ذلك قد يرفع من مساهمتها في توفير مناصب الشغل التي قد توفرها مجموع هذه الاستثمارات، لذلك كان منطقيا أن تكثف السلطات المعنية الجهود من أجل تحسين بيئة الاستثمار وتهيئتها من أجل استقطاب وجلب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

2- توزيع العمالة الناجمة عن المشاريع الأجنبية حسب القطاعات:

يوضح الجدول التالي توزيع العمالة الناتجة عن الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2002-2017)

جدول رقم (2 -7): توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الزراعة	13	1,44	641	0,48
البناء	142	15,76	23928	17,91
الصناعة	558	61,93	81413	60,95
الصحة	6	0,67	2196	1,64
النقل	26	2,89	2407	1,80
السياحة	19	2,11	7656	5,73
الخدمات	136	15,09	13842	10,36
الاتصالات	1	0,11	1500	1,12
المجموع	901	100	133583	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2017 (تحديث أوت 2018)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2019/03/22، الساعة 10.30، http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

واستنادا للجدول السابق يتم عرض الشكل التالي:

الشكل رقم (2 – 7): توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2017)

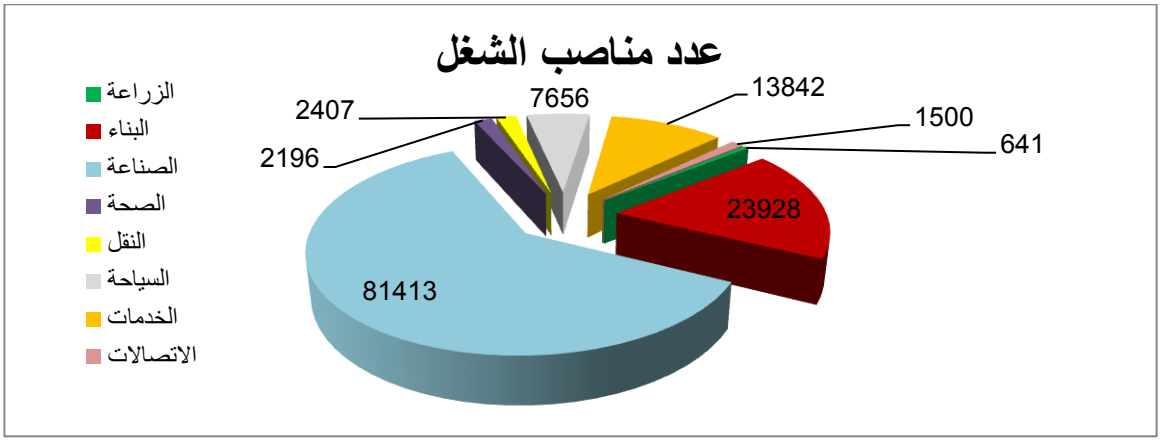

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2017 (تحديث أوت 2018)،تاريخ الاطلاع 2019/03/22، الساعة 11.30 ، http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

من خلال الجدول (2-7) والشكل (2-7) يتضح أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الصناعة هي التي استقطبت العدد الأكبر من الأيدي العاملة مقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث وفرت في قطاع الصناعة 81413 منصب شغل بنسبة 60,95 %، في ما احتلت الشركات الأجنبية النشطة في قطاع البناء المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في خلق فرص عمل في الجزائر فساهمت بتوفير 23928 منصب شغل بنسبة 17,91%، ويمكن إرجاع ذلك إلى اعتماد هذه الشركات الناشطة في هذا القطاع على اليد العاملة الأجنبية التي تأتي بها من موطنها الأم، ومثال ذلك الشركات الصينية الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي تعتمد بنسبة كبيرة على العمالة الصينية. ثم تأتي الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة حيث وفرت 13842 منصب شغل أي بنسبة تعادل 10,36%، كما نجد أن الشركات الأجنبية الناشطة في قطاع السياحة تأتي في المرتبة الرابعة ولقد وفرت 7656 منصب شغل بنسبة 5,73%، ثم تليها الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع النقل والصحة حيث وفرت 2407 منصب شغل بنسبة 1,80%، 2196 منصب شغل بنسبة 1,64% على الترتيب، كما نجد أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الزراعة احتلت المرتبة الأخيرة من حيث توفيرها لمناصب الشغل في الجزائر حيث وفرت 641 منصب شغل بنسبة تعادل 0,48% رغم أن عدد المشاريع كان 13 مقارنة بمشروع واحد لقطاع الاتصالات والذي تمكن من خلق 1500 منصب شغل بنسبة 1,12%، وعليه فمناصب الشغل المستحدثة تتوقف على طبيعة المشروع وحجمه وليس على عدد المشاريع أي على النوع وليس الكم.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم عرض الإطار المفاهيمي للتشغيل وسوق العمل، بالإضافة إلى تقديم عرض تحليلي عن واقع التشغيل في الجزائر من خلال تتبع أهم المحطات التي مر بها خلال الفترة (1990-2017)، وتتبع التطور الحاصل في كل من القوة العاملة النشيطة التي تمثل عرض العمل، والقوة العاملة المتشغلة والعاطلة التي تعطي فكرة عن التطور في طلب العمل، ولقد اتضح أنه بالرغم من الجهود والبرامج التنموية التي تبنتها الدولة للحد من مشكلة البطالة، والتي سجلت تحسنا في ما يخص خلق مناصب الشغل إلا أنها ليست كافية وغير مواتية مع حاجات الأشخاص.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يتمكن هو الآخر من خلق فرص العمل بالحجم المناسب والذي يتماشى والإمكانيات الموفرة له و ذلك راجع لضآلة حجمه من جهة ولاعتماده على الأنشطة كثيفة رأس المال من جهة أخرى.

وبعدما تبين في هذا الفصل أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل ومساهمته في توفير مناصب شغل هو أثر ضئيل جدا لا يرقى إلى المستوى المطلوب مقارنة مع ما تتمتع به الجزائر من مقومات ومؤهلات، سيتم القيام بدراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الفصل القادم تعزيزا لما تم التوصل إليه.

تمهيـــد

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لما تساهم به هذه الأخيرة من آثار مباشرة وغير مباشرة على التشغيل، وقد تزايد هذا الاهتمام خاصة في ظل التطورات العالمية الحديثة أو ما يعرف بالعولمة، إذ يعتبر تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم محدداتها والنمو المتزايد لتدفقاته من أهم نتائجها.

وتتسم تدفقات الاستثمار الأجنبي بدورها الهام في النهوض بمستويات التشغيل، وذلك من خلال ما تساهم به هذه الاستثمارات من توفير فرص عمل سواء تم ذلك بطريقة مباشرة أو تلك التي تتيحها بطريقة غير مباشرة باقتصاديات هذه الدول.

وبعد التحليل النظري الذي عرض في الفصول السابقة سيتم في هذا الفصل إجراء قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، وذلك بالاعتماد على بعض أدوات الاقتصاد القياسي مثل اختبارات تحليل السلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك.

وبناء على ذلك يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث حيث يتم تخصيص المبحث الأول والثاني لتحليل الطرق المستخدمة في الدراسة القياسية، أما المبحث الثالث يتم تخصيصه لمناقشة وتحليل نتائج هذه الدراسة القياسية وذلك كما يلي:

المبحث الأول: تحليل السلاسل الزمنية

المبحث الثاني: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

المبحث الثالث: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر

المبحث الأول: تحليل السلاسل الزمنية

تعتبر السلاسل الزمنية من أهم المواضيع التي أخذت تستخدم في مختلف العلوم بطريقة واسعة جدا، حيث أن معظم الإجراءات الإحصائية الرياضية في تحليل السلاسل الزمنية، أصبحت تعطي دوالا مهمة للتقدير، وتساعد على ملاءمة بعض النماذج الرياضية والإحصائية للمشكلة المراد دراستها.

المطلب الأول: مدخل في الاقتصاد القياسي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالاقتصاد القياسي وأهدافه.

أولا: تعريف الاقتصاد القياسي

إن قياس وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية هو الذي يشكل أساس الاقتصاد القياسي.

حيث يعرف الاقتصاد القياسي على أنه" العلم الذي يدرس العلاقات الاقتصادية بأسلوب كمي مستخدما النظرية الاقتصادية والأسلوب الإحصائي والحقائق المعبر عنها بإحصائيات وهو أحد فروع علم الاقتصاد التي تستخدم الأدوات الإحصائية والرياضية"[1]

كما يعرف على أنه " القياس الاقتصادي، حيث يعتبر فرع من فروع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية"[2]

وعليه فإن الاقتصاد القياسي هو علم اجتماعي تستخدم فيه أدوات النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء لتحليل الظواهر الاقتصادية

ثانيا: أهداف الاقتصاد القياسي

ويمكن تلخيص أهداف الاقتصاد القياسي في النقاط التالية:[3]

[1] محمد صالح تركي القريشي، (2004): مقدمة في الاقتصاد القياسي،الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر :عمان، الأردن، ص91 .

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2005): الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية،مصر، ص4.

[3] دحماني نور الهدى،(2015): سوق الأوراق المالية ودوره في النمو الاقتصادي – دراسة حالة الاقتصادات الناشئة والجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص ص 198-199.

- ❖ تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة :إن تحليل واختبار النظريات الاقتصادية، يعد هدفا رئيسيا من أهداف الاقتصاد القياسي، ولا يمكن عد النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تجتاز اختبارا كميا عدديا يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.
- ❖ رسم السياسات واتخاذ القرارات :يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره لصيغ وأساليب مختلفة لتقدير المرونات والمعلمات الفنية والتكلفة الحدية والإيرادات الحدية، وتأسيسا على ذلك فإن معرفة القيم العددية لمعلمات النموذج المقدر تساعد على إجراء المقارنات واتخاذ القرار المناسب سواء على مستوى المنشأة أو الدولة.
- ❖ التنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل :يساعد الاقتصاد القياسي رجال الأعمال والحكومات في وضع السياسات من خلال توفير القيم العددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلا، حيث أن هذه التنبؤات تمكّن واضعي السياسة ومتخذي القرار لتنظيم الحياة الاقتصادية واتخاذ إجراءات معينة للتأثير في متغيرات اقتصادية معينة.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية

سوف يتم خلال هذا المطلب عرض تعريف للسلسلة الزمنية، مركباتها والخصائص الإحصائية لصفة استقرار السلسلة الزمنية.

أولا: تعريف السلسلة الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية على أنها " تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة ولا بالنقصان".[1]

مع الإشارة إلى أنه قبل استخدام السلسلة الزمنية في التحليل أو التوقع، يجب أن تكون مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينهما، لذلك يجب:[2]

- ❖ أن تخص مستويات السلسلة الزمنية فترات متساوية، فالمقارنة بين المستويات لفترات غير متساوية غير ممكنة؛
- ❖ أن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة؛

[1] عبد العزيز شرابي،(2000) طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 30.

[2] مرجع نفسه، ص 20.

- ❖ أن تكون جميع السلسلة الزمنية خاصة بمكان معين؛
- ❖ أن تكون طريقة ومنهجية قياس جميع المستويات موحدة؛
- ❖ التعبير عن مستويات السلسلة الزمنية القيمية بالأسعار الثابتة.

ثانيا: مركبات وخصائص السلسلة الزمنية

1- مركبات السلسلة الزمنية

يقصد بمركبات السلسلة الزمنية العناصر المكونة لها، وذلك بهدف معرفة سلوكها، مقدار تغيراتها وتحديد اتجاهها.

❖ **مركبة الاتجاه العام:**

يعتبر الاتجاه العام من أهم العناصر المكونة للسلسلة الزمنية، ويقصد به الحركة المنتظمة للسلسلة عبر فترة زمنية نسبيا، ويتم الاعتماد عليه في بناء التوقعات المستقبلية، وبالتالي فهو يمثل التوجه الذي تكون عليه الظاهرة.[1]

❖ **المركبة الموسمية (الفصلية):**

إن تطور المؤشرات عبر الزمن يمكن أن يمر بتقلبات دورية أو موسمية. ذلك لأن طبيعة النشاط لكثير من القطاعات الاقتصادية تتوقف على تأثير الفصول السنوية خلال كل سنة أو تأثير الأشهر خلال الفصول.[2]

❖ **المركبة الدورية:**

عندما تتوفر عينات إحصائية كبيرة لفترات زمنية طويلة يمكن إظهار التقلبات الدورية، المرتبطة بالديناميكية العامة لنشاط السوق وبالمرحلة التي يوجد فيها اقتصاد بلد ما من الدورة الاقتصادية العامة.[3]

❖ **المركبة العشوائية:**

ويقصد بها التغيرات الناتجة عن عوامل عشوائية خارج نطاق السيطرة، وهذه التغيرات لا يمكن التنبؤ بها. وهي مهمة نسبيا بالرغم من صعوبة تفسيرها، إلا أنه يمكن إظهار تأثيرها، وهي تظهر كذبذبات صغيرة منتظمة في بيانات السلسلة الزمنية.[4]

2- خصائص استقرار السلسلة الزمنية

تعتبر سلسلة زمنية ما مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية:[1]

[1] Jean PieerVendriné, (1985):Technique quantitative de gestion, librairie Vuibert: Paris, France, p17.

[2] علي مكيد،(2007): الاقتصاد القياسي – دروس ومسائل محلولة –، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر ، ص 280.

[3] مرجع نفسه، ص 280.

[4] فاضل عباس الطائي، (2006): التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد 17، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات الإحصائية والمعلوماتية، العراق، ص 296.

- تذبذب متوسط القيم عبر الزمن: $E(y_t) = \mu$
- ثبات التباين عبر الزمن:

$$var(y_t) = E[y_t - E(y_t)]^2 = var(y_{t+k}) = E[y_{t+k} - E(y_{t+k})]^2$$

- أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتينوليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير، أي على الفرق بين الفترة t_1 وt_2 وليس على t_2 أو t_1.[2]

المطلب الثالث: اختبارات استقرار السلسلة الزمنية

يوجد هناك عدد من المعايير التي تستخدم في اختبار صفة الاستقرار أو السكون في السلسلة، ومن أهم هذه المعايير نجد دالة الارتباط الذاتي **(AC)Autocorrelation function**

تتمثل دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة k في:

$$p_k = Ac = \frac{cov(k)}{cov(0)} = \frac{y(k)}{y(k)} \quad \cdots\cdots(3-1)$$

$$\widehat{cov}(k) = \hat{y}(k) = \frac{\sum(y_t - \bar{y})(y_{t+k} - \bar{y})}{n-k} \quad \cdots\cdots(3-2)$$

$$\widehat{cov}(O) = \hat{y}(0) = \frac{\sum(y_t - \bar{y})^2}{n} \quad \cdots\cdots(3-3)$$

حيث أن: n تمثل حجم العينة، K يمثل طول الفجوة الزمنية.

وبرصد P_k وk في شكل الإنتشار عند الفجوات المختلفة نحصل على شكل إرتباط العينة، وتتراوح قيمة معامل الإرتباط الذاتي P_k بين -1 و $+1$ كأي معامل ارتباط. ويتطلب استقرار السلسلة هنا أي أن يكون P_k مساويا للصفر أو لا يختلف جوهريا عنه بالنسبة لأي فجوة k أكبر من الصفر.

وفي حالة تمتع بيانات السلسلة بالاستقرار فإن معاملات الارتباط الذاتي للعينة غالبا ما يكون لها توزيع طبيعي وسطه الحسابي صفر تباينه $\left(\frac{1}{n}\right)$، ومن ثم فإن حدود فترة الثقة عند مستوى معنوية 5% لعينة كبيرة الحجم تكون هي: $1{,}96\sqrt{1/n} \mp$

[1] صالح تومي،(1999): مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 173.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 650 – 654.

وإذا كان $\hat{p}$ يقع داخل هذه الحدود فإننا نقبل فرض العدم القائل بأن هذا المعامل يساوي صفر، وإذا كان يقع خارج هذه الحدود فإننا نرفض فرض العدم ويكون p_k مختلفا جوهريا عن الصفر.

ولإجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة نستخدم إحصائية φ، والتي تم تقديمها بواسطة **Box and Pierce**، حيث: $n\sum_{k=1}^{m}\hat{p}_k^{\,2}=\varphi$

حيث أن: n يمثل حجم العينة، m يمثل عدد الفجوات.

وبالنسبة للعينة الكبيرة فإن φ لها توزيع X^2 مع درجات حرية m عند مستوى معنوي معين، ولو أن φ المحسوبة تفوق φ الجدولية نرفض فرض العدم القائل بأن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر تكون غير مستقرة، أما إذا كان العكس نقبل فرض العدم وتكون السلسلة مستقرة أو ساكنة.

أولا: اختبارات التوزيع الطبيعي

لحساب فترات الثقة للتوقعات وكذلك لإجراء اختبارات ستيودنت للمعلمات، يجب فحص التوزيع الطبيعي للأخطاء.

❖ **اختبارات Skewness و Kurtosis**

إذا كان العزم الممركز من الرتبة k للسلسلة y_t من الشكل: [1]

$$\mu_k=\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(y_i-\bar{y})^k \cdots\cdots (3-4)$$

فإن معامل **Skewness** $(B_1^{1/2})$ يعطي وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$B_1^{1/2}=\frac{\mu_3}{\mu_2^{3/2}} \qquad \cdots\cdots (3-5)$$

ومعامل **Kurtosis** يعطي وفق العلاقة:

$$B_2=\frac{\mu_4}{\mu_2^2} \qquad \cdots\cdots (3-6)$$

إذا كان التوزيع طبيعي وعدد المشاهدات أكبر من 30 $(n>30)$ فإن:

[1] Régis Bourbonnais,(2003): économétrie, 3 éme édition, Dunod: Paris, France, p230.

$$\begin{cases} B_1^{1/2} \sim N\left(0, \sqrt{\frac{6}{n}}\right) \\ B_2 \sim N\left(3, \sqrt{\frac{24}{n}}\right) \end{cases}$$

وبالتالي نستنتج الإحصائيات التالية:

$$v_1 = \frac{\left|B_1^{1/2} - 0\right|}{\sqrt{\frac{6}{n}}} \quad v_1 = \frac{|B_2 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{n}}}$$

ونقوم بمقارنتها مع 1,96 التي تمثل قيمة القانون الطبيعي عند مستوى معنوية 5% إذا كانت فرضية العدم $H_0: v_1 = 1$ (التناظر) و $H_0: v_2 = 0$ (التسطح الطبيعي) محققة من $v_1 \leq 1{,}96$ و $v_2 \leq 1{,}9$ فإنه يتم قبول فرضية التوزيع الطبيعي للسلسلة y.

❖ **اختبار Jarque et bera**

اختبار **Jarque et bera** بين نتائج الاختبارين لـ **Skewness** و**Kurtosis**، فإذا كانت $B_1^{1/2}$، B_2 يتبعان التوزيع الطبيعي، فإن القيمة S تتبع توزيع X^2(كاي مربع) بدرجات حرية 2، حيث أن: [1]

$$S = \frac{n}{6} B_1 + \frac{n}{24}(B_2 - 3)^2 \sim X^2_{1-\alpha}(2) \qquad \cdots\cdots (3-7)$$

ومنه إذا كانت $x^2_{1-\alpha}(2) > S$، فإننا نرفض فرضية العدم H0 بأن التوزيع طبيعي للأخطاء عند مستوى معنوية α.

1- اختبار جذر الوحدة للاستقرار The unit test of stationarity

نبدأ في عرض هذا الاختبار بالنموذج التالي الذي يسمي بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى first-order autoregressive Model AR(1).

$$Y_t = Y_{t-1} + \mu_t \qquad \cdots\cdots (3-8)$$

حيث أن: μ_t هو حد الخطأ العشوائي والذي يفترض فيه أن وسطه الحسابي مساوي للصفر، تباينه ثابت وقيمة غير مرتبطة، وبالتالي يسمى بحد الخطأ الأبيض، ويلاحظ أن معامل الانحدار للصيغة رقم (3-8) مساويا للواحد، وإذا

[1] Régis Bourbonnais, op.cit, p230.

كان هذا هو الأمر في الواقع فإن ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة التي تعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه زمني في البيانات.[1] ومنه:

$$Y_t = \mathrm{p}Y_{t-1} + \mu_t \qquad \cdots\cdots (3-9)$$

واتضح أن$(p = 1)$فإن المتغير (y_t) يكون له جذر الوحدة ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار أو عدم السكون.

وتعرف السلسلة التي يوجد بها جذر واحد في مساوي للوحدة بسلسلة السير العشوائي، وهي إحدى الأمثلة للسلسلة غير الساكنة، ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة رقم (3-9) كما يلي:[2]

$$\Delta Y_t = (p\text{-}1) + Y_{t-1} + \mu_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \mu_t \qquad \cdots\cdots (3-10)$$

حيث أن: $\lambda = p - 1$

وبالتالي يصبح فرض العدم: $\mathrm{H}_0: \lambda = 1$

وإذا ثبت في الواقع أن$\lambda = 1$، فإن السلسلة الأصلية تكون غير مستقرة:

$$\Delta Y_t = u_t$$

وإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي $\mathrm{I}(1)$ أما إذا كانت السلسلة ساكنة أو مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $\mathrm{I}(2)$ وهكذا، وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة أو ساكنة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر، أي $\mathrm{I}(0)$.

ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، وإن الفروض التي يتعين اختبارها تتمثل في:

فرض العدم: بيانات السلسلة الزمنية (Y_t)غير مستقرة

$$\mathrm{H}_0: p = 0 \; ou \; \lambda = 0$$

الفرض البديل: بيانات السلسلة الزمنية (Y_t) مستقرة

$$\mathrm{H}_0 : p < 0 \; ou \; \lambda < 0$$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 654.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 655 – 656.

ويلاحظ في هذا الصدد أن السلسلة الزمنية لا تكون مستقرة أو متجهة نحو الاستقرار إلا إذا كان معدل التقلب قصير الأجل فيها متناقصا بما يضمن تقاربها من وضع التوازن طويل الأجل، ولعل ما يضمن تحقق ذلك هو أن يكون: $(\lambda < 0)$. أما ذا كانت $(p > 1 \; ou \; \lambda > 0)$ فإن هذا يعبر عن تباعد السلسلة الزمنية عن وضع الاستقرار أي وضع التوازن طويل الأجل.

ومن أهم الاختبارات التي تستخدم في اختبار جذر الوحدة ما يلي:

❖ اختبار ديكي –فولر(**Dickey –fuller test (DF**[1]

يعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر تتمثل في صيغة النموذج، حجم العينة ومستوى المعنوية. ويستخدم في إجراءه ثلاث صيغ تتمثل في:

أ- صيغة السير العشوائي البسيطة:

ومثل هذه الصيغة لا يوجد بها حد ثابت ولا متغير اتجاه زمني، وذلك على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \qquad \cdots\cdots (3-11)$$

ب- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت:

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \cdots\cdots (3-12)$$

ج- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه زمني:

$$\Delta Y_t = \alpha + \alpha_1 \mathrm{T} + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \cdots\cdots (3-13)$$

غير أن اختبار ديكي-فولر**DF** لا يصبح ملائما، إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة، وعندئذ نلجأ لاستخدام اختبار آخر يسمى اختبار ديكي–فولر الموسع.

❖ اختبار ديكي – فولر الموسع **Augmenteddickey–fuller test**

يعتمد اختبار ديكي- فولر الموسع **ADF** على نفس العناصر الثلاثة السابقة الذكر في اختبار **DF**، ويلاحظ في هذه الحالة أن هناك ثلاث صيغ للنموذج الذي يمكن استخدامها في حالة ADF: [2]

أ- الصيغة الأولى I:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 656-658.

[2] المرجع نفسه، ص ص 658-659.

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k P_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \cdots\cdots (3-14)$$

ويلاحظ على هذه الصيغة أنها لا تحتوي على حد ثابت ولا اتجاه زمني، وتتمثل الفروض في هذه الحالة في:

$$oup = 1\ H_0: \lambda = 0$$

$$oup < 1\ H_1: \lambda < 0$$

ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية (k) في الصيغة رقم (3-14) حتى تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي معبرا عنها بإحصائية DW. ويلاحظ هنا أنه إذا كانت المشكلة تختفي بعد إدراج ثلاثة حدود للفروق مثلا، فإن هذه الفروق تتمثل في:

$$\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$$
$$\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$$
$$\Delta Y_{t-3} = Y_{t-3} - Y_{t-4}$$

وبعد تقدير الصيغة السابقة يتم حساب t^* باستخدام الصيغة التالية:

$$t^* = \frac{\hat{\lambda}}{s\hat{\lambda}} \cdots\cdots (3-15)$$

ثم يتم الحصول على القيمة الحرجة $AD_{\lambda(I,n,e)}$ من الجداول المخصصة لذلك النموذج I، وحجم العينة n، مستوى المعنوية α، وبعد ذلك يتم مقارنة t^* المحسوبة مع القيمة الحرجة وفقا للطريقة التي سوف يتم شرحها فيما بعد.

ب- الصيغة الثانيةII:

تختلف هذه الصيغة عن الصيغة الأولى في كونها تحتوي على حد ثابت.

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k P_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \cdots\cdots (3-16)$$

وتتمثل الفروض المراد اختبارها في هذه الحالة في:

$$\alpha = 0 oup = 1\ H_0: \lambda = 0$$

$$\alpha \neq 0 oup < 1\ H_1: \lambda < 0$$

وحتى يتم الاختبار حساب $(\hat{t}_\alpha^*)$ ، و t للمعلمة الناقلة $(\hat{t}_\alpha^*)$ باستخدام الصيغة التالية:

$$\hat{t}_\alpha^* = \frac{\hat{\alpha}}{s\hat{\alpha}} \cdots\cdots (3-17)$$

ثم يتعين البحث عن القيم الحرجة لكل من $(,\lambda)$ في الجداول، حيث:

القيمة الحرجة لـ λ هي: $ADF_{\lambda(II,n,e)}$

القيمة الحرجة لـα هي: $ADF_{\alpha(II,n,e)}$

على أن تتم المقارنة بين القيم المحسوبة والجدولية على النحو الذي سوف يوضح فيما بعد، وتعطي برامج الكمبيوتر القيم الحرجة بطريقة تلقائية.

ج- الصيغة الثالثةIII:

تتضمن هذه الصيغة حد ثابتا واتجاها زمنيا حيث أن:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta_t + \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k P_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \cdots\cdots (3-18)$$

وتتمثل الفروض المراد اختبارها:

$$\alpha = 0 \quad \beta = 0 oup = 1 \ \mathrm{H_0}: \lambda = 0$$

$$\alpha \neq 0 \quad \beta \neq 0 oup < 1 \ \mathrm{H_1}: \lambda < 0$$

ثم يتم حساب القيم المحسوبة لـ t للمعلمات المختلفة على النحو التالي:

$$t_\lambda^* = \frac{\hat{\lambda}}{s\hat{\lambda}} t_\alpha^* = \frac{\hat{\alpha}}{s\hat{\alpha}} t_\beta^* = \frac{\hat{\beta}}{s\hat{\beta}}$$

وتتمثل خطوات اختبار ديكي- فولر الموسع ADF في:

الخطوة الأولى:

- تقدير الصيغة الثالثة III ثم إجراء اختبار الفرض:

$$\lambda = 0 \ ou \ p = 1$$

- إذا كانت $t_\lambda^* \mathbf{AD}_{\lambda(\mathbf{III},n,e)} <$ نرفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرض البديل بأن بيانات السلسلة للمتغير Y_t مستقرة أو ساكنة، ثم نتوقف عن إجراء أي اختبارات أخرى.
- إذا كانت $t_\lambda^* ADF_{\lambda(\mathbf{III},n,e)} >$ نقبل فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة ثم نمر للنقطة التالية.
- نختبر الفرض$(\beta = 0)$وهي معلمة الاتجاه الزمني.

- إذا كانت $t_{\beta}^{*} > ADF_{\beta(III,n,e)}$ نقبل فرض العدم ويؤكد هذا وجود جذر الوحدة ونمر للخطوة التالية في الاختبار مباشرة ونسقط ما بقي من نقاط في الخطوة الأولى.
- إذا كانت $t_{\beta}^{*} < ADF_{\beta(III,n,e)}$ نرفض فرض العدم للاتجاه الزمني ونقبل الفرض البديل، وعندئذ نعيد اختبار الفرض $(\lambda = 0)$ بإستخدام إختبار (t) في ظل التوزيع الطبيعي المعتدل:

- إذا كانت $t_{\lambda}^{*} < t_{\lambda,n,e}$ نرفض فرض العدم $(p = 0)$ ونقبل الفرض البديل $(p < 0)$ وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، ونتوقف عند هذا الحد ولا نكمل اختبارات أخرى.
- إذا كانت $t_{\lambda}^{*} > t_{\lambda,n,e}$ نقبل فرض العدم، ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة بالسلسلة الزمنية ونمر للخطوة الثانية.

الخطوة الثانية:

- نقوم بتقدير الصيغة الثانية للنموذج (II).
- نختبر الفرض التالي:

$$\lambda = 0 \ ou \ p = 1$$

- إذا كانت $t_{\lambda}^{*} < AD_{\lambda(II,n,e)}$ نرفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة بالسلسلة ونقبل الفرض البديل $(p < 1)$ ومن ثم تكون السلسلة مستقرة ونتوقف عند هذا الحد.
- إذا كانت $t_{\lambda}^{*} > ADF_{\lambda(II,n,e)}$ نقبل فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة، ونمر للنقطة التالية.
- نختبر الفرض $(\alpha = 0)$ وهي معلمة الحد الثابت في النموذج II.
- إذا كانت $t_{\alpha}^{*} > ADF_{\alpha(II,n,e)}$ نقبل فرض العدم، ونمر مباشرة إلى الخطوة الثالثة وإسقاط ما تبقى من نقاط في الخطوة الثانية.
- إذا كانت $t_{\alpha}^{*} < ADF_{\alpha(II,n,e)}$ نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل $(\alpha \neq 0)$ ثم نختبر الفرض $(\lambda = 0 \ ou \ p = 1)$ باستخدام إحصائية (t) التابعة للتوزيع المعتدل الطبيعي ومن ثم:

- إذا كانت $t_{\lambda}^{*} < t_{\lambda,n,e}$ نرفض فرض العدم $(p = 1)$ ونقبل الفرض البديل $(p < 1)$ وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، ونتوقف عند هذا الحد ولا نعمل اختبارات أخرى.
- إذا كانت $t_{\lambda}^{*} > t_{\lambda,n,e}$ نقبل فرض العدم، ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة بالسلسلة ونمر للخطوة الثالثة.

الخطوة الثالثة:

❖ نقوم بتقدير الصيغة الأولى للنموذج (I) ونختبر الفرض التالي:

$$\lambda = 0 \ \ ou \ p = 1$$

❖ إذا كانت $t_{\lambda}^{*} \mathbf{AD}_{\lambda(\mathrm{I},n,e)} < p < 1$ نرفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرض البديل ومن ثم تكون السلسلة مستقرة وتتوقف عند هذا الحد.

❖ إذا كانت $t_{\lambda}^{*} ADF_{\lambda(\mathrm{I},n,e)} >$ نقبل فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة، وتكون السلسلة الزمنية غير مستقرة ونقوم بعمل تصحيحي لجعلها مستقرة بأخذ الفرق الأول لسلسلة البيانات ونعيد الاختبارات لنتأكد من أنها مستقرة، ويحدث هذا بالطبع إذا تأكدنا أنها لا تتمتع بخاصية التكامل المشترك على النحو الذي سوف يتم بيانه فيما بعد.

المبحث الثاني: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالتكامل المشترك واختباراته، ومن ثم إلى نموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الأول: تعريف تكامل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك

تحليل التكامل المشترك الذي تم تقديمه من طرف **Engle and Granger** عام 1987 يقدم دعما للنظرية الاقتصادية في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد أحد الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، بالإضافة إلى أنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالاستقرار.[1]

أولا: تعريف تكامل السلاسل الزمنية

إذا كان هناك متغير ما Y_t مستقرا في صورته الأصلية قبل إجراء أي تعديلات عليه يقال أنه متكامل من الرتبة صفر، أي: [2]

$$y_t \sim I(0)$$

[1] صالح إبراهيم السحيباني، (2007): سوق الأسهم والنمو الاقتصادي، الملتقى السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية حول الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، المنعقد خلال الفترة 2-4 جوان، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ص14.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 669.

وإذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الأصلية وأصبح مستقرا بعد الحصول على الفروق الأولى:

$$y_t = y_t + y_{t-1}$$

يقال أنه متكامل من الدرجة الأولى، أي أن:

$$y_t \sim I(1)$$

وبوجه عام إذا أصبحت السلسلة الزمنية الخاصة بمتغير ما t مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي d يقال أن هذه السلسلة متكاملة من الرتبة d، أي أن:

$$y_t \sim I(d)$$

ثانيا: تعريف التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك بأنه نوع من التصاحب أو التلازم بين سلسلتين زمنيتين x_tوy_tأو أكثر بحيث تؤدي التقلبات (عدم الاستقرار) في إحداهما إلى إلغاء التقلبات الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها المناظرة عبر الزمن ثابتة. وهذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة عند المستوى إذا ما أخذت كل على حدى، ولكنها يمكن أن تكون مستقرة كمجموعة في الأمد الطويل، ومثل هذه العلاقة طويلة الأمد بين مجموعة متغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع y_t بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة x_t. ويطلق على هذه الخاصية بخاصية التكامل المشترك بين مجاميع السلاسل الزمنية، وإن المجموعتين ذات تكامل مشترك، وإذا كان المتغيرينx_tوy_t متكاملين من الدرجة الأولى I(1)، فإن أي تحويل خطي لهذه البيانات ينتج عنه متغير مستقر ومتكامل من الدرجة صفر.[1]

ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة أن تكون السلسلتان x_tوy_t متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدى، أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، أي أنه حتى يكون التكامل المشترك موجودان بين متغيرينx_tوy_tيتعين تحقق الشروط التالية:

$$y_t \sim I(1)$$
$$x_t \sim I(1)$$
$$y_t = a + bx_t + \mu_t$$
$$\mu_t \sim I(0)$$

[1] سعد عبد نجم العبدلي، هيفاء يوسف سليمان، (2013): تحليل العلاقة السببية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي العراقي للمدة 1980-2010، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 73، بغداد، العراق، ص 286.

ويلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي متمثلا في البواقي μ_t يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير، وتنعكس هذه الانحرافات في البواقي المتمثلة في:

$$\mu_t = y_t - \alpha - bx_t$$

المطلب الثاني: اختبارات التكامل المشترك

هناك العديد من اختبارات التكامل المشترك، تم اختيار منها ما يلي:

أولا: اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة أنجل –غرانجر

إن تحليل التكامل المشترك الذي تم وضعه من قبل **Granger** عام 1983 و **Engel et Granger** عام 1987 يعتبر عند الكثير من الاقتصاديين كأحد أهم المفاهيم الجديدة في مجال القياس الاقتصادي وكذلك لتحليل السلاسل الزمنية.[1]

وتستلزم هذه الطريقة المرور بمرحلتين:

المرحلة الأولى: تحديد درجة تكامل المتغيرات محل الدراسة

حتى يتم تطبيق اختبار **Engel and Granger** للتكامل المشترك أو المتزامن يجب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، وإذا لم يتم تحقق هذا الشرط فلا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل مشترك بين هذه السلاسل، ويتم تحديد درجة تكامل كل سلسلة من خلال تطبيق اختبار ديكي– فولر الموسع.

المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى الطويل

بعد التحقق من أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، يتم تقدير العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية **(MCO)**، وحتى تتحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين y_t وx_t يجب أنتكون البواقي ε_t مستقرة، وهي عبارة عن مزيج خطي متولد من إنحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى، حيث أن:[2]

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \alpha + \delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t \cdots\cdots (3-19)$$

[1] أحمد سلامي، محمد شيخي، (2013): اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، ورقلة، الجزائر، ص125.

[2] المرجع نفسه، ص125.

فإذا كانت إحصائية للمعلمة (ε_{t-1}) معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي $\Delta\hat{\varepsilon}_t \sim I(1)$ بوجود جذر الوحدة في البواقي ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي $\Delta\hat{\varepsilon}_t \sim I(0)$. أو إذا كانت قيمة τ^* المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة لاختبارEG نرفض الفرض العدم، وبالتالي نكون سلسلة ε_t مستقرة.

وبالتالي نستنتج أن بيانات السلسلتين الزمنيتين x_tوy_tتتصف بخاصية التكامل المشترك وبناء على ذلك فإن الانحدار المقدر لا يكون زائفا، وبالطبع إذا حدث العكس لا تكون المتغيرات محل الاختبار متمتعة بخاصية التكامل المشترك، ويكون الانحدار المقدر زائفا، مع الإشارة إلى أن اختبار **EG** يصلح في حال وجود متغيرين فقط.

ثانيا: اختبار الانحدار المتكامل لدربن– واتسون

لإجراء هذا الاختبار تتبع الخطوات التالية:[1]

أ– نقوم بحساب إحصائية دربن–واتسون (d) المصاحبة للانحدار الأصلي بين x_tوy_t وتسمى d المحسوبة؛

ب– نبحث في الجداول التي أعدها **Sargam et Bhargava** عن d الجدولية؛

ج–نختبر فرض العدم $d = 0$ ، فإذا كانت d المحسوبة أكبر من d الجدولية نرفض فرض العدم وبالتالي يوجد هناك تكامل مشترك ولا يكون الانحدار زائفا، والعكس صحيح.

ثالثا: اختبار جوهانسن – جوسليوس للتكامل المشترك

يتفوق هذا الاختبار على اختبار**Engle et Granger** ذي الخطوتين، ذلك لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم وذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين.كما يكشف هذا الاختبار ما إذا كان هناك تكاملا فريدا، أي أن التكامل المشترك يتحقق فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، حيث أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل.[2]

يقوم اختبار **Johansen (1988)** بتحديد عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية:[3]

$$x_t = \pi_1 x_{t-1} + \pi_k x_{t-k} + \mu_0 + \mu_t t + \varepsilon_t \quad \cdots\cdots (3-20)$$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 673.

[2] عابدبن عابد العبدلي،(2007): محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، ص 24.

[3] Samuel Ambapour, Christophe Massamba,(2005): Croissance économique et consommation d'énergie au Congo: une analyse en termes de causalité, document de travail, pp 11-12, Disponible sur le site web : www.cnsee.org, Consulté le: 01/02/2019.

حيث أن:

$\pi_1 , \cdots\cdots , \pi_k$: مصفوفة المعاملات ذات البعد $(p \times p)$؛

ε_t : مصفوفة البواقي ذات البعد $(p \times 1)$؛

μ_0, μ_t: حدين ثابتين.

يقترح **(Johansen , 1988)** و**(Johansen et Juseluis, 1990)** اختبار إحصائيتين لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك.

1. اختبار الأثر(trace test, λ trace):

حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريد يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل $(q = r)$، ويحسب بالصيغة التالية:[1]

$$\lambda_{trace}(r) = -T\sum_{i=r+1}^{k} In(1-\hat{\lambda}_i) \quad \cdots\cdots (3-21)$$

حيث أن:

λ_i: القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين المشترك التي تسمح بحساب القيمة الذاتية، k:عدد المتغيرات، r: رتبة المصفوفة.

وتتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع مربع كايمجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها **Johansen et Juseluis(1990)** يكون الاختبار على الشكل التالي:[2]

- رتبة المصفوفة π تساوي الصفر $(r = 0)$أي:: $H0: r = 0$ضد الفرضية $H1: r > 0$، إذا رفضنا H0،نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانسن فإننا نرفض H0)؛
- رتبة المصفوفة π تساوي الصفر $(r = 1)$أي:: $H0: r = 1$ضد الفرضية $H1: r > 1$، إذا رفضنا H0،نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانسن فإننا نرفض H0) وهكذا.

إذا رفضنا H_0في نهاية المطاف، واختبرنا بعدها الفرضية $r = k - 1$: H_0 ضد الفرضية $H_1: r = k$ فإن رتبة المصفوفة هي $r = k$، وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي $I(0)$.

[1] عابد بن عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] Régis Bourbonnais , op.cit, p293.

2. اختبار القيمة الكامنة العظمى:

ويحسب من الصيغة التالية:[1]

$$\lambda_{max}(r,r+1) = -TIn(1-\hat{\lambda}_{r+1}) \cdots\cdots (3-22)$$

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بأن هناك r متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود $r+1$ متجهة للتكامل المشترك.

المطلب الثاني: نموذج تصحيح الخطأ

أولا: مفهوم نموذج تصحيح الخطأ

إذا كانت المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشترك، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينها يصبح هو نموذج تصحيح الخطأ.وبالطبع إذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية فإن هذا النموذج لا يصبح صالحا لتفسير سلوك هذه الظاهرة.[2]

ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فالمتغيرات الاقتصادية يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن. وهي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبتت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل، ومن المعروف أن طريقة المربعات الصغرى العادية **(MCO)** تقوم على أساس افتراض مؤداه أن الظواهر الاقتصادية تتبع في سلوكها التوزيع المعتدل الطبيعي، وهذا يتضمن أن بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية هي بيانات مستقرة، ولكن هذا قد لا يحدث في الواقع العملي، فكثيرا ما تكون هذه البيانات غير مستقرة.[3]

[1] عابد بن عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 685.

[3] المرجع نفسه، مرجع سبق ذكره، ص 685.

بالتالي إذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة كل على حدى، ولكنها تتصف بخاصية التكامل المشترك كمجموعة، يصبح النموذج الملائم لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ، ولا يترتب على قياس العلاقة بينهما في هذه الحالة الحصول على انحدار زائفا.

يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ **ECM (Error Correction model)** على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للمتغير التابع في إطار محدداتها. وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحقق، كما وقد يأخذ المتغير التابع قيما مختلفة عن قيمته التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة التوازن، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ، إذ يمكننا نموذج **ECM** من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن على المدى الطويل.[1]

ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

هناك عدة طرق لتقدير نموذج تصحيح الخطأ من أشهرها تقدير طريقة أنجل–غرانجر، حيث يقوم منهج أنجل–غرانجر على مرحلتين:[2]

- ❖ الأولى: تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل ويسمى انحدار التكامل المشترك؛
- ❖ الثانية: تقدير نموذج تصحيح الخطأ حتى يعكس العلاقة في المدى القصير أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد. يتم تقدير هذا النموذج قصير المدى بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة.

لدينا متغيرين t وy_t، نقدر العلاقة بينهما وفق الصيغة البسيطة التالية:[3]

$$y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 x_t + \varepsilon_t \quad \cdots\cdots (3-23)$$

بعد التأكد من سكون البواقي يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك، ويعطي وفق الصيغة التالية:

[1] شفيق عربش، عثمان نقاروروي شفيق إسماعيل،(2006): اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية– ، المجلد 33، العدد 5، سوريا، ص85.

[2] عابد بن عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

3 زكريا بن معزو، كمال حمانة، (2013): قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (kaopen): دراسة قياسية (1970– 2010)، مجلة الباحث، المجلد13، العدد13ورقلة، الجزائر، ص 23.

$$\Delta x_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \Delta x_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta x_{t-j} + \varepsilon_t \quad \cdots\cdots (3-24)$$

حيث أن:

e_{t-1}: حد تصحيح الخطأ في المعادلة رقم (3-24) ويشير إلى معامل سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، وإذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية وسالبة فإن ذلك يدل على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات على المدى الطويل.

بالتالي يمكن الحصول على متغير جديد يسمى بحد تصحيح الخطأ، والذي يتمثل في البواقي، حيث يمكننا كتابة:

$$\varepsilon_t = y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 x_t \quad \cdots\cdots (3-25)$$

يعرف أيضا بنموذج الانحدار الذاتي الإشعاعي أو الاتجاهي، هو حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات، ويعتبر من نماذج القياس الاقتصادي، إذ يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعمل متجه الانحدار الذاتي على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل، وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات في النموذج.

إن نموذج **VAR (Vector auto regression)** يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات (**K** من المتغيرات الداخلية) في عينة مختارة مقاسة ضمن الفترة الزمنية نفسها.[1]

ويعطى هذا النموذج وفق العلاقة التالية:[2]

$$\varphi(\beta)_{y_t} = \varepsilon_t \quad \cdots\cdots (3-26)$$

حيث أن:

y_t: سياق عشوائي ذو n بعد، مستقر من المرتبة الثانية؛

$\varphi(\beta)$: كثير حدود مصفوفي من الدرجة p بمعامل الإبطاء الزمني β يكتب كما يلي:

$$\varphi(\beta) = \emptyset_0 - \beta\emptyset_1 - \beta^2\emptyset_2 - \cdots\cdots - \beta^p\emptyset_p \quad \cdots\cdots (3-27)$$

1 صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يحيى، (2008): العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد 8، العدد 14، الموصل، العراق، ص 21.

2 عثمان نقار، منذر العواد،(2012): استخدام نماذج VARفي التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، دمشق، سوريا، ص ص 339-340.

حيث أن: $\emptyset_0$ هي مصفوفة أحادية من الرتبة n.

ε_t:سياق الضجة البيضاء ذو nبعد، مصفوفة تغيراته هي Ω. ويفسر هذا السياق بأنه تحديد للسياق العشوائي y_t.

المبحث الثالث: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر

لغرض دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل، استخدمنا بيانات سنوية خاصة بالجزائر خلال الفترة (1990-2017)، ونظرا لأهمية الأساليب الكمية والتوجيهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، سيتم اختبار استقرار هذه السلاسل الزمنية من خلال هذا المبحث بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور ثم اختبار التكامل المشترك.

المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

كما جرت العادة عند استخدام السلاسل الزمنية، يتم البدأ بتحديد متغيرات الدارسة واختبار السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع لاختبار وجود جذر الوحدة، حيث يسمح هذا الاختبار بفحص فرضية العدم بأن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة، مقابل الفرضية البديلة بأن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها مستقرة.

أولا: معطيات الدراسة والمنهجية المتبعة

الهدف من هذه الدراسة القياسية هو دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر المعبر عنه بالتدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر، وبين التشغيل المعبر عنه بمعدل التشغيل، وقد جمعت البيانات الخاصة بهذه الدراسة من:

البيانات الاحصائية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات المتاحة على موقع:

http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi/

بالإضافة إلى التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2017، المتاحة على الموقع : https://www.bank-of-algeria.dz/

وسوف يتم في المرحلة الأولى تطبيق اختبار جذر الوحدة لمعرفة ما مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة وتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، من خلال استخدام اختبار ديكي –فولر الموسع.

وبعد إثبات أن السلاسل الزمنية مستقرة سيتم التحول في المرحلة الثانية إلى اختبار التكامل المشترك أو المتزامن باستخدام اختبار جوهانس، فإذا كانت هناك علاقة تكاملية طويلة الأجل فإنه يتم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ وإذا لم

توجد علاقات توازنية طويلة الأجل يتم تطبيق نموذج الانحدار البسيط، يعني نكتفي بتحليل العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير فقط.

كما يرمز إلى متغيرات الدراسة كمايلي:

- المتغيرات المستقلة: التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر ويرمز له بـ IDE.
- المتغيرات التابعة: معدل التشغيل يرمز له بـ EMP.

ويتم إدخال اللوغاريتم العشري لعدم وجود تجانس بين متغيرات الدراسة من جهة وليسهل تفسير المعلمات من جهة اخرى (حيث تفسر المعلمات على أنها التغيير النسبي في المتغير التابع الناتج عن التغير النسبي في المتغير المستقل)[1]

حيث تصبح المتغيرات كالاتي:

- LNIDE = لوغاريتم التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- LNEMP = لوغاريتم معدل التشغيل.

والشكل التالي يوضح التطور الحاصل في سلسلة LNIDE وسلسلة LNEMP.

الشكل (3-1): الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج

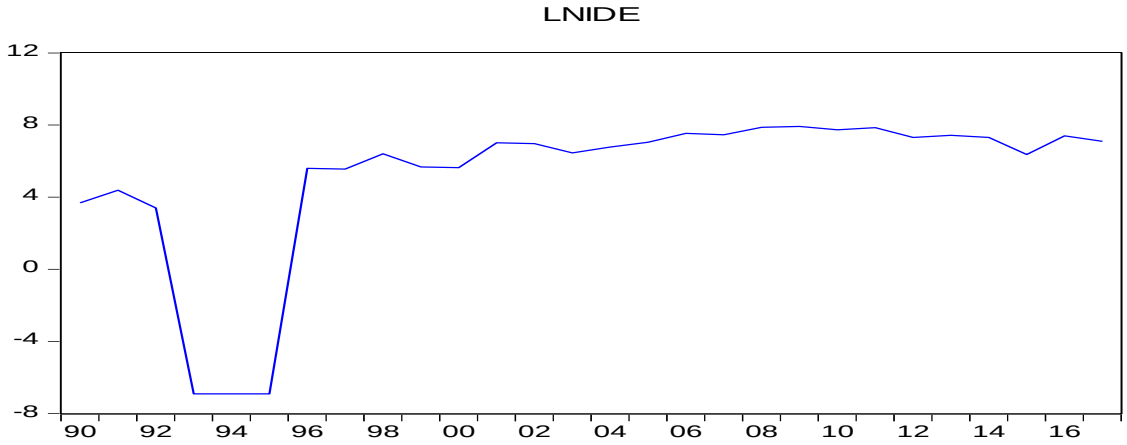

1 بن حمو فايزة،(2017):مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الفترة 1990-2014، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 17، العدد 2، ص 238.

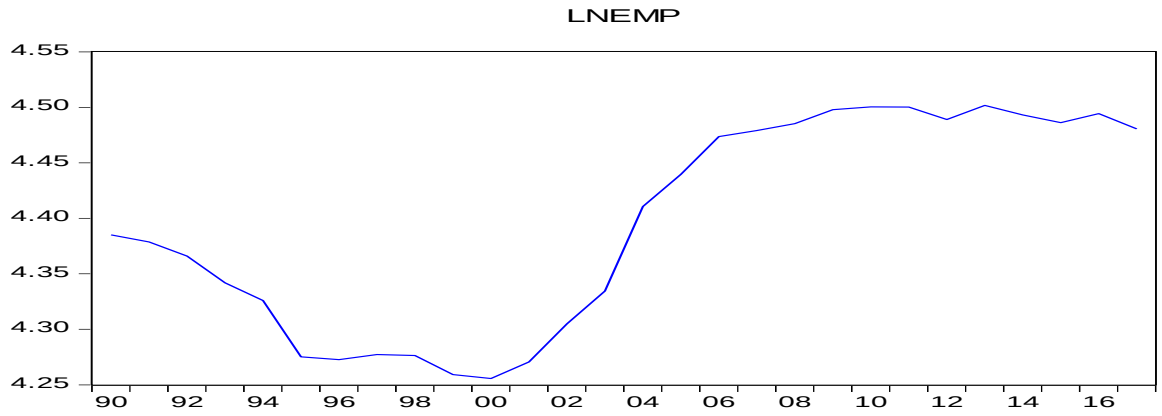

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

يتضح من خلال الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية الأصلية محل الدراسة: LNIDE, LNEMP وجود تذبذبات في هذه السلاسل مما يدل على أنها تحتوي على اتجاه زمني، وبالتالي قد تكون غير مستقرة عند المستوى، ولدراسة استقرارية هذه السلاسل يتم اللجوء إلى اختبارات الاستقرارية.

ثانيا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لتحديد درجة تكامل المتغيرات التي تظهر في هذا النموذج، سيتم استخدام اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة.

❖ **دراسة استقرارية سلسلة lnemp**

النموذج الأول: اختبار الثابت والاتجاه Trend and Intercept

Null Hypothesis: LNEMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.064975	0.1358
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجEviews 8

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة إحصائية **ADF** (3.064-) أكبر من القيمة الحرجة (3.603-) عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، أي أن من خلال هذا النموذج تعتبر هذه السلسلة غير مستقرة عند المستوى.

النموذج الثاني :اختبار الثابت Intercept

Null Hypothesis: LNEMP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.143917	0.6824
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة إحصائية **ADF** (1.143-) أكبر من القيمة الحرجة (2.981-) عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، أي أن من خلال هذا النموذج تعتبر هذه السلسلة غير مستقرة عند المستوى.

النموذج الثالث :اختبار بدون ثابت وبدون اتجاه None

Null Hypothesis: LNEMP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.348790	0.7783
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة إحصائية **ADF** (0.348) أكبر من القيمة الحرجة (1.954-) عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، أي أن من خلال هذا النموذج تعتبر هذه السلسلة غير مستقرة عند المستوى.

إذا السلسلة غير مستقرة عند المستوى وعلية يجب إدخال الفروقات من الدرجة الأولى.

❖ **اختبار سلسلة الفروقات الأولى لسلسلة LNEMP**

النموذج الأول: اختبار الثابت والاتجاه Trend and Intercept

Null Hypothesis: D(DLNEMP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.480739	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة إحصائية **ADF** (7.480-) أقل من القيمة الحرجة (3.603-) عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة بأن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

النموذج الثاني :اختبار الثابت Intercept

Null Hypothesis: D(DLNEMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.566659	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة إحصائية **ADF** (7.566-) أقل من القيمة الحرجة (2.986-) عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة بأن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

النموذج الثالث :اختبار بدون ثابت وبدون اتجاه None

Null Hypothesis: D(DLNEMP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.730196	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة إحصائية ADF (7.730-) أقل من القيمة الحرجة (1.955-) عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة بأن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

إذا سلسلة **LNEMP** مستقرة في النماذج الثلاثة، إذا فهي مستقرة عند الفروق الأولى.

❖ **دراسة استقرارية سلسلة LNIDE عند المستوى**

النموذج الأول: اختبار الثابت والاتجاه Trend and Intercept

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.076802	0.1358
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة إحصائية **ADF** (3.076-) أكبر من القيمة الحرجة (3.632-) عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، أي أن من خلال هذا النموذج تعتبر هذه السلسلة غير مستقرة عند المستوى.

النموذج الثاني :اختبار الثابت Intercept

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.667480	0.4357
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة إحصائية **ADF** (1.667-) أكبر من القيمة الحرجة (2.976-) عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، أي أن من خلال هذا النموذج تعتبر هذه السلسلة غير مستقرة عند المستوى.

النموذج الثالث :اختبار بدون ثابت وبدون اتجاه None

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.715104	0.3975
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة إحصائية **ADF** (0.715-) أكبر من القيمة الحرجة (1.953-) عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، أي أن من خلال هذا النموذج تعتبر هذه السلسلة غير مستقرة عند المستوى.

إذا السلسلة غير مستقرة عند المستوى وعلية يجب إدخال الفروقات من الدرجة الأولى.

❖ **اختبار سلسلة الفروقات الأولى لسلسلة** LNIDE

النموذج الأول: اختبار الثابت والاتجاه Trend and Intercept

Null Hypothesis: D(DLNIDE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.617888	0.0009
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة إحصائية **ADF** (5.617-) أقل من القيمة الحرجة (3.632-) عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة بأن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

النموذج الثاني :اختبار الثابت Intercept

Null Hypothesis: D(DLNIDE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.725824	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة إحصائية ADF (5.725-) أقل من القيمة الحرجة (3.004-) عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة بأن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

النموذج الثالث :اختبار بدون ثابت وبدون اتجاه None

Null Hypothesis: D(DLNIDE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.900822	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة إحصائية ADF (5.900-) أقل من القيمة الحرجة (1.957-) عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة بأن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

إذا سلسلة LNIDE مستقرة في النماذج الثلاثة، إذا فهي مستقرة عند الفروق الأولى.

والجدول التالي يلخص نتائج اختبارات ديكي فولر الموسع للسلسلتين محل الدراسة:

الجدول (3-1): اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة (ADF)

	السلاسل الأصلية			الفروق الأولى		
	مع حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	بدون حد ثابت واتجاه عام
LNEMP	-3.0649	-1.1439	-0.3487	*-7.4807	*-7.5666	*-7.7301
LNIDE	-3.0768	-1.6674	-0.7151	*-5.6178	*-5.7258	*-5.9008
القيم الحرجة 5%	-3.6032	-2.9810	-1.9544	-3.6032	-2.9862	-1.9550

* تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الجدول أعلاه الخاص باختبار **Dickey-Fuller** الموسع لجذر الوحدة يتضح أن قيمة إحصائية **ADF** أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للسلاسل الأصلية الخاصة بالمتغيرات التالية: **LNEMP, LNIDE** وبالتالي، يتم قبول الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، أي أن هذه السلاسل تعتبر غير مستقرة عند المستوى.

وعند أخذ سلاسل الفروق الأولى لجميع المتغيرات التي سبق ذكرها يتضح بأن قيمة إحصائية ADF هي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي، يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة ومنه يتم قبول الفرضية البديلة بأن السلاسل الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة، مما يعني أن جميع السلاسل الأصلية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

وبالتالي يمكن المرور إلى إجراء اختبار التكامل المتزامن لـ **Johansen** و**Juselius** (1990) على هذه المتغيرات.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، يمكن استخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن ، وإذا تحققت علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات يمكن انجاز نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

سيتم اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المتمثلة في: **LNEMP, LNIDE** باستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن نظرا لأن جميع هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

أولا: نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين المتغيرات **LNEMP, LNIDE**، موضحة في الجدول التالي: (أنظر الملحق (1))

الجدول (3-2): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين المتغيرات LNIDE, LNEMP

الفرضية العدمية	القيمة الذاتية Eigenvalue	إحصائية الأثر λ trace	القيمة الحرجة عند 5%	الاحتمال	إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ max	القيمة الحرجة عند 5%	الاحتمال
r = 0	0,3109	10,7618	15,4947	0,2266	9,6842	14,2646	0,2335
r ≤ 1	0,0405	1,0775	3,8414	0,2992	1,0775	3,8414	0,2992

r تشير إلى عدد أشعة التكامل المشترك

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

من خلال الجدول (3-2)، تشير نتائج اختبار الأثر و القيمة الذاتية العظمى إلى قبول الفرضيات العدمية التي تنص على: عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك ($r = 0$)، وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trace} و إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{max} عند هذه الفرضيات أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%، كما ان قيمة الاحتمال اكبر من 5%، مما يؤكد قبول الفرضية العدمية

وبالتالي، يؤكد اختبار جوهنسن للتكامل المشترك على عدم وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرات محال الدراسة LNIDE وLNEMP، ومنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط ونكتفي بتحليل العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير.

ثانيا: معادلة معادلة الانحدار الخطي البسيط

من خلال المعطيات الموجودة في الملحق رقم (2) نقدر معادلة الانحدار الخطي البسيط بين LNEMP وLNIDE

$$LNEMP = 4{,}3473 + 0{,}1192 LNIDE$$

$$(170{,}4065) \qquad (2{,}4402)$$

$$R^2 = 0{,}1863 \qquad F_stat = 5{,}9550 \qquad DW = 1{,}8234$$

من خلال نتائج معادلة الانحدار الخطي البسيط يتبين:

- معنوية الثابت $\hat{\beta}_0$، حيث أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت (170,4065) أكبر من القيمة الجدولية (1,98) عند المستوى 5%، والذي يؤكد ذلك الاحتمال المقابل لها Prob=0,000<0,05 (أنظر الملحق رقم 2)وعليه فاننا نرفض الفرضية الصفرية.

- معنوية الثابت $\hat{\beta}_1$ و الخاصة بمتغير الاستثمار الاجنبي المباشر حيث أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت (2,4402) أكبر من القيمة الجدولية (1,98) عند المستوى 5%، والذي يؤكد ذلك الاحتمال المقابل لها Prob=0,0218<0,05 (أنظر الملحق رقم2) وعليه فاننا نرفض الفرضية الصفرية.

- معنوية كلية للنموذج ويتضح ذلك من خلال اختبار فيشر حيث أن الاحتمال الذي يقابله أقل من 5% ($\text{Prob}(F-Statistic)$ =0.021799≺ 0.05) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ومنه فان معالم النموذج تختلف معنويا عن الصفر.

- احصائية $Durmin-Watson$ تبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، ذلك لأن القيمة المحسوبة لدارين واتسون DW=1.82 تقع في منطقة قبول الفرضية الصفرية.

- اشارة معامل الاستثمار الأجنبي المباشر موجبة مما يعني أن هناك علاقة طردية بينهما و هذه النتيجة موافقة للنظرية الاقتصادية بمعنى أن تدفقه يساهم في خلق فرص عمل جديدة وان تم ذلك بوتيرة ضئيلة، حيث أن مرونة التشغيل تساوي0.119 أي اذا زاد حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بـ 1% فان عدد مناصب الشغل يزداد بـ 0.119% من اجمالي قوة العمل، كما أن معامل التحديد يدل على أن 18.63% من التغيرات الكلية في التشغيل تعود إلى المتغير الذي أدخل في النموذج و المتمثل في الاستثمار الاجنبي المباشر، والباقي 81.37% راجع للأخطاء بما فيها متغيرات ومحددات أخرى تؤثر على التشغيل ولم تدرج في النموذج.

.

خلاصة الفصل

تضمن هذا الفصل إجراء دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، وقد تم الاستعانة باختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة لتحديد درجة تكامل المتغيرات(الاستثمار الأجنبي المباشر IDE والتشغيل EMP)، وتبين أن كلاهما غير مستقران عند المستوى ولكنهما استقرا عند أخد الفروق الأولى، ولتأكد من وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل تم استخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، حيث أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة توازنية بين المتغيرات قيد البحث في الجزائر على المدى الطويل، في حين يوجد أثر معنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة التشغيل على المدى القصير باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط؛ أي أن تدفقه ساهم في خلق فرص عمل جديدة وإن كان ذلك بوتيرة ضئيلة لا ترقى للمستوى المرغوب.

أولا: الكتب

❖ باللغة العربية

1. إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، (2004):مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
2. الحناوي محمد الصالح، (1997): أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.
3. الوزني خالد واصف، أحمد حسين الرفاعي،(2014): مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الحادية عشر، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
4. إمام محمد سعد، (2013): البترودولار والاستثمار الأجنبي دراسة تحليلية "لتداعيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي" ، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف: القاهرة، مصر.
5. أميرة حسب الله، (2005): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.
6. أوعيل نعيمة، (2016): واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر1998- 2005، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية: الإسكندرية، مصر.
7. بريبش السعيد، (2007): الاقتصاد الكلي "نظريات نماذج وتمارين محلولة"، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع: عنابة، الجزائر.
8. بن شهرة مدني، (2009): الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع: الجزائر.
9. رضا عبد السلام، (2007): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة مقارنة لتجارب كل دراسة من شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية: مصر.
10. زيد بن محمد الرماني، (2001): البطالة – العمالة – العمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار طويق للنشر والتوزيع: الرياض، السعودية.
11. شقيري نوري موسى وآخرون، (2016): إدارة الاستثمار، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
12. ضياء مجيد الموسوي، (2013): أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.
13. طاهر حيدر حردان، (1997): مبادئ الاستثمار، الطبعة الثالثة، المستقبل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

14. عبد الرزاق حسين الجبوري، (2014): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
15. عبد السلام أبو قحف، (1989): الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر.
16. عبد السلام أبو قحف، (2001): نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر.
17. عبد السلام أبو قحف، (2003): اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، مصر.
18. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2005): الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
19. علي مكيد، (2007): الاقتصاد القياسي – دروس ومسائل محلولة –، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر. عبد العزيز شرابي،(2000): طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
20. عليوش قربوع كمال، (1999):قانون الاستثمار في الجزائر، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.
21. فريد النجار، (2000): الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر.
22. قاسم نايف علوان، (2009): إدارة الاستثمار "بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
23. محمد صالح تركي القريشي، (2004): مقدمة في الاقتصاد القياسي،الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر : عمان، الأردن، ص91 .
24. محمد غانم، (2011): الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر.
25. مدحت القريشي، (2007): اقتصاديات العمل،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
26. نعمة الله نجيب ابراهيم،(1997): نظرية اقتصاد العمل، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر.
27. يحي محمد جويدة، (2017): المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر.

❖ **باللغة الأجنبية**

1. Jean Pieer Vendriné,(1985):Technique quantitative de gestion, librairie Vuibert: Paris, France.
2. Régis Bourbonnais,(2003): économétrie, 3 éme édition, Dunod: Paris, France.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية:

1- أحمد سلامي، محمد شيخي، (2013): اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، ورقلة، الجزائر.

2- المومن عبد الكريم، (2017): تأثير التوسع في الانفاق الحكومي على التشغيل بالجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2016، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 23، الجزائر.

3- إيناس فهمي حسين (2018): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، الأردن.

4- بشيكر عابد، (2016) دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 2، الجزائر.

5- بن حمو فايزة،(2017):مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الفترة 1990-2014، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 17، العدد 2، الجزائر.

6- بن مريم محمد، بن نافلة قدور، (2017): أثر المتغيرات الحقيقية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد17، قسنطينة، الجزائر.

7- بونقاب مختار، زواويد لزهاري، (2018): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات "المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد2، العدد 3، تيسمسيلت، الجزائر.

8- حايد مروان، (2014): دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الجزائري 1990-2012، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 2، العدد 1، المدية، الجزائر.

9- دحو سليمان، بن مسعود محمد،(2017): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية وفق المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 7، العدد 12، الوادي، الجزائر.

10- زكريا بن معزو، كمال حمانة، (2013): قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (kaopen): دراسة قياسية (1970- 2010)، مجلة الباحث، المجلد13، العدد13، ورقلة، الجزائر.

11- سعد عبد نجم العبدلي، هيفاء يوسف سليمان، (2013): تحليل العلاقة السببية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي العراقي للمدة 1980-2010، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 73، بغداد، العراق، ص 286.

12- شفيق عربش، عثمان نقارورولي شفيق إسماعيل،(2006): اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- ، المجلد 33، العدد 5، سوريا.

13- صالح تومي،(1999): مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

14- صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يحيى، (2008): العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد 8، العدد 14، الموصل، العراق.

15- عابدبن عابد العبدلي،(2007): محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

16- عثمان نقار، منذر العواد،(2012): استخدام نماذج VARفي التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، دمشق، سوريا.

17- عميش عائشة، عمر صخري (2018): دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1970-2012) باستخدام منهجية التكامل المشترك وسببية جرانجر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 11، العدد 13، الجزائر.

18- فاضل عباس الطائي، (2006): التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد 17، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات الإحصائية والمعلوماتية، العراق.

19- ليليا بن منصور، (2014): الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر.

20- محفوظ مراد،(2014): المحطات الهامة لسياسة التشغيل في الجزائر، مجلة الإرادة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 2، الجزائر.

21- مسعي محمد،(2012): سياسة الإنتعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 10، الجزائر.

22- مشوك لامية، (2018):سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة (2001-2004)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3 ، العدد 2، الجزائر.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الاكاديمية

1- المدهون حسن، (2016):إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية قياسية- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

2- المومن عبد الكريم،(2017): دور سياسات التشغيل في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990–2014) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.

3- أورابية عزيز، (2012): السياسة الاستثمارية و التشغيل في الجزائر للفترة (2000–2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جزائر.

4- أوعيل نعيمة، (2006): واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998- 2005 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير، جامعة الجزائر، الجزائر.

5- أوعيل نعيمة، (2015): الاستثمار من الاقتصاد الوضعي إلى الاقتصاد الإسلامي "بداية تحرر الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

6- بخيت حسان، (2018): تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

7- بركة محمد، (2014): تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجزائر حالة الجنوب الشرقي خلال الفترة 2006 – 2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

8- بقاط حنان، (2007): نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية مند 1994، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

9- بن حافظ حمزة، (2011): دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري– قسنطينة، الجزائر.

10- بن عاشور رتيبة، (2015): جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

11- بن عباس حمودي ، (2012): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الصين– ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر.

12- بن ياني مراد، (2012): سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية —حالة الجزائر–، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان ، الجزائر.

13- بوجمعة بلال، (2007): تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان،الجزائر.

14- بوراوي ساعد، (2008): الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر – تونس – المغرب) دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر.

15- بيوض محمد علي، (2011): تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

16- تومي عبد الرحمان، (2001): واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

17- حمزة عبد القادر، (2013): ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

18- خاطر اسمهان، (2013): دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيصر، بسكرة، الجزائر.

19- خالي خيرة، (2016): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

20- داود خيرة، (2010): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الدول العربية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1998-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر.

21- دحماني محمد ادريوش، (2006): إشكالية التشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، الجزائر.

22- دحماني محمد ادريوش، (2013): إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، الجزائر.

23- دحماني نور الهدى،(2015): سوق الأوراق المالية ودوره في النمو الاقتصادي – دراسة حالة الاقتصادات الناشئة والجزائر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

24- ديغيش خيرة، (2018): الخوصصة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر 1990-2013)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

25- رابحي بوعبد الله، (2016): دراسة فعالية نفقات التكوين المهني في تحقيق متطلبات سوق العمل (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر.

26- رزيق سورية، (2018): دور الاستثمار الأجنبي في النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة – ، الجزائر.

27- شلالي فارس،(2005): دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004: مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

28- شليغم سعاد، (2016): أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3، الجزائر.

29- عقون سليم،(2010): قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

30- عميش عائشة، (2017): دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

31- عنترة برباش، (2016)، أثر خطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

32- فارس فضيل، (2004): أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

33- فاطمة رحال، (2012): أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر: 2000-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة ، الجزائر.

34- فرحي كريمة، (2013): أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

35- فضيل فارس (2004) بعنوان: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر.

36- فضيلة خيرة، (2019): دور الحوافز الضريبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب- خلال الفترة (2001-2016)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس، الجزائر.

37- قادري محمد، (2015): السياسة المالية وانعكاساتها في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، الجزائر.

38- كحل الراس ليندة،(2014): سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

39- محجوب آسية، (2018): الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي الجزائري وأثره في تطوير الصناعة المصرفية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة باجي مختار عنابة، الجزائر.

40- مصباح بلقاسم، (2006): أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة- حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

41- معط الله سهام، (2017): أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

42- نزاري رفيق، (2008): الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة: تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر.

43- هشام بوعابية، (2017): التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

44- وراد فؤاد، (2008): الحماية الاجتماعية والتشغيل (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر.

45- يامحمد نفيسة، (2016): تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر.

46- يقور أحمد، (2015): أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

❖ باللغة الأجنبية

1. Bouri Sarah, (2015):"Les déterminants des investissements direct étranger Evidence empirique à partir des données de panel dans la région MENA (1980-2011) ", thèse de doctorat, Faculté des Sciences Economiques, Université Abou Bakr Belkaid-Tlemcen.

رابعا: الملتقيات والبحوث العلمية

❖ باللغة العربية

1- صالح إبراهيم السحيباني، (2007): سوق الأسهم والنمو الاقتصادي، الملتقى السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية حول الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، المنعقد خلال الفترة 2-4 جوان، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

2- عماري عمار، محمادي وليد، (2013): آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول " تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد يومي 11 و12 مارس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، سطيف، الجزائر.

3- مؤتمر منظمة العمل الدولية لتشغيل الشباب في شمال أفريقيا،(2017): التأكيد مجددا على الالتزام بتشجيع تشغيل الشباب في شمال أفريقيا- خارطة طريق تشغيل الشباب في شمال أفريقيا، المنعقد يومي 26 و27 سبتمبر، جنيف، سويسرا.

❖ باللغة الأجنبية

1. Samuel Ambapour, Christophe Massamba,(2005): Croissance économique et consommation d'énergie au Congo: une analyse en termes de causalité, document de travail, Disponible sur le site web : www.cnsee.org

خامسا: التقارير

❖ باللغة الأجنبية

1. ONS, Activité, Emploi et chômage En Septembre 2016 ,N°763.
2. ONS, Activité, Emploi et chômage En Septembre 2017 ,N°796.
3. IMF, Country Staff Report (September 1998), Country Report (March 2003): Algeria" Selected Issues and Statistical Appendix", Report N.98/87, Report N.03/69.
4. Banque d'Algérie, Rapport 2006(Juin 2007),Rapport 2009(Juillet 2010),Rapport 2013(Octobre 2014),Rapport 2017 (Juillet 2018): Evolution économique et monétaire en Algérie.

سادسا: القوانين والأوامر

1- الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 أكتوبر 2009، المادة 58.

2- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 3 أوت 2016، المواد 12- 19.

سابعا: مواقع الانترنت الرسمية

1. موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:

http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi

2. موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

3. موقع مؤتمر الأمم المتحدة و التنمية (الاونكتاد):

https://unctadstat.unctad.org

4. موقع البنك الدولي:

http://data.worldbank.org

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	أنواع الاستثمار	(12)
(2-1)	العوامل المؤثرة في الأعمال والاستثمارات الأجنبية حسب روبرك واسيمندس	(25)
(3-1)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	(36)
(4-1)	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (1990-1995)	(37)
(5-1)	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (1996-2000)	(37)
(6-1)	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (2001-2007)	(38)
(7-1)	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (2008-2017)	(39)
(8-1)	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2017)	(40)
(9-1)	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق للفترة (2002-2017)	(42)
(10-1)	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي رأس المال الثابت (2001-2016)	(43)
(11-1)	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال (2001-2017)	(44)
(1-2)	تطور القوة العاملة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)	(62)
(2-2)	توزيع المجتمع الجزائري لشهر سبتمبر 2017	(63)
(3-2)	تطور معدلات التشغيل والبطالة في الجزائر للفترة (1990 - 2017)	(65)
(4-2)	تطور فئة المشتغلين حسب القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2007-2017)	(67)
(5-2)	مساهمة القطاع الرسمي وغير الرسمي في التشغيل خلال الفترة (2007-2017)	(69)
(6-2)	عدد مناصب الشغل الموفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية خلال الفترة(2002-2017)	(79)

(7-2)	توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة(2002-2017)	(80)
(1-3)	الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج	(105)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	دخول الأسواق بحسب توفر المزايا تبعا للنموذج الانتقائي	(26)
(2-1)	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2017)	(40)
(3-1)	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق للفترة (2002-2017)	(41)
(1-2)	تطور القوة العاملة المشتغلة والعاطلة في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)	(64)
(2-2)	توزيع فئة المشتغلين بين القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2007-2017)	(67)
(3-2)	مساهمة القطاع الرسمي وغير الرسمي في التشغيل خلال الفترة (2007-2017)	(69)
(4-2)	فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة(1993-2001)	(76)
(5-2)	توزيع التشغيل الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة(1993-2001)	(77)
(6-2)	عدد مناصب الشغل الموفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية خلال الفترة(2002-2017)	(78)
(7-2)	توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة(2002-2017)	(80)
(1-3)	اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة (ADF)	(112)
(2-3)	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين المتغيرات LNIDE, LNEMP,	(113)

قائمة المختصرات

اللغة	الرمز / الاختصار	معنى المختصر	الترجمة
اللغة الانجليزية	**FDI**	**F**oreign **D**irect **I**nvestment	الاستثمار الأجنبي المباشر
	UNCTAD	**U**nited **N**ations **C**onference **O**n **T**rade **A**nd **D**evelopment	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
	IMF	**I**nternational **M**onetary **F**und	صندوق النقد الدولي
	WTO	**W**orld **T**rade **O**rganization	المنظمة العالمية للتجارة
اللغة الفرنسية	**ONS**	**O**ffice **N**ational **D**es **S**tatistiques	الديوان الوطني للإحصاء

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الملحق	الصفحة
(1)	اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين المتغيرات LNIDE, LNEMP,	133
(2)	معادلة الانحدار الخطي البسيط بين LNEMP وLNIDE	134

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	i
Abstract	ii
إهداء	iii
شكر وعرفان	iv
قائمة الأشكال	v
قائمة الجداول	vii
قائمة المختصرات	viii
قائمة الملاحق	ix
فهرس المحتويات	x
المقدمة	1
الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر	8
تمهيد	9
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	10
أولا: تعريف الاستثمار وأنواعه	10
ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	12
ثالثا: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير المباشر	14
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	15
أولا: تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض	15
ثانيا: تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية	17
ثالثا: تصنيفات أخرى	18
المطلب الثالث: خصائص وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	19
أولا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	19

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	20
المبحث الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم آثاره	**20**
المطلب الأول: نظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	**21**
أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الاتجاه التقليدي	21
ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الاتجاه الحديث	23
المطلب الثاني:محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	**26**
أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة	27
ثانيا: دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر	28
المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المضيفة	**29**
أولا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة معدل التكوين الرأسمالي	29
ثانيا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا	30
ثالثا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات	30
المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**31**
المطلب الأول: مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وبيئة عمله	**31**
أولا: مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	31
ثانيا: البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	32
المطلب الثاني:حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	**36**
أولا:مراحل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	36
ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية	39
ثالثا: أهم الدول المستثمرة بالجزائر	41
المطلب الثالث: الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**42**
أولا: تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت	43
ثانيا: تطور نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي	44
خلاصة الفصل	**46**

الفصل الثاني: التشغيل في الجزائر وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر عليه	**47**
تمهيد	**48**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتشغيل وسوق العمل	**49**
المطلب الأول: عموميات حول التشغيل و البطالة	**49**
أولا: تعريف التشغيل وأنوعه	**49**
ثانيا: تعريف البطالة	**51**
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول سوق العمل	**52**
أولا: تعريف العمل	**53**
ثانيا: مفهوم سوق العمل	**53**
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسوق العمل	**55**
أولا: المنظور التقليدي لسوق العمل	**55**
ثانيا: المنظور الحديث لسوق العمل	**56**
المبحث الثاني: تحليل واقع التشغيل في الجزائر	**58**
المطلب الأول: المحطات الهامة للتشغيل في الجزائر	**58**
أولا: المرحلة الأولى (1990-2000)	**59**
ثانيا: المرحلة الثانية (2000-2017)	**59**
المطلب الثاني: وضعية سوق العمل في الجزائر	**61**
أولا: تطور القوة العاملة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)	**61**
ثانيا: تطور القوة العاملة المشتغلة والعاطلة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	**63**
المطلب الثالث: خصائص التشغيل في الجزائر	**66**
أولا: التشغيل في القطاع العام والقطاع الخاص	**66**
ثانيا: التشغيل في القطاع غير الرسمي	**68**
المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي في توفير مناصب الشغل في الجزائر	**70**
المطلب الأول: الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر	**70**
أولا: شكل الدخول إلى السوق وحجم المشروع	**71**

ثانيا: طبيعة التكنولوجيا المستخدمة وطبيعة السوق المستهدف	72
ثالثا: توطن الاستثمار	72
المطلب الثاني: الأثر الغير مباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر	73
أولا: الأثر على إجمالي الاستثمار المحلي	73
ثانيا : الرفع من الايرادات الحكومية	74
ثالثا: الأثر على مجمل الاقتصاد الوطني	74
رابعا: الأثر على المنافسة	75
المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل في الجزائر	75
أولا: حجم التشغيل الذي وفرته المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2001-1993)	76
ثانيا: حجم التشغيل الذي وفرته المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2017-2002)	78
خلاصة الفصل	82
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	83
تمهيد	84
المبحث الأول: تحليل السلاسل الزمنية	85
المطلب الأول: مدخل في الاقتصاد القياسي	85
أولا: تعريف الاقتصاد القياسي	85
ثانيا: أهداف الاقتصاد القياسي	85
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية	86
أولا: تعريف السلسلة الزمنية	86
ثانيا: مركبات وخصائص السلسلة الزمنية	87
المطلب الثاني: اختبارات استقرار السلسلة الزمنية	88
أولا: اختبارات التوزيع الطبيعي	89

ثانيا: اختبار جذر الوحدة للاستقرار	90
المبحث الثاني: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	**96**
المطلب الأول: تعريف تكامل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك	**96**
أولا: تعريف تكامل السلاسل الزمنية	96
ثانيا: تعريف التكامل المشترك	97
المطلب الثاني: اختبارات التكامل المشترك	**98**
أولا: اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة أنجل –غرانجر	98
ثانيا: اختبار الانحدار المتكامل لدربن– واتسون	99
ثالثا: اختبار جوهانسن – جوسليوس للتكامل المشترك	99
المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ	**101**
أولا: مفهوم نموذج تصحيح الخطأ	101
ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ	102
المبحث الثالث: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر	**104**
المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	**104**
أولا: معطيات الدراسة والمنهجية المتبعة	104
ثانيا : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	106
المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل	**113**
أولا: نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن	113
تانيا: معادلة الانحدار الخطي البسيط	114
خلاصة الفصل	**116**
خاتمة	**117**
قائمة مراجع	**121**
ملاحق	**132**

ملحق رقم (1): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين المتغيرات LNIDE, LNEMP,

Date: 06/12/19 Time: 09:37
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNIDE LNEMP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.310970	10.76180	15.49471	0.2266
At most 1	0.040598	1.077572	3.841466	0.2992

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.310970	9.684230	14.26460	0.2335
At most 1	0.040598	1.077572	3.841466	0.2992

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق قم (2) : معادلة الانحدار الخطي البسيط بين LNEMP وLNIDE

Dependent Variable: LNEMP

Method: Least Squares

Date: 06/25/19 Time: 00:13

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNIDE	0.11 9292	0.003808	2.440295	0.0218
C	4.347332	0.025512	170.4065	0.0000

R-squared	0.186357	Mean dependent var	4.394861
Adjusted R-squared	0.155063	S.D. dependent var	0.094851
S.E. of regression	0.087187	Akaike info criterion	-1.972770
Sum squared resid	0.197642	Schwarz criterion	-1.877612
Log likelihood	29.61878	Hannan-Quinn criter.	-1.943679
F-statistic	5.955039	Durbin-Watson stat	1.823432
Prob(F-statistic)	0.021799		

إن الاهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل مختلف الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية، يعكس مدى أهمية هذه الظاهرة باعتباره حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل، ومصدرا هاما للنمو الاقتصادي في بعض الدول ومساعدا على توفير فرص عمل باقتصاديات الدول المضيفة سواء بطريقة مباشرة أو تلك التي يحققها بطريقة غير مباشرة، مما أدى إلى تسابق الدول في العالم عامة والدول النامية بصفة خاصة لجذب المزيد من تدفقاته.

ولا شك أن الجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية التي غيرت من وجهة نظرها، بعد أن أضحت تدرك أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية، لذا انتهجت سياسة الباب المفتوح بتوفير المناخ الاستثماري الملائم، إلا أنه رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لجذب هذا النوع من الاستثمار والتي كان من نتائجها زيادة محسوسة في تدفقاته الواردة تبقي حصة هذه التدفقات ضئيلة مقارنة بالإمكانيات الموفرة.

كما سعت الجزائر من جهة أخرى للحد أو التقليل من ظاهرة البطالة عن طريق استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل والراغبة فيه، وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار التي تضم في طياتها جملة من الامتيازات والإعفاءات للمستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء، قصد تشجيع وتحفيز الاستثمارات وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة وتأهيل اليد العاملة الموجودة، ولكن بالرغم من كل هذا فقد سجلت معدلات مرتفعة للبطالة، خاصة مع تراجع أسعار البترول وعجز عجلة الاقتصاد الجزائري عن الدوران خارج الريع.

1. نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- ❖ استهداف المستثمر الأجنبي قطاع المحروقات وإهماله لباقي القطاعات كان أحد أسباب ضعف وقلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأمر الذي انعكس على مدى الانفتاح منه ومدى مساهمته في تعزيز فرص عمل للمواطنين.
- ❖ المحاولة الصريحة وإبداء الرغبة في جذب الاستثمار الأجنبي من خلال التعديل المستمر في الإطار التشريعي، حيث شكل القانون 90-10 والقانون 93-12 وكذا الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار قفزة نوعية غيرت المنظومة التشريعية الخاصة بالاستثمار، هذا بالإضافة إلى تشريعات أخرى لا تقل أهمية عنهم، لكن سادها الغموض الشيء الذي نتج عنه عزوف المستثمر الأجنبي لعدم الإحساس بالأمان والاستقرار.
- ❖ انخفاض الكثافة الرأسمالية بمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بكل من القطاع الزراعي والبناء عكس قطاعي الصناعة والخدمات، ومع هذا فقد اعتبر قطاع البناء من أفضل القطاعات الاقتصادية التي يسهم فيها الاستثمار الأجنبي بتوفير مناصب شغل بالجزائر.

- ❖ تم التوصل إلى استقرارية السلاسل الزمنية عند الفروق الأولى، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى الأمر الذي دعى إلى اختبار علاقة التكامل المشترك لنجد أنه ليس هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل حسب اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.
- ❖ وجود أثر موجب ضعيف معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل، وهذا ما أثبته الدراسة التحليلية لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل جديدة من خلال جملة من الإحصائيات وهذا ما أكدته الدراسة القياسية، حيث تم التوصل إلى أن الفرص التي خلقتها الشركات الأجنبية ضعيفة جدا مقارنة مع الشركات المحلية.

2. اختبار الفرضيات

من أجل القيام بهذه الدراسة تم وضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبار فكانت الإجابة كما يلي:

- ❖ **الفرضية الأولى**: وفرت الإمكانيات والإجراءات المتخذة من طرف الدولة المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفرضية غير محققة، حيث من خلال الدراسة تبين فعلا أن الجزائر سعت إلى توفير المناخ الملائم والمشجع للاستثمار، وذلك من خلال جملة الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة بداية مع التسعينات، للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة آن داك بمساعدة الصندوق والبنك الدوليين، تم تلتها اصلاحات ذاتية ممثلة في برامج التنمية بداية من 2001، ولكن رغم كل هذه الجهود إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ظل دون المستوى المطلوب ولم يتماشى إطلاقا مع إمكانيات الجزائر المختلفة، وهذا راجع إلى عدم فعالية الإصلاحات وسوء التسيير.

- ❖ **الفرضية الثانية**: لقد تمكن الاستثمار الأجنبي من خلق فرص عمل جديدة في الجزائر.

الفرضية محققة، لقد تبين من خلال الدراسة أن الجزائر سعت كغيرها من الدول إلى استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل والراغبة فيه، وذلك من خلال مختلف الإجراءات والجهود التنموية الساعية إلى الحد من معدل البطالة، وقد استعانت في ذلك بشركات الاستثمار الأجنبي المباشر كحل لهذه المشكلة التي هي في تزايد مستمر بالتعاون مع المؤسسات الوطنية في إطار الشراكة بهدف التوسع وتنويع النشاط الاستثماري، وبالتالي توفير مناصب شغل أكثر، إلا أن هذا الاستثمار رغم تنوع نشاطه ليشمل مختلف القطاعات إلا أن تركيزه واهتمامه كان جله بقطاع المحروقات، وبذلك تمكن من خلق فرص عمل جديدة بنسبة ضئيلة جدا.

❖ **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في الجزائر.

لقد ثبت أن هذه الفرضية غير محققة من خلال ما توصلت إليه الدراسة القياسية في الفصل الأخير، حيث تم إثبات ذلك من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسن الذي تم إجراءه بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى.

❖ **الفرضية الرابعة:** يؤثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ايجابي على التشغيل في الجزائر.

فرضية محققة، لقد أثبتت الدراسة القياسية أن هناك علاقة طردية معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل على مدى القصير، حيث أظهرت نتائج التقدير أن الزيادة في تدفقات هذا الاستثمار بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة فرص العمل بـ 0.119 منصب عمل سنويا وذلك في ضوء ما أسفرت عنه نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط، وهي قيمة ضئيلة ولكنها جاءت موافقة نسبيا للإحصائيات التي أبدت بها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

3. اقتراحات الدراسة

على ضوء النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة تم رصد وتقديم بعض الاقتراحات والتي تتمثل فيما يلي:

❖ ضرورة عمل الدولة على الاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقوية الشراكة بين المستثمرين المحليين والأجانب خارج قطاع المحروقات بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، من أجل خلق فرص عمل وتنمية المهارات المحلية .

❖ يجب على الدولة أن تؤكد أثناء تعاقدها مع المستثمر الأجنبي على تشغيل اليد العاملة الوطنية بشكل أكبر من خلال وضع شروط واضحة وصارمة.

❖ تشجيع الشباب من خلال خوض غمار المقاولتية والمشاريع والاعتماد على الذات.

❖ الشفافية الكاملة في توفير البيانات والمعلومات للمشاريع الاستثمارية الأمر الذي من شأنه أن يعطي المستثمر ثقة أكبر في الاقتصاد الذي يتعامل معه.